

مجموع فتاوى
شيخ الإسلام ابن تيمية

مجمع الفتاوى
عبد الرحمن بن محمد بن تيمية

المجلد السادس والعشرون



مجموع فتاوى
شيخ الإسلام ابن تيمية
قدس الله روحه

بجمع وتوثيق المرحوم
عبد الحكيم بن محمد بن يوسف بن
بمساعدة ابنه محمد

المجلد السادس والعشرون

كتب الفقه

الجزء السادس

الحج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سئل شيخ الاسلام رحمه الله ورضي عنه

عن العمرة هل هي واجبة ؟ وان كان فما الدليل عليه ؟

فأجاب :

فصل

والعمرة في وجوبها قولان للعلماء ، هما قولان في مذهب الشافعي واحد ، والمشهور عنهما وجوبها . والقول الآخر لا تجب ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك .

وهذا القول أرجح ، فان الله اتما اوجب الحج بقوله : (والله على الناس حج البيت) لم يوجب العمرة ، واتما اوجب إتمامها . فاجب إتمامها لمن شرع فيها ، وفي الابتداء اتما اوجب الحج . وهكذا سائر الاحاديث الصحيحة ليس فيها الا ايجاب الحج ، ولأن العمرة ليس فيها جنس غير مافى الحج ، فانها احرام واحلال ، وطواف بالبيت ، وبين

الصفاء والمروة ، وهذا كله داخل في الحج .

وإذا كان كذلك فافعال الحج لم يفرض الله منها شيئاً مرتين ، فلم يفرض وقتين ، ولا طوافين ، ولا سبعين ، ولا فرض الحج مرتين .

وطواف الوداع ليس بركن . بل هو واجب ، وليس هو من تمام الحج ، ولكن كل من خرج من مكة عليه ان يودع . ولهذا من اقام بمكة لا يودع على الصحيح ، فوجوبه ليكون آخر عهد الخارج بالبيت ، كما وجب الدخول بالاحرام في أحد قولي العلماء لسبب عارض لا كون ذلك واجباً بالاسلام ، كوجوب الحج .

ولأن الصحابة المقيمين بمكة لم يكونوا يعتمرون بمكة . لا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا على عهد خلفائه ، بل لم يعتمر أحد عمرة بمكة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الا عائشة وحدها ، لسبب عارض . وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع .

وسئل

عمن حج ولم يعتمر ، وتركها إما عامداً أو ناسياً . فهل تسقط

عنه بالحج ؟ ام لا ؟ وهل ذكر أحد في ذلك خلافا ؟ ام لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . العمرة في وجوبها قولان مشهوران للعلماء ، هما قولان للشافعي ، وروايتان عن احمد والمشهور عن اصحابها وجوبها ، ولكن القول بعدم وجوبها قول الأكثرين : كمالك ، وأبي حنيفة ، وكلا القولين منقول عن بعض الصحابة .

والاظهر ان العمرة ليست واجبة ، وان من حج ولم يعتمر فلا شيء عليه ، سواء ترك العمرة عامداً ، او ناسياً : لأن الله إنما فرض في كتابه حج البيت بقوله : (ولله على الناس حج البيت) . ولفظ الحج في القرآن لا يتناول العمرة ، بل هو سبحانه إذا أراد العمرة ذكرها مع الحج . كقوله : (واتموا الحج والعمرة لله) وقوله : (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) فلما أمر بالانعام امر باتمام الحج والعمرة ، وهذه الآية نزلت عام الحديبية سنة ست باتفاق الناس . وآية آل عمران نزلت بعد ذلك . سنة تسع أو عشر . وفيها فرض الحج .

ولهذا كان أصح القولين أن فرض الحج كان متأخراً . ومن قال : إنه فرض سنة ست فانه احتج بآية الانعام ، وهو غلط ، فان الآية إنما امر فيها باتمامها لمن شرع فيها لم يأمر فيها بشدهاء الحج والعمرة . والنبي صلى الله عليه وسلم اعتمر عمرة الحديبية قبل ان تنزل هذه

الآية ، ولم يكن فرض عليه لا حج ولا عمرة . ثم لما صده المشركون أنزل الله هذه الآية . فأمر فيها بإتمام الحج والعمرة . وبين حكم المحصر الذي تعذر عليه الإتمام . ولهذا انفق الأئمة على أن الحج والعمرة يلزمان بالشروع . فيجب إتمامهما . وتنازعا في الصيام ، والصلاة والاعتكاف .

وأبضا فإن العمرة ليس فيها جنس من العمل غير جنس الحج ، فاتها إحرام وطواف وسعي وإحلال ، وهذا كله موجود في الحج . والحج إنما فرضه الله مرة واحدة لم يفرضه مرتين ، ولا فرض شيئا من فرائضه مرتين ، لم يفرض فيه وقوفين ، ولا طوافين ؛ بل الفرض طواف الإفاضة ، وأما طواف الوداع فليس من الحج ، وإنما هو لمن أراد الخروج من مكة ، ولهذا لا يطوف من أقام بمكة ، وليس فرضا على كل أحد ، بل يسقط عن الحائض ، ولو لم يفعله لأجزاء دم ، ولم يبطل الحج بتركه ، بخلاف طواف الفرض ، والوقوف . وكذلك السعي لا يجب إلا مرة واحدة ، والرمي يوم النحر لا يجب إلا مرة واحدة ، ورمى كل جمرة في كل يوم لا يجب إلا مرة واحدة ، وكذلك الحلق والتقصير لا يجب إلا مرة واحدة .

فإذا كانت العمرة ليس فيها عمل غير أعمال الحج ، وأعمال الحج إنما فرضها الله مرة ، لا مرتين ، علم أن الله لم يفرض العمرة .

والحديث المأثور في « ان العمرة هي الحج الاصغر » قد احتج به بعض من اوجب العمرة ، وهو انما يدل على انها لا تجب : لأن هذا الحديث دال على حجّين : اكبر ، وأصغر . كما دل على ذلك القرآن في قوله : (يوم الحج الأكبر) واذا كان كذلك فلو اوجبتها لأوجبنا حجّين : اكبر ، وأصغر . والله تعالى لم يفرض حجّين ، وانما أوجب حجاً واحداً ، والحج المطلق إنما هو الحج الأكبر ، وهو الذي فرضه الله على عباده ، وجعل له وقتاً معلوماً ، لا يكون في غيره كما قال (يوم الحج الأكبر) ، بخلاف العمرة فانها لا تختص بوقت بعينه ، بل تفعل في سائر شهور العام .

ولأن العمرة مع الحج كالوضوء مع الغسل ، والمغتسل للجنازة يكفيه الغسل ، ولا يجب عليه الوضوء عند جمهور العلماء . فكذلك الحج : فانها عبادتان من جنس واحد : صغرى ، وكبرى . فاذا فعل الكبرى لم يجب عليه فعل الصغرى ، ولكن فعل الصغرى أفضل وأكمل كما ان الوضوء مع الغسل أفضل وأكمل .

وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ؛ لكنه أمرهم بأمر التمتع وقال : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » كما قد بسط في موضع آخر . والله أعلم .

وسئل

عن امرأة حجت حجة الاسلام ، وما اعتمرت ، وفي العام الثاني
قصدت ان تحج عن بنتها ، وكانت بالأول أحرمت بحج وعمرة ، فهل
عليها عمرة اخرى ؟

فأجاب : لا عمرة عليها لما مضى ، واما اذا اعتمرت في هذا العام
عن نفسها غير العمرة عن بنتها جاز ذلك .

وسئل رحمه الله

ماذا يقول اهل العلم في رجل
آتاه ذو العرش مالا حجج واعتمرا
فهزله الشوق نحو المصطفى طربا
أترون الحج افضل ام إشاره الفقراء
أم حجه عن ابيه ذاك افضل ام
ماذا الذي يا سادتي ظهرا

فأفتوا محبا لكم فديتكمو
وذكركم دأبه إن غاب او حضرا

فأجاب رضي الله عنه :

نقول فيه : بأن الحج افضل من
فعل التصدق والاعطاء للفقراء

والحج عن والديه فيه برها
والأم أسبق في البر الذي ذكرنا

لكن إذا الفرض خص الأب كان إذا
هو المقدم فيما يمنع الضررا

كما إذا كان محتاجاً إلى صلة
وأبيه قد كفاهها من برى البشرى

هذا جوابك يا هذا موازنة
وليس مفتيك معدوداً من الشعراء

وسئل رحمه الله

عن امرأة تملك زيادة عن نحو الف درهم ، ونوت ان تهب ثيابها
لبنتها ، فهل الأفضل ان تبقى قماشها لبنتها ؟ أو تحج بها ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم ، تحج بهذا المال وهو الف درهم ،
ونحوها . وتزوج البنت بالباقي إن شاءت ، فان الحج فريضة مفروضة
عليها . إذا كانت تستطيع إليه سيلا . ومن لها هذا المال
تستطيع السيل .

وسئل

عن شيخ كبير وقد انحلت اعضاءه . لا يستطيع ان يأكل أو
يشرب ، ولا يتحرك ، هل يجوز ان يستأجر من يحج عنه الفرض ؟
فأجاب : اما الحج فاذا لم يستطع الركوب على الدابة فانه يستنيب
من يحج عنه .

وسئل

هل يجوز أن تحج المرأة بلا محرم ؟

فأجاب : ان كانت من القواعد اللاتى لم يحضن ، وقد يئست من النكاح ، ولا محرم لها . فانه يجوز فى احد قولي العلماء ان تحج مع من تأمنه ، وهو احدى الروايتين عن احمد ، ومذهب مالك والشافعي .

وقال رحمه الله :

فصل

يجوز للمرأة ان تحج عن امرأة اخرى باتفاق العلماء ، سواء كانت بنتها ، او غير بنتها ، وكذلك يجوز ان تحج المرأة عن الرجل عند الأئمة الأربعة ، وجمهور العلماء كما امر النبي صلى الله عليه وسلم المرأة الحثعمية ان تحج عن ايها ، لما قالت : يا رسول الله ! ان فريضة

الله في الحج على عباده ادركت ابي . وهو شيخ كبير . فأمرها
النبي صلى الله عليه وسلم ان تحج عن ايها ، مع ان احرام الرجل
اكمل من إحرامها . والله اعلم .

وقال رحمه الله :

فصل

في الحج عن الميت ، او المعضوب بمال يأخذه إما نفقة ، فانه
جائز بالاتفاق ، او بالاجارة او بالجمالة على نزاع بين الفقهاء في ذلك ،
سواء كان المال المحجوج به موصى به لمعين ، او عين مطلق ، او
مبدول ، او مخرج من صلب التركة . فمن اصحاب الشافعي من استحب
ذلك ، وقال هو من اطيب المكاسب ؛ لأنه يعمل صالحاً وبأكل
طيباً . والمنصوص عن احمد انه قال : لا اعرف في السلف من كان
يعمل هذا ، وعده بدعة ، وكرهه . ولفظ نهه مكتوب في غير هذا
الموضع . ولم يكره الا الاجارة والجمالة .

قلت : حقيقة الامر في ذلك ان الحاج يستحب له ذلك إذا
كان مقصوده احد شيئين : الاحسان الى المحجوج عنه ، او نفس

الحج لنفسه .

وذلك ان الحج عن الميت إن كان فرضاً فذمته متعلقة به ، فالحج عنه إحسان إليه بإبراء ذمته ، بمنزلة قضاء دينه . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للخنزيرة : « رأيت لو كان على إيك دين فقضيتيه اكان يجزي عنه ؟ قالت : نعم ، قال : فالله احق بالقضاء » وكذلك ذكر هذا المعنى في عدة احاديث ، بين ان الله لرحمته وكرمه احق بأن يقبل قضاء الدين عمن قضي عنه ، فاذا كان مقصود الحاج قضاء هذا الدين الواجب عن هذا ، فهذا محسن إليه ، والله يحب المحسنين ، فيكون مستحبا ، وهذا غالباً إنما يكون لسبب يبعثه على الاحسان اليه . مثل رحم بينها ، او مودة وصداقة ، او احسان له عليه يجزيه به ، وبأخذ من المال ما يستعين به على أداء الحج عنه ، وعلامة ذلك ان يطلب مقدار كفاية حجه ، ولهذا جوزنا نفقة الحج بلا نزاع . وكذلك لو وصى بحجة مستحبة ، وأحب ايصال ثوابها اليه .

والموضع الثاني : إذا كان الرجل مؤثراً ان يحج بحجة للحج وشوقاً إلى المشاعر ، وهو عاجز فيستعين بالمال المحجوج به على الحج ، وهذا قد يعطى المال ليحج به لاعتن احد ، كما يعطى المجاهد المال لينزرو به ، فلا شبهة فيه ، فيكون لهذا اجر الحج بيده ، ولهذا أجر الحج بماله ، كما في الجهاد فانه من جهز غازيا فقد غزا ، وقد يعطى

المال ليحج به من غيره . فيكون مقصود المعطى الحج عن المعطى عنه ، ومقصود الحاج ما يحصل له من الأجر بنفس الحج لا بنفس الاحسان إلى الغير .

وهذا يتوجه على اصل ابي حنيفة حيث قال : الحج يقع عن الحاج ، والمعطى أجر الانفاق ، كالجهاد . وعلى اصلنا فان المصلي والصائم والمتصدق عن الغير والحاج عن الغير له قصد صالح في ذلك العمل ، وقصد صالح في عمله عن الغير . وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال : « الحازن الامين الذي يعطى ما امر به كاملاً موفراً طيبة به نفسه احد المتصدقين » فجعل للوكيل مثل الموكل في الصدقة ، وهو نائب ، وقال : « إذا انفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها اجرها بما انفقت ، وللزوج اجره بما اكتسب ، وللخادم مثل ذلك » فكذلك النائب في الحج ، وسائر ما يقبل النيابة من الأعمال له اجر . والمستتيب اجر .

وهذا أيضاً انما يأخذ ما ينفقه في الحج كما لا يأخذ إلا ما ينفقه في الغزو . فهاتان صورتان مستحبتان ، وهما الجائزتان من أن يأخذ نفقة الحج ويرد الفضل ، وأما إذا كان قصده الاكتساب بذلك ، وهو أن يستفضل مالا ، فهذا صورة الاجارة والجمالة ، والصواب أن هذا لا يستحب ، وان قيل بجوازه لأن العمل المعمول للدنيا ليس بعمل صالح في نفسه ، إذا لم يقصد

به إلا المال ، فيكون من نوع المباحات . ومن أراد الدنيا بعمل الآخرة فليس له في الآخرة من خلاق .

ونحن اذا جوزنا الاجارة والجمالة على أعمال البر التي يختص ان يكون فاعلها من أهل القرب لم نجعلها في هذه الحال إلا بمنزلة المباحات ، لانجعلها من « باب القرب » فان الاقسام ثلاثة : إما ان يعاقب على العمل بهذه النية ، أو يثاب ، أو لا يثاب ولا يعاقب .

وكذلك المال المأخوذ : إما منهى عنه ، وإما مستحب ، وإما مباح فهذا هذا والله أعلم . لكن قد رجحت الاجارة على (١) إذا كان محتاجا الى ذلك المال للنفقة مدة الحج ، وللنفقة بعد رجوعه او قضاء دينه ، فيقصد إقامة النفقة وقضاء الدين الواجب عليه فهنا تصير الاقسام ثلاثة : إما ان يقصد الحج والاحسان فقط ، او يقصد النفقة المشروعة له فقط ، او يقصد كلاهما ، فتى قصد الأول فهو حسن ، وان قصدهما معا فهو حسن ان شاء الله ؛ لأنها مقصودان صالحان ، وأما إن لم يقصد إلا الكسب لنفقته فهذا فيه نظر . والمسألة مشروعة في مواضع .

(١) يابض بالاصل .

وسئل

من امرأة حجت وقصدت أن تحج عن ميتة بأجرة فهل لها أن تحج ؟ .

فأجاب : يجوز أن تحج عن الميت بمال يؤخذ على وجه النيابة بالاتفاق . واما على وجه الاجارة ففيه قولان للعلماء ، هما روايتان عن أحمد :

احداها يجوز وهو قول الشافعي .

والثاني لا يجوز ، وهو مذهب أبي حنيفة . ثم هذه الحاجة عن الميت ان كان قصدها الحج ، أو نفع الميت كان لها في ذلك أجر وثواب وان كان ليس مقصودها إلا أخذ الاجرة فمالمها في الآخرة من خلاق .

وسئل

عمن حج عن الغير ليوفي دينه ؟ .

فأجاب : أما الحاج عن الغير لأن يوفى دينه ، فقد اختلف فيها العلماء أيها أفضل . والأصح ان الأفضل الترك . فان كون الانسان يحج لأجل ان يستفضل شيئاً من النفقة ليس من أعمال السلف ، حتى قال الامام احمد : ما أعلم احداً كان يحج عن احد بشيء . ولو كان هذا عملاً صالحاً لكانوا اليه مبادرين ، والارتزاق بأعمال البر ليس من شأن الصالحين . اعنى اذا كان انما مقصوده بالعمل اكتساب المال ، وهذا المدين يأخذ من الزكاة ما يوفى به دينه خير له من ان يقصد ان يحج ليأخذ دراهم يوفى بها دينه ، ولا يستحب للرجل ان يأخذ مالا يحج به عن غيره ، الا لأحد رجلين :

اما رجل يحب الحج . ورؤية المشاعر ، وهو عاجز . فيأخذ ما يقضي به وطره الصالح ، ويؤدي به عن اخيه فريضة الحج .

أو رجل يحب ان يبرىء ذمة الميت عن الحج ، إما لصلة بينها ، أو لرحمة عامة بالؤمنين ، ونحو ذلك ، فيأخذ ما يأخذ ليؤدي به ذلك . وجماع هذا ان المستحب ان يأخذ ليحج لأن يحج ليأخذ ، وهذا في جميع الارزاق المأخوذة على عمل صالح ، فمن ارتزق ليتعلم ، أو ليعلم ، أو ليجاهد ، فحسن . كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « مثل الذين يغزون من أمتي . ويأخذون أجورهم . مثل ام موسى ترضع ابنها وتأخذ اجرها » شبههم بمن يفعل الفعل

لرغبة فيه كـرغبة أم موسى في الارضاع ، بخلاف الظئر المستأجر على الرضاع ، إذا كانت اجنـيـة . واما من اشـتـغل بصورة العمل الصالح لأن يرزق فهذا من أعمال الدنيا .

ففرق بين من يكون الدين مقصوده والدنيا وسيلة ، ومن تكون الدنيا مقصوده والدين وسيلة . والأشبه ان هذا ليس له في الآخرة من خلاق . كما دلت عليه نصوص ليس هذا موضعها .

وسئل رحمه الله

عن رجل عليه دين لشخص غائب ببغداد ، والمديون مقيم بمصر وهو معسر ، وقصد شخص ان يحج به من عنده . فهل يجوز له أن يحج وعليه الدين ؟ .

فأجاب : نعم يجوز أن يحج المدين المعسر ، إذا حججه غيره ، ولم يكن في ذلك إضاعة لحق الدين إما لكونه عاجزاً عن الكسب ، وإما لكون الغريم غائباً . لا يمكن توفيته من الكسب . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل خرج حاجاً إلى بيت الله الحرام بالزاد والراحلة ، فأدركه الموت في الطريق فهل يسقط عنه الفرض؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا يسقط عنه بذلك ، ثم ان كان خرج إلى الحج حين وجب عليه من غير تفريط مات غير عاص ، وان فرط بعد الوجوب مات عاصياً ، ويحج عنه من حيث بلغ ، وان كان قد خلف مالا فالنفقة من ذلك واجبة ، في أظهر قولي العلماء .

وتفصيل ذلك : أنه اذا استطاع الحج بالزاد والراحلة وجب عليه الحج بالاجماع ، فان حج عقب ذلك بحسب الامكان ومات في الطريق وجب أجره على الله ، ومات وهو غير عاص ، وله أجر نيته وقصده .

فان كان فرط ، ثم خرج بعد ذلك ومات قبل أداء الحج ، مات عاصياً آثماً ، وله اجر ما فعله ، ولم يسقط عنه الفرض بذلك ، بل الحج باق في ذمته ، ويحج عنه من حيث بلغ . والله أعلم .

باب الاحرام

سئل شيخ الاسلام

عما حكى أصحابنا — رحمهم الله — في الاحرام . هل هو ركن ؟ أم لا ؟ ثم انهم ذكروا في موضع آخر : أن الاحرام عبارة عن نية الحج ، فكيف يتصور الخلاف في النية ، مع أنه لا يتصور وجود الحج الشرعي بدونها ، أين لنا عن هذا مثابا ، معظم الأجر ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين ، الجواب من طريقين : إجمالي وتفصيلي .

أما الاجمالي فنقول : أما النية للحج والعمرة فلا خلاف بين أصحابنا ، وسائر المسلمين إن الحج لا يصح إلا بها ، إما من الحاج نفسه ، وإما من يحج به ، كما يحج ولي الصبي ، ولو عمل الرجل أعمال الحج من غير قصد لم يصح الحج ، كما لا تصح الصلاة والصوم بغير نية ، وسواء قيل : إن الحج ينعقد بمجرد النية ، أو لا ينعقد إلا بها وبشيء آخر من قول أو عمل : من تلبية ، أو تقليد هدى ، على الخلاف

المشهور بين العلماء في ذلك .

وسواء قلنا : إن الاحرام ركن ، أم ليس بركن ، وهذا امر لا يقبل الخلاف ، فان العبادات المقصودة يمتنع أن تكون هي العبادات المأمور بها بدون النية .

واما انعقاد الاحرام بمجرد النية ، ففيه خلاف في المذهب وغيره ، كما سندكره ان شاء الله تعالى .

وفرق بين النية المشترطة للحج ، والنية التي ينعقد بها الاحرام ، فان الرجل يمكنه ان ينوي الحج من حين يخرج من بيته ، كما هو الواقع . ويقف ويطوف مستصحباً لهذه النية ، ذكراً وحكماً ، وإن لم يقصد الاسرام ولا يخطر بقلبه .

وأصل ذلك ان النية المعبودة في العبادات تشتمل على أمرين : على قصد العبادة ، وقصد المعبود . وقصد المعبود هو الاصل الذي دل عليه قوله سبحانه : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها ، أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

فانه صلى الله عليه وسلم : ميز بين مقصود ، ومقصود ، وهذا

المقصود في الجملة لابد منه في كل فعل اختياري . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اصدق الأسماء حارث وهام » ، فان كل بشر بل كل حيوان لابد له من همة ، وهو الارادة ، ومن حرث وهو العمل ، إذ من لوازم الحيوان أنه يتحرك بإرادته ، ثم ذلك الذي يقصده هو غايته ، وان كان قد يحدث له بعد ذلك القصد قصد آخر ، وانما تطمئن النفوس بوصولها إلى مقصودها .

وأما قصد العبادة فقصد العمل الخاص ، فان من أراد الله والدار الآخرة بعمله : فقد يريد بصلاة ، وقد يديره بحج . وكذلك من قصد طاعته بامثال ما أمره به ، فقد أطاعه في هذا العمل . وقد يقصد طاعته في هذا العمل ، فهذا القصد الثاني مثل قصد الصلاة دون الصوم ، ثم صلاة الظهر دون صلاة العصر ، ثم الفرض دون النفل ، وهذه النية التي تذكر غالباً في كتب الفقه المتأخرة ، وكل واحدة من النيتين فرض في الجملة .

أما الأولى : فيها يتميز من يعبد الله مخلصاً له الدين ممن يعبد الطاغوت ، او يشرك بعبادة ربه ، ومن يريد حرث الآخرة ممن يريد حرث الدنيا ، وهو الدين الخالص لله الذي تشترك فيه جميع الشرائع ، الذي نهى الأنبياء عن التفرق فيه . كما قال تعالى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى

وعيسى ان أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) .

ولهذا كان دين الأنبياء واحداً ، وان كانت شرائعهم متنوعة . قال تعالى : (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) وقال تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي اليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى : (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) وقال تعالى : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) .

وأما النية الثانية : فهي تتميز أنواع العبادات ، وأجناس الشرائع ، فيتميز المصلي من الحاج والصائم ، ويتميز من يصلي الظهر ويصوم قضاء رمضان عن يصلي العصر ويصوم شيئاً من شوال ، ويتميز من يتصدق عن زكاة ماله ممن يتصدق من نذر عليه أو كفارة .

وأصناف العبادات مما تتنوع فيه الشرائع ، إذ الدين لا قوام له إلا الشريعة ، إذ أعمال القلوب لا تتم إلا بأعمال الأبدان ، كما أن الروح لا قوام لها إلا بالبدن . أعني ما دامت في الدنيا .

وكما أن معاني الكلام لا تتم إلا بالألفاظ ، وبمجموع اللفظ والمعنى يصير الكلام كلاماً ، وان كان المعنى لا يختلف باختلاف الأمم ، واللفظ

يتنوع بتنوع الامم ، ثم قد يكون لغة بعض الأمم أبلغ في إكمال المعنى من بعض ، وبعض ألفاظ اللغة أبلغ تماماً للمعنى من بعض .

فالدين العام يتعلق بقصد القلب ، ثم لا بد من عمل بدني يتم به القصد ويكمل ، فتتنوع الأعمال البدنية كذلك ، وتنوعت لما اقتضته مشيئة الله ورحمته لعباده ، وبحكمته في أمره ، وإنما وجب كل واحد من النيتين ؛ لأن الله فرض علينا أن نقيم دينه بالشريعة التي بعث بها رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم ، إذ لا يقبل منا أن نعبده بشريعة غيرها .

والأعمال المشروعة مؤلفة من أقوال وأعمال مخصوصة ، قد يعتبر لها أوقات وأمكنة مخصوصة ، وصفات ، كلما كان فرضاً علينا أن نعبده الله ، وإن تكون العبادة على وصف معين ، كان فرضاً علينا أن نقصده القصد الذي نكون به عابدين . والقصد الذي به نكون عابدين بنفس العمل الذي أمر به .

ثم اعلم أن النيات قد تحصل جملة ، وقد تحصل تفصيلاً ، وقد تحصل بطريق التلازم ، وقد تنوع النيات حتى يكون بعضها أفضل من بعض ، بحيث يسقط الفرض بأدناها ، لكن الفضل لمن أتى بالأعلى . وقد يكون الشيء مقصوداً بالقصد الثاني دون الأول ، ثم قد يحضر الإنسان القصد الثاني ، ويذهل عن القصد الأول ، فإن الإنسان في

قصده العبادة قد يريد وجه الله من حيث الجملة ، أو يريد طاعته ، أو عبادته ، أو التقرب إليه ، أو يريد ثوابه من غير أن يستشعر ثوابا معينا ، أو يرجو ثوابا معيناً في الآخرة ، أو في الدنيا ، أو فيها ، أو يخاف عقاباً إما مجملاً ، وإما مفصلاً . وتفصيل هذه النيات باب واسع .

وهو بهذا الاعتبار قد لا يكون له غرض في نوع من الأعمال البدنية دون نوع إلا باعتبار تقييس ذلك نية نوع العمل ، فإن من قصد الحج قد يكون قد استشعر الحج من حيث الجملة ، وهو أنه قصد مكان معين ، فيقصد ما استشعره من غير علم ، ولا قصد تفصيل أعماله من وقوف وطواف ، وترك محظورات ، وغير ذلك ؛ بل إنما تصير تفاصيل أعمال الحج مقصودة ، إذا استشعرها ، وقد يكون علماً بجنس أعمال الحج ، وإنها وقوف ، وطواف ، ونحو ذلك ؛ لأنها قد وصفت له . وإن لم يعلم عين المكان ، وصورة الطواف ، فينبوي ذلك . وقد يعلم ذلك كله فينبوي ما قد علمه .

وكذلك الكافر إذا أسلم ، وقلنا له : قد وجبت عليك الصلاة ، فإنه يلتزمها وينويها لاستشعاره لها جملة ، ولم يعلم صفتها ؛ بل كل من آمن بالرسول صلى الله عليه وسلم إيماناً واسخاً ، فإن إيمانه متضمن لتصديقه فيما أخبره ، وطاعته فيما أمره ، وإن لم يعلم ولم يقصد أنواع

الأخبار والأعمال . ثم عند العلم بالتفصيل : إما ان يصدق ، ويطيع ، فيصير من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، او يخالف ذلك فيصير إما منافقاً ، واما عاصياً فاسقاً ، او غير ذلك .

وهذا يبين لك أن الاقسام ثلاثة : رجل يقصد عبادة الله وطاعته ولم يقصد العمل المعين للأمور به : كرجل له أموال ينفق منها على السائل والمحروم ، مريداً بذلك وجه الله من غير ان يخطر بباله لا زكاة ، ولا كفارة ، ولا وضعها في الاصناف الثمانية دون بعض . فهذا يثاب على ما يعمل له الله سبحانه ، لكن بقى في عهدة الأمر بالواجبات .

ورجل قد يقصد العمل المعين ، من غير ان يقصد طاعة الله وعبادته ، كمن يدفع زكاة ماله إلى السلطان : لئلا يضرب عنقه ، أو ينقص حرمة ، أو يأخذ ماله ، أو قام بصلي خوفاً على دمه ، أو ماله أو عرضه . وهذه حال المنافقين عموماً ، والمرائين في بعض الأعمال ، خصوصاً . كما قال تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس) وقال : (فويل للمصلين ، الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يراؤون ، ويمنعون الماعون) وقال تعالى : (ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى . ولا ينفقون إلا وهم كارهون) .

والقسم الثالث : ان يقصد فعل ما امر به من ذلك العمل المعين

لله سبحانه . واتفق الفقهاء على ان نية نوع العمل الواجب لا بد منها في الجملة ، فلا بد ان يقصد الصلاة أو الحج أو الصيام ، ولهم في فروع ذلك تفصيل وخلاف ليس هذا موضعه .

واختلفوا في النية الأولى : وهي نية الاضافة الى الله تعالى : من أصحابنا من قال : لا تجب نية الاضافة إلى الله تعالى ، ومنهم من فرق بين العبادات المقصودة ، كالصلاة ، والحج ، والصوم ، وغير المقصودة كالطهارة والتميم ، وكذلك أصحاب الشافعي لم يعتبروا نية الاضافة إلى الله تعالى ، في أصح الوجهين .

وذلك لأن نفس نية فعل العبادة ، تتضمن الاضافة ، كما تتضمن عدد الركعات ، فان الصلاة لا تشرع إلا لله تعالى ، كما أن صلاة الظهر في الحضر لا تكون إلا أربع ركعات ، فلهذا لم تجب نية الاضافة .

وأيضاً : النية الحكيمة تقوم مقام النية المستحضرة ، وان كانت النية المستحضرة أكمل وأفضل ، فاذا نوى العبد صلاة الظهر في أول الأمر أجزأه استصحاب النية حكماً ، فكذلك العبد المؤمن الذي دخل الايمان في قلبه قد نوى نية عامة : ان عباداته هي له لا لغيره ، فانه ان لم يكن كذلك كان منافقاً .

فاذا نوى عبادة معينة من صلاة وصوم كان مستصحباً لحكم تلك

النية الشاملة لجميع انواع العبادات ، كما أنه في الصلاة إذا نوى الركوع والسجود في أثناء الصلاة ، كان مستصحباً لحكم نية الظهر أو العصر الشاملة لجميع أعمال الصلاة ، ثم إن أتى بما ينقض علم تلك أفسدها فانه يكون فاسخاً لها كما لو فسخ نية الصلاة في اثنتائها ، فإذا قام بصلي لثلاث يضرب او يؤخذ ماله ، أو أدى الزكاة لثلاث يضرب : كان قد فسخ تلك النية الايمانية .

فلهذا كان الصحيح عندنا وعند أكثر العلماء أن هذه العبادة فاسدة لا يسقط الفرض بهذه النية ، وقلنا : إن عبادات المرائين الواجبة باطلة ، وأن السلطان إذا اخذ الزكاة من الممتع من أدائها لم يجزه في الباطن على أصح الوجهين ، لكن لما كان غالب المسلمين يولد بين أبوين مسلمين ، يصيرون مسلمين اسلاماً حاكماً من غير ان يوجد منهم إيمان بالفعل ، ثم إذا بلغوا فقههم من يرزق الايمان-الفعلي ، فيؤدي الفرائض ومنهم من يفعل ما يفعله بحكم العادة المحضة ، والمتابعة لأقاربه ، وأهل بلده ، ونحو ذلك : مثل ان يؤدي الزكاة لأن العادة ان السلطان يأخذ الكلف ، ولم يستشعر وجوبها عليه لاجلته ولا تفصيلاً . فلا فرق عنده بين الكلف المبتدعة ، وبين الزكاة المشروعة ، أو من يخرج من أهل مكة [كل] سنة الى عرفات : لأن العادة جارية بذلك ، من غير استشعار أن هذا عبادة لله . لاجلته ولا تفصيلاً ، او يقاتل الكفار

لأن قومه قاتلوه ، فقاتل تبعاً لقومه ، ونحو ذلك . فهؤلاء لا تصح عبادتهم بلا تردد ، بل نصوص الكتاب والسنة واجماع الامة قاضية بأن هذه الأعمال لا تسقط الفرض ، فلا يظن ظان ان قول من قال من الفقهاء : ان نية الاضافة ليست واجبة : أراد مثل هؤلاء ؛ وانما اكتفى فيها بالنية الحكيمة ، كما قدمناه .

ففرق بين من لم يرد الله بعمله لاجلة ولا تفصيلا ، وبين من أراده جملة وذهل عن إرادته بالعمل المعين تفصيلا .

فان احداً من الامة لا يقول : إن الأول عابد لله ، ولا مؤد لما أمر به أصلاً ؛ وهذا ظاهر ، ومن أصحابنا من اشترط هذه النية عند العمل المعين ، فقال : النية الواجبة في الصلاة أن يعتقد أداء فعل ما افترض الله عليه ، من فعل الصلاة بعينها ، وامثال أمره الواجب من غير رياء ، ولا سمعة . ولفظ بعضهم : إتباع أمره ، وإخلاص العمل له . وعلى هذا يدل كلام اكثرهم ، فانهم يستدلون على النية الواجبة في الطهارة والصلاة ونحوها بقوله : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) قالوا : وإخلاص الدين هو النية . ومن اغتسل للتبرّد أو للتنظف لم يخلص الدين لله ، ويستدلون بقوله : (من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤنه منها وماله في الآخرة من نصيب) قالوا : ومن اغتسل للتبرّد والتنظف لم يرد حرث الآخرة

فيجب أن لا يخلص له .

ومعلوم أن هاتين الآيتين تدلان على وجوب العمل لله والدار الآخرة ، أبلغ من دلالتها على وجوب نية العمل المعين ؛ لكن من نصر الوجه الأول قد يقول : نية النوع مستلزمة لنية الجنس ، فان من نوى العمل المعين فقد نوى العمل لله بحكم إيمانه كما تقدم .

ومن نصر الثاني يقول : النية الواجبة لا تتقدم على العمل بعشرين سنة . بل إنما تقدم عليه إما بالزمن اليسير ، وإما من أول وقت الوجوب . على اختلاف الوجهين .

وأيضاً : فالدليل الظاهر ، والقياس يوجب وجود النية المحضرة في جميع العبادة ، وإنما عفي عن استصحابها في أثناء العبادة ، لما في ذلك من المشقة ، ولا مشقة في نية العبادة لله عند فعل كل عبادة .

وأيضاً فغالب الناس إسلامهم حكيم ، وإنما يدخل في قلوبهم في أثناء الأمر ، إن دخل . فان لم توجب عليهم هذه النية لم يقصدوها ، فتخلو قلوبهم منها ، فيصيرون منافقين ، إنما يعملون الأعمال عادة ومتاعاً ، كما هو الواقع في كثير من الناس .

وسئل شيخ الإسلام أبو العباس

أحمد بن نيمية — رضي الله عنه وأرضاه — عن « التمتع والقران » أيها أفضل ؟.

فأجاب : الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له : ونشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

لا يختلف مذهب أحمد أنه اذا قدم في أشهر الحج ، ولم يسق الهدى فالتمتع الخاص أفضل له ، وهو أن يتمتع بعمره فيجعل منها إذا طاف بالبيت ، وبين الصفا والمروة . ثم يحرم بالحج .

وأما إذا ساق الهدى : فنقل المروزي عنه : أن القران أفضل . فمن أصحابنا من جعل هذا رواية ثانية عن أحمد . وجعلوا فيها إذا ساق الهدى : هل الأفضل التمتع ؟ أو القران ؟ على روايتين .

وهذه طريقة المتأخرين الذين قالوا : ان النبي صلى الله عليه

وسلم حج متمتعاً ، فانه على هذا القول يكون النبي صلى الله عليه وسلم تمتع ، وساق الهدي ، وأمر أصحابه بالتمتع ، فلا يبقى لاختيار القرآن وجه .

ولكن المنصوص عن أجد الذي عليه أئمة أصحابه المتقدمون : أنه حج قارناً ، ولكن أمر أصحابه بالتمتع — من لم يسق الهدي — أن يحل من إحرامه ، ويجعلها متعة . وقال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ، ولجعلتها عمرة » .

وعلى هذا القول فهذا من باب المطلق والمقيد ، فان أحد لم ينص على أنه من ساق الهدي فالتمتع أفضل له . بل انما اختار التمتع لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه به . ولقوله : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة » . والنبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالتحلل من لم يسق الهدي ، وانما اختار أن يجعلها عمرة ، ولا يحل من لم يختار أن يجعلها عمرة مع سوق الهدي .

وأيضاً فان أحد لم يقل : ان النبي صلى الله عليه وسلم حج متمتعاً — التمتع الخاص — بل نص على أن النبي صلى الله عليه وسلم حج قارناً . وقال : لا أشك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، والتمتع أحب إلي ؛ لأنه آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم . فانه قال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة » . فكلامه إنما كان في أيها أفضل : ان يسوق ويقرن ، أو يتمتع ولا يسوق ؟ . لأنه إذا ساق الهدي لم يحجز له أن يتحلل . فهذا مما يختلف فيه الاجتهاد ، لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة » هل كان لأن التحلل بعمرة أفضل من القران ، أم لا : موافقة لأصحابه لما أرمم بالتحلل فشق ذلك عليهم . فهذا مورد اجتهاد . ولم يختلف كلام احمد أن من لم يسق الهدي وقدم في أشهر الحج فالتمتع أفضل له .

وايضاً : فانه إذا ساق الهدي ، وقدم في العشر لم يحجز له التحلل عند احمد ، وأبي حنيفة ، وغيرها حتى ينحر الهدي يوم النحر ، سواء كان متمتعاً التمتع الخاص ، أو قارناً . وحيث فلا فرق بين المتمتع والقارن عند احمد إلا في شيئين :

احدهما : أن القارن يكون قد أحرم بالحج قبل الطواف ، سواء أحرم بالحج مع العمرة ، أو أحرم بالعمرة ، ثم ادخل عليها الحج . بأنه في كلاهما قارن باتفاق الأئمة .

وأما المتمتع التمتع الخاص : فانه يؤخر إحرامه بالحج إلى ما بعد

قضاء العمرة . ومعلوم حينئذ أن تقديم الاحرام بالحج أفضل من تأخيره
فيكون القران أفضل لمن ساق الهدى .

الثانى : أن القارن عنده لا يطوف بين الصفا والمروة إلا مرة
واحدة ، كالفرد . وأما المتمتع فقد اختار له أن يسعى سعيين ، ونص
على أنه يجزيه سعي واحد كالفرد ، والقارن . وحينئذ فيكون قد تميز
بسعي زائد مستحب ، لكن هو أيضا يستحب للمتمتع أن يطوف أولا
بعد عرفة طواف القدوم ، فيكون المتمتع قد طاف بعد عرفة مرتين ،
وسعى سعيًا ثانيًا .

وأما القارن فانه يعمل ما يعمل الفرد ، لكن كل هذا فيه نزاع ،
وفى مذهبه قول آخر : أن السعي الثانى واجب على المتمتع .

وقول : ان القارن يطوف طوافين ، ويسعى سعيين ، كذهب
أبى حنيفة .

وقول : إن المتمتع لا يستحب له طواف القدوم ، وهذا هو
الصواب ، بل ولا يستحب له سعي ثان . فان الصحابة الذين حجوا
مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يسعوا إلا مرة واحدة ، وبهذا يظهر
فضل القارن إذا ساق الهدى ، على المتمتع الغير السائق .

وأما اذا حصل فى عمل المتمتع زيادة سعي واجب ، أو مستحب ،

أو زيادة طواف مستحب ، فقد يقال : إنه أفضل من هذا الوجه ، لكن هو خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأيضاً : فلو سلم استجباب ذلك ، لم يسلم أن كلما زاد عملاً كان أفضل ، بل الأفضل قد يكون هو الأيسر ، كما أن التمتع أفضل من الأفراد ، وهو أيسر ، والفطر في السفر أفضل ، وهو أيسر ، وكذلك القصر أفضل من الترييع ، وهو أيسر .

وقد يفضل التمتع بأن طوافه الأول يكون واجباً ، لأنه طواف عمرة ، والقارن يكون طوافه طواف قدوم ، وهو لا يجب . والواجب أفضل وهذا ممنوع . فإن الفضل بحسب كثرة مصلحة الفعل ، والوجوب سبب حصول مفسدة في الترك .

ولم يختلف كلام أحمد أن من لم يسق الهدي ، وقدم في أشهر الحج ، فالتمتع أفضل له ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذين حجوا معه جميعهم أن يحلوا من إحرامهم ، ويجعلوها عمرة إلا من ساق الهدي .

ومذهب أحمد أيضاً أنه إذا أفرد الحج بسفرة . والعمرة بسفرة ، فهذا الأفراد أفضل له من التمتع . نص على ذلك في غير موضع .

وذكره أصحابه : كالقاضي أبي يعلى في تعليقه ، وغيره . وكذلك

مذهب سائر العلماء حتى أصحاب أبي حنيفة ، فانهم نصوا على ان العمرة
الكرفية افضل من القهران ، مع ان القران عندم افضل .
لكن القران الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم ليس هو
القران الذي يقوله ابو حنيفة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطف إلا
طوافاً واحداً ، ولم يسع إلا سعيّاً واحداً .

ومذهب أبي حنيفة ان القارن يطوف اولاً . ويسعى للعمرة ثم
يطوف ويسعى للحج ، وإذا فعل محظوراً كان عليه جزاء ان للحج والعمرة
وقد حكى هذا رواية عن أحمد ، وان القارن يلزمه طوافان ، وسعيان
كذهب أبي حنيفة . لكن مذهبه المنصوص عنه في غير موضع المعروف
كمذهب مالك ، والشافعي ، وغيرها ، انه ليس في عمل القارن زيادة
على عمل المفرد .

بل ابلغ من ذلك أن المتمتع هل يجزيه السعي الأول الذي مع
طواف العمرة ، أو يحتاج الى سعي ثان عقيب طواف الافاضة ، أو
غيره ، على قولين عن أحمد .

والمشهور عند أصحابه هو الثاني ، والاول قد نص عليه أيضاً . قال
عبد الله بن أحمد قلت لأبي : المتمتع يسعى بين الصفا والمروة . قال :

ان طاف طوافين فهو أجود ، وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس .

قال : وإن طاف طوافين فهو أعجب إلي ، واحتج بحديث جابر وكذلك نقل عنه ابن منصور . وإنما اختلف مذهبه في ذلك ، لاختلاف الأحاديث في ذلك .

ففي صحيح مسلم عن جابر . قال : لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً ، طوافه الأول . وهذا مع أنهم كانوا متمتعين .

وروى أحمد قال : ثنا الوليد بن مسلم ، قال : ثنا الأوزاعي ، عن عطاء ، عن ابن عباس أنه كان يقول : القارن والمتمتع والمفرد يجزيه طواف بالبيت ، وسعي بين الصفا والمروة .

وفي الصحيحين عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع ، فأهللنا بعمرة ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان معه هدي فليهل بالحج ، والعمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعاً — إلى أن قالت — فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم حلوا ، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ، وأما الذين كانوا جمعوا بين الحج والعمرة

فإنما طافوا طوافاً واحداً بالبيت .

قلت : فقولها طوافاً آخر ، إنما أرادت به الطواف بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، كذكرها في أول الحديث ، ولأن الذين جمعوا بين الحج والعمرة لابد لهم من طواف الإفاضة ، فعلم أنها إنما نفت طوافاً معه الطواف بين الصفا والمروة ، لا الطواف المجرد بالبيت . والذي نفته عن القارن أثبتته للمتمتع الذي أحرم بالعمرة ، ولم يدخل عليها الحج .

وأحمد في بعض رواياته فهم من هذا أنهم طافوا بالبيت فقط للقدوم ، فاستحب للمتمتع أولاً إذا رجع من منى أن يطوف أولاً للقدوم ثم يطوف طواف الفرض .

ومن رد على أحمد حجة بأن المراد بالطواف طواف الفرض ، فقد غلط . لأن طواف الفرض مشترك بين المتمتع والمفرد والقارن . وعائشة أثبتت للمتمتع ما نفته عن القارن .

ولكن المراد بهذا الحديث الطواف بالبيت ، وبالصفا والمروة ، إن لم تكن أرادت الطواف بالبيت ؛ لأنها هي لم تطف بالبيت إلا مرة واحدة ؛ لأجل حيضها . وهذا قد عارضه حديث جابر « الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الذين أمرهم بأن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة ، لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا أول مرة » وهذا

يناقض ما فهم من حديث عائشة ، فانهم إذا لم يكونوا سعوا بعد طواف
الفرض فإن لا يطوفوا قبله للقدم أولى وأخرى .

وفى ترجيح احد الحديثين كلام ليس هذا موضع بسطه . فان
المحققين من اهل الحديث يعلمون ان هذه الزيادة في حديث عائشة ،
هى من كلام الزهري ليست من قول عائشة ، فلا تعارض
الحديث الصحيح .

وقد روى البخاري تعليقاً عن ابن عباس ، مثل حديث عائشة . وفيه
ايضاً علة .

والشافعي اختار التمتع تارة ، واختار الافراد تارة . ومن قال ان
النبي صلى الله عليه وسلم احرم إحراماً مطلقاً فقد غلط ، واختلف كلامه
فى إحرام النبي صلى الله عليه وسلم على هذه الاقوال الثلاثة .

ومالك يختار الافراد ، لكن قد قيل يستحب مع ذلك تأخير العمرة
الى المحرم ، فأما العمرة عقيب الحج من مكة كما يفعله كثير من الناس
اليوم : فهذا لم يعرف على عهد السلف ، ولا نقل احد عن النبي صلى
الله عليه وسلم ، ولا عن احد من الذين حجوا معه انهم فعلوا ذلك ،
إلا عائشة — رضى الله عنها — لأنها كانت قدمت متمتعة فحاضت ،
فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تحرم بالحج ، وتدع العمرة .

فذهب احمد ومالك والشافعي أنها صارت قارنة ، ولا يجب عليها قضاء تلك العمرة . لكن احمد في احدى الروايتين عنه جعل القضاء واجباً عليها لوجوب العمرة عنده في المشهور عنه ، وكون عمرة القارن والعمرة من أدنى الحل لا يسقط وجوب العمرة عنده في إحدى الروايتين .

وهكذا يقولون في كل متمتع ضاق عليه الوقت فلم يتمكن من الطواف قبل التعريف ، فانهم يأمرونه بادخال الحج على العمرة ، ويصير قارنا كالمفرد الذي قدم وقد ضاق عليه الوقت ، فإنه يقف بعرفة اولا ولا يطوف قبل التعريف .

وهكذا يصنع حاج العراق إذا قدموا متأخرين ، فانهم يوافقون عرفة يوم التعريف ، فيعرفون ولا يطوفون قبل التعريف . ومنذهب أبي حنيفة ان عائشة رفضت العمرة ، واهلت بالحج فضارت مفردة .

وعنده يجب عليها قضاء العمرة التي رفضتها ، وبني ذلك على اصله : في ان القارن يطوف طوافين ، ويسمى سعيين ، فلم يكن في القران لها فائدة .

واما الجمهور فبنوه على اصولهم : في ان عمل القارن لا يزيد على عمل المفرد ، وقالوا : إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما اعمر عائشة

تطيباً لنفسها : لأنها قالت : يذهب اصحابي بحجة وعمره ، واذهب انا بحجة . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « يسعك طوافك بحجك وعمرتك » . وفي رواية اهل السنن « طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك » .

فما الحت أعمارها تطيباً لنفسها ، وأحمد في رواية الأثرم وغيره ، قال : إن عمرة القارن ، والعمرة المكية لا تجزئ عن عمرة الاسلام ، واحتج بحديث عائشة لما أعمارها النبي صلى الله عليه وسلم فلها كانت قارنة ، وأعمارها بعد ذلك . فجعل هذه العمرة واجبة في هذه الرواية . كما قال أبو حنيفة . لكن اختلفا في تنقيح المناط ، ولم يعتمر من مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عائشة خاصة . لأجل هذا العذر .

وأما عمر النبي صلى الله عليه وسلم فانما كانت وهو قاصد الى مكة ، فأحرم بالعمرة عام الحديبية من ذي الحليفة ، وحل بالحديبية لما أحصر وصدته المشركون عن البيت ، والحديبية غربي جبل التعيم حيث يابح النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحت الشجرة ، وصالحه المشركون . وجبل التعيم هو الجبل الذي عند المساجد ، التي تسمى مساجد عائشة عن يمينك ، وأنت داخل الى مكة ، وتلك المساجد مبنية في التعيم ،

ولم تكن هذه المساجد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) .

فان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتمر من التعميم ،
والتعميم أدنى الحل الى مكة ، فهو أقرب الحل الى مكة ، والمعتمر من
مكة يخرج الى الحل ليجمع بين الحل والحرم ، بخلاف الحاج من مكة
فانه يخرج الى عرفة ، وعرفة من الحل ، ثم اعتمر من العام القابل
عمرة القضية من ذي الحليفة ، ثم لما لقي هوازن بوادي حنين فهزمهم ،
ثم ذهب الى الطائف فحاصرم ، ثم رجع الى الجعرانة فقسم غنائم
حنين بالجعرانة ، اعتمر داخلا إلى مكة ، وحنين والجعرانة والطائف كل
ذلك من جهة الشرق ، شرقي عرفات ، فأقربها إلى عرفة الجعرانة ،
ثم وادي حنين ، ثم الطائف .

ولم يكن يخرج هو ولا أصحابه من مكة فيعتمرون ، إلا ما ذكر
من حديث عائشة ، فلهذا نص أحمد في غير موضع على ان أهل
مكة ليس عليهم عمرة ، وروى أحمد عن ابن عباس أنه قال : يا أهل
مكة ليس عليكم عمرة ، إنما عمرتكم الطواف بالبيت ، فمن أبي الا
أن يعتمر فليجعل بينه وبين مكة بطن واد . وذلك لأن الصحابة
المقيمين بمكة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يعتمرون
من مكة .

(١) ياض في الاصل .

والعمرة واجبة في أشهر الروايتين عن أحمد : فمن أصحابه من جعل هذا رواية ثالثة .

فقال : المسألة على ثلاث روايات : رواية تجب ، ورواية لا تجب ، ورواية يفرق بين المكي وغيره . وهي طريقة جدنا أبي البركات وغيره . ومنهم من قال : أهل مكة يستثنون ، فلا تجب عليهم عمرة ، رواية واحدة . وهي طريقة الشيخ أبي محمد . وهي أصح .

ومن الفقهاء : من استحب لمن اعتمر من مكة أن يحرم من الحديبية ، أو الجعرانة ، محتجاً بعمرة النبي صلى الله عليه وسلم . وهو غلط . فان الحديبية كانت موضع حله لما أحصر ، لم تكن موضع احرامه . وأما الجعرانة فانه احرم منها داخلا الى مكة ؛ لأنه أنشأ العمرة من هناك . ولهذا كان أصح الوجهين لأصحابنا ، وهو المنصوص عن أحمد أنه لا يستحب الاكثار من العمرة لا من مكة ولا غيرها ، بل يجعل بين العمرتين مدة ولو أنه مقدار ما ينبت فيه شعره . ويمكنه الحلاق ، وهذا لمن يخرج الى ميقات بلده ويعتمر .

وأما المقيم بمكة فكثرة الطواف بالبيت أفضل له من العمرة المكية ، كما كان الصحابة يفعلون ، إذا كانوا مقيمين بمكة ، كانوا يستكثرون من الطواف ، ولا يعتمرون عمرة مكية ، فالصحابه الذين استحبوا الافراد

كعمر بن الخطاب ، وغيره انما استحبوا ان يسافر سافراً آخر للعمرة ؛
ليكون للحج سفر على حدة وللعمرة سفر على حدة .

واحد وابو حنيفة وغيرهما اتبعوا الصحابة في ذلك ، واستحبوا هذا
الافراد على التمتع والقران .

قال أبو بكر الأثرم : قيل لأبي عبد الله : فأى العمرة عندك أفضل ؟
قال : أفضل العمرة عندى أن تكون في غير أشهر الحج ، كما قال عمر ،
فان ذلك أتم لحجكم ، وأتم لعمركم ، أن تجعلوها في غير أشهر الحج .
قيل لأبي عبد الله : فأنت تأمر بالمتعة ، وتقول العمرة في غير أشهر الحج
أفضل ؟ فقال : انما سألت عن أتم العمرة ، فقلت في غير أشهر
الحج ، وقلت : المتعة تجزيه من عمرته ، فأتم العمرة ان تكون في غير
أشهر الحج .

وقال : علي من تمام : العمرة أن تقدم من ديرة أهلك ، وكان
سفيان بن عيينة يفسره ان ينشئ لها سافراً يقصد له ، ليس أن تحرم
من أهلك ، حتى تقدم الميقات .

وقال : عمر في العمرة من ديرة أهلك . قيل لأبي عبد الله : فيجعل
للحج سافراً على حدة ، وللعمرة سافراً على حدة ، قال : نعم ، قلت له :
فان اعتمر في غير أشهر الحج ، ثم أقام بمكة حتى يحج ، ايكون هذا قد

جعل له سفراً على حدة ، وللحج سفراً على حدة ؟ فقال : لا . حتى يرجع ثم يحج . فهذا مد للعمره من أهله ، وقصد للحج من أهله ، هذا معناه .

قيل لأبي عبدالله : فانهم يحكون عنك أنك تقول : المتعة أفضل من غيرها ، فقال : أما أفضل من الحج وحده ، فليس فيه شك ، ثم قال : أيما أفضل أن يحج بعمره وحج ؟ أو ان يحج بحج وحده ، هي أفضل من أفراد الحج .

قلت له : وأفضل من القران ، لأنه جاء بكل واحد على حدة ، فهو أفضل من أن يجمع بينهما ، فقال نعم ، وأفضل من القران ، ثم قال : نحو ما قلت .

وقال الأثرم : سمعت أبا عبدالله يقول : التمتع أحب إلي هو آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم . أنه قال : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لصنعت كما صنعتكم » وقوله لأصحابه : « حلوا » وما جاء فيها من الحديث .

وقال أيضاً : قيل لأبي عبدالله : انت تذهب الى المتعة . فقال : هي أحب إلي ، وأفضل . وذلك انا نذهب إلى ان العمره واجبة . قال تعالى (وأتموا الحج والعمره لله) ثم قال : هذا بين .

وكان ابن عباس وابن عمر يريانها واجبة ، وقال ابن عباس : والله انها لقرينتها في كتاب الله ، وقال جماعة : الحج الاصغر العمرة ، فاذا وقع عليها اسم الحج ، فهذا يدل على انها فريضة ، فاذا خرج متمتعاً فقد أجزأه من حجه وعمرته ، جاء بعمره مفردة ، وحجة مفردة .

فاما عمرة المحرم فليس يجزى عنه عندي . وليست بعمره تامة ، إنما هي من اربعة اميال .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة : « إنما هي على قدر نصبك ونفقتك » ومعنى عمرة المحرم ، انهم كانوا يخرجون في المحرم من مكة ليعتمرون ، من ادنى الحل ، الى ان يعتمر ، فكيف من اعتمر في ذي الحجة من مكة عقيب الحج ، وهذا لم يكن السلف يفعلونه .

فاذا تبين أن العمرة المكية ، عقب الحج مع الحج لم يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم ، باتفاق العلماء . ولا أحد من الصحابة إلا عائشة ، ولا كان خلفاؤه الراشدون يفعلونها ، امتنع ان يكون ذلك افضل .

وأما من قال من الفقهاء : الافراد ان يحج ، ويعتمر عقب ذلك من مكة ، فهذا غلط ، باجماع العلماء ، فانه لا نزاع بينهم أن من اعتمر قبل اشهر الحج ، ورجع الى بلده ثم حج ، او قام بمكة حتى يحج من

عامه ، أنه مفرد للحج ، وكذلك لو اعتمر بعد الحج في سفرة أخرى ، فإنه مفرد بالاتفاق ، وهذا الافراد هو الذي استحبه الصحابة ، وهو مستحب ايضا عند احمد وغيره ، فان الاعتار في رمضان ، والاقامة الى ان يحج افضل من التمتع ، وان كان الرجوع الى بلده ثم السفر للحج افضل منها .

والتمتع جائز باتفاق اهل العلم . وانما كان طائفة من بني أمية وغيرهم بكرهونه .

وقد قيل : إن الذين كرهوا ذلك إنما كرهوا فسخ الحج الى التمتع ، فان الناس يقدمون من الآفاق فيحرمون بالحج ، فمن جوز الفسخ جوز لهم المتعة ومن منع من ذلك منعهم منه .

والفسخ فيه ثلاثة أقوال معروفة : قيل هو واجب ، كقول ابن عباس واتباعه ، واهل الظاهر والشيعة .

وقيل : هو محرم ، كقول معاوية ، وابن الزبير ، ومن اتبعها كابي حنيفة ، ومالك ، والشافعي .

وقيل : هو جائز مستحب ، وهو مذهب فقهاء الحديث ، أحمد وغيره ، والأمر به معروف عن غير واحد من الصحابة ، والتابعين ،

ولهذا كان ابن عمر وابن عباس بأمران بالمتعة .

قال احمد : أخبرنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر عن الزهري عن سالم قال : سئل ابن عمر عن متعة الحج ، فأمر بها ، ف قيل له : انك تخالف أباك ، فقال : عمر لم يقل الذى تقولون ، إنما قال عمر : أفراد الحج من العمرة ، فانها أتم للعمرة ، او أن العمرة لا تتم فى أشهر الحج إلا أن يهدى . وأراد أن يزار البيت فى غير أشهر الحج ، فجعلتموها أتم حراما ، وعاقبتهم الناس عليها ، وقد احلها الله ، وعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاذا اكثروا عليه قال : أفكبتاب الله احق ان تتبعوا ، أم عمر ؟ ! وكان ابن عباس يأمر بها ، فيقولون : ان ابا بكر وعمر لم يفعلوها ، فيقول يوشك ان تنزل عليكم حجارة من السماء أقول لكم : قال النبي صلى الله عليه وسلم ، وتقولون : قال ابو بكر وعمر !

وكان عروة بن الزبير ينظر ابن عباس فيها ، فقال : إن ابا بكر وعمر أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، فقال : له ابن عباس ياعربية ، سل أمك ، يعنى أنها تخبره ، ان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه بالاحلال ، وكانت اسماء بمن احلت .

وهذه المشاجرة انما وقعت : لأن ابن عباس كان يوجب المتعة ،

بل كان يوجب الفسخ ، وكان يقول : كل من طاف بالبيت وبين الصفا والمروة ، ولم يسق الهدى ، فقد حل من احرامه . ويحتج بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه بالتحلل في حجة الوداع ، وبقوله تعالى : (ثم علفها الى البيت العتيق) .

وايجاب المتعة هو قول طائفة من اهل الحديث ، والظاهرية : كابن حزم وغيره ، وهو مذهب الشيعة ايضا ، لكن الجماهير من الصحابة ، والأئمة الأربعة ، وغيرهم ، على أنه يجوز التمتع ، والافراد : والقران ، لكن اهل مكة وبنو هاشم وعلماء اهل الحديث يستحبونها . فاستحبها علماء سنته ، وأهل سنته ، وأهل بلدته التي بقربها المناسك ، وهؤلاء الثلاثة أخص الناس به ، وهو أحد قولي الشافعي .

وابو يوسف يجعل التمتع والقران سواء . وإنما جوز الجمهور الثلاثة لأنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأصحابه : « من شاء منكم ان يهل بعمره فليفعل ، ومن شاء منكم أن يهل بحجة فليفعل ، ومن شاء منكم ان يهل بحجة وعمره فليفعل » .

وأما أمره لأصحابه صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ان يحلوا من احرامهم ، ويجعلوها عمرة إلا من ساق الهدى ، فلأنه اراد أن يجمعوا بين الحج والعمرة ، وان لا يعتمروا عمرة مكية ، وان سافروا سفاً

آخر للعمرة . ومن كان هذه حاله فينبغي له ان يتمتع ، فالتمتع كان متعيناً في حق الصحابة .

إذا أرادوا ان يفعلوا الأفضل لهم ، وكان أولاً قد أذن لهم في الفسخ ، ولم يأمرهم به ، لا سيما إذا قيل بوجوب العمرة ، فانه يجب التمتع على من لم يسافر سفرة أخرى ولم يعتمر عقب الحج من مكة ، وعمرة المتمتع بمنزلة التوضؤ للغتسل ، فالغتسل للجنابة إذا توضأ كان وضوءه بعض اغتساله الكامل ، كذلك عمرة المتمتع عند احمد بعض حجة الكامل ، ولهذا يجوز عنده للتمتع أن يصوم الأيام الثلاثة من حين يحرم بالعمرة ، وقد قال الله تعالى : (فصيام ثلاثة أيام في الحج) فهو من حين احرم بالعمرة دخل في الحج ، كما ان الغتسل من حين توضأ دخل في الغسل .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق ، رجع من ذنوبه كيوم ولدته امه » اخرجاه في الصحيحين . يدخل فيه المتمتع من حين يحرم بالعمرة .

ولهذا كان احمد ينكر على من يقول : إن حجة المتمتع حجة مكية . قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يقول : كان ابن المبارك زعموا يقول بالمتعة ، ف قيل له : يكون مجيئه حينئذ للعمرة . فقال : رأيتم لو

أن رجلاً خرج يريد صلاة الظهر في جماعة ، فتطوع قبلها بأربع ركعات . ثم صلى الظهر ، أزاله ذلك خيراً . أم نقصه ؟

ثم قال احمد : ما احسن ما قال ! ثم قال أبو عبد الله : يقول مجيئه حينئذ للظهر ، أو للتطوع : اي انما مجيئه للظهر ، قال أبو عبد الله : هذا قول محدث ، يعني قولهم حجة مكية .

قال : وسمعت أبا عبد الله مرة أخرى وذكر قول ابن المبارك : إنه قول محدث ، يعني قولهم حجة مكية .

قيل لأبي عبد الله : قول عبد الله قول محدث ؟ ! قال إي والله قول محدث ، كلام بغیظ ، ما أدري ما هو ، وكيف لا يكون محدثاً ورسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم به ، وبأمر به اصحابه ؟ ! وغلظ القول فيه .

قال : وسمعت أبا عبد الله مرة أخرى . قيل له : من قال : حجة مكية ؟ قال : هذا قول محدث ، قيل له : عن من يروى ؟ فقال : عن الشعبي ، وسعيد بن جبیر .

فصل

والدليل على انه قد تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه

وسلم : أنه امر اصحابه في حجة الوداع — لما طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة — أن يحلوا من احرامهم ، ويجعلوها عمرة ، الا من ساق الهدي ، فانه امره ان يبقى على احرامه ، حتى يبلغ الهدي محله .

ولهذا لما قال سلمة بن شبيب لأحمد : يا أبا عبد الله : قويت قلوب الرافضة ، لما افتيت اهل خراسان بالمتعة . فقال : يا سلمة ! كان يبلغني منك أنك احمق ، وكنت ادافع عنك ، والآن فقد تبين لي انك احمق ، عندي احد عشر حديثاً صحيحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ادعها لقولك ؟! فيين أحمد ان الأحاديث متواترة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتمتع لجميع اصحابه ، الذين لم يسوقوا الهدي ، حتى من كان منهم مفرداً ، او قارناً ، والنبي صلى الله عليه وسلم لا ينقلهم من الفاضل الى المفضول ، بل انما يأمرهم بما هو افضل لهم .

ولهذا لان فسخ الحج الى التمتع مستحباً عند احمد ، ولم يجعل اختلاف العلماء في جواز الفسخ موجباً للاحتياط بترك الفسخ ، فان الاحتياط انما يشرع إذا لم تتبين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا تبينت السنة فاتباعها أولى . وان كان بعض العلماء قد قال : إنه لا يجوز ذلك ، لاسيما وآخرون من السلف والخلف قد أوجبوا الفسخ فليس الاحتياط بالخروج من خلاف أولئك بأولى من الخروج من خلاف هؤلاء .

والذين منعوا الفسخ ، او المتعة مطلقاً ، قالوا : كان لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خاصة . قالوا : لأن أهل الجاهلية كانوا يكرهون العمرة في أشهر الحج . ويقولون : إذ براً الدبر ، وعفا الأثر ، وانسلخ صفر فقد حلت العمرة لمن اعتمر . قالوا : فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالعمرة ؛ لبيان جواز العمرة في أشهر الحج . وهذا القول خطأ عند أحمد وغيره لوجوه :

أحدها : لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اعتمر قبل ذلك عمره الثلاثة في أشهر الحج ، فاعتمر عمرته الأولى عمرة الحديبية في ذي القعدة ، واعتمر عمرة القضية في ذي القعدة ، واعتمر من الجعرانة في ذي القعدة ، وقد ثبت في الصحيح أن عائشة قيل لها : إن ابن عمر يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في رجب ، فقالت : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ! ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجب قط ، وما اعتمر الا وابن عمر معه . وقد انفق أهل العلم على ما قالت عائشة بأن عمره كلها كانت في ذي القعدة ، وهو أوسط أشهر الحج . فكيف يقال : ان الصحابة لم يعلموا جواز العمرة في أشهر الحج حتى امرهم بالفسخ ، وقد فعلها قبل ذلك ثلاث مرات ؟ !

الوجه الثاني : أنه قد ثبت في الصحيحين عن عائشة انه قال لهم عند الميقات : « من شاء ان يهل بعمرة وحجة فليفعل » . فبين لهم جواز

الاعتماد في اشهر الحج عند الميقات . وعامة المسلمين معه ، فكيف لم يعلموا ذلك .

الوجه الثالث : انه امر من لم يسق الهدى ان يتحلل ، وامر من ساق الهدى ان يتم على احرامه حتى يبلغ الهدى محله ، ففرق بين محرم ومحرم ، فهذا يدل على ان سوق الهدى هو المانع من التحلل ؛ لأحرامه الأول . وما ذكره يشترك فيه السائق (١) امرنا ان نفضي الى نساءنا فنأتى عرفة تقطر مذاكيرنا المنى ، قال : فقام النبي صلى الله عليه وسلم فينا فقال : « قد علمتم اني اتقاكم لله ، واصدقكم وابركم ، ولو لا هديني لحلت كما تحلون ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لم اسق الهدى ، فحلوا . فحللنا ، وسمعنا ، واطعنا . فقدم علي من سعائيه ، فقال : « بما اهللت ؟ » قال : بما اهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فاهد وامكث حراماً » قال : واهدى علي له هدياً ، فقال سراقه بن مالك بن جعشم : لعاننا هذا ام للابد ؟ فقال : « بل للابد » وفي رواية البخاري : وان سراقه بن مالك بن جعشم لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعقبة ، وهو يرميها ، فقال : جعشم الكم هذه خاصة يارسول الله ؟ قال : « لا بل للابد » .

فبين أن تلك العمرة التي فسخ من فسخ منها حجه اليها للابد ،

(١) كذا بالأصل .

وأن العمرة دخلت في الحج الى يوم القيامة ، وهذا يبين ان عمرة التمتع بعض الحج . ولم يرد السائل بقوله : عمرتنا هذه لعامنا هذا . أم للأبد ؟ انه يسقط الفرض بها في عامنا هذا ، لان العمرة ان كانت واجبة فلا تجب الامرة واحدة ، ولأنه لو اراد ذلك لم يقل بل للأبد ، فان الابد لا يكون في حق طائفة معينة ، بل انما يكون لجميع المسلمين ، ولا قال : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » .

فان قيل قوله : « دخلت العمرة في الحج » اراد به جواز العمرة في أشهر الحج ؟ .

قيل : نعم : ومن ذلك عمرة الفاسخ ، فانها سبب هذا اللفظ ، وسبب اللفظ العام لا يجوز اخراجه منه ، فعلم ان قوله : « دخلت العمرة في الحج » يتناول عمرة الفاسخ ، وانها دخلت في الحج الى يوم القيامة .

الوجه السادس : ان يقال فسخ الحج الى التمتع موافق لقياس الاصول لا يخالف له ، فان المحرم اذا التزم اكبر ما لزمه جاز باتفاق الأئمة ، فلو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج جاز بلا نزاع ، وأما اذا أحرم بالحج ، ثم أدخل عليه العمرة ، لم يجز عند الجمهور وهو مذهب أحمد ومالك ، وظاهر مذهب الشافعي . وأما أبو حنيفة فيجوز ، لانه يصير قارناً ، والقارن عنده يلزمه طوافان ، وسعيان ، وهذا قياس الرواية المحكية عن أحمد في القارن .

وإذا كان كذلك فالمحرم بالحج لم يلزمه إلا الحج ، فإذا صار متمتعاً صار ملتزماً لعمره وحج ، فكان ما التزمه بالفسخ أكبر مما كان عليه ، فجاز ذلك ، وهو أفضل ، فاستحب ذلك ، وإنما بشكل هذا على من يظن أنه فسخ حجاً إلى عمرة مجردة ، وليس كذلك ، فإنه لو أراد أن يفسخ الحج إلى العمرة مفردة ، لم يجز بلا نزاع ، وإنما الفسخ جائز لمن كان نيته أن يحج بعد العمرة .

وقد قدمنا أن التمتع من حين يحرم بالعمرة دخل في الحج ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « دخلت العمرة في الحج » ولهذا يجوز أن يصوم الأيام الثلاثة من حيثئذ ، وإنما إحرامه بالحج بعد ذلك ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل للجنازة بدأ بالوضوء ، وكما قال للنسوة في غسل ابنته : « إبدأن بيمينها ، ومواضع الوضوء منها » فكان غسل مواضع الوضوء توضية ، وهو بعض الغسل .

فان قيل : دم التمتع دم جبران ، ونسك لا جبران فيه أفضل من نسك مجبور . قيل : هذا لا يصح لوجبهين :

أحدهما : أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أكل من هديه فإنه أمر من كل بدنة بيضة ، فجعلت في قدر فأكل من لحمها ، وشرب من مرقها ، وثبت أنه كان متمتعاً بالتمتع العام ، فإن

القارن يدخل في مسمى المتمتع ، كما سنبذكره . فدل على استجباب الأكل من هدى المتمتع ، ودم الجبران ليس كذلك . وثبت أيضاً في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها « ان النبي صلى الله عليه وسلم أطعم نساء من الهدى الذي ذبحه عنهن ، وكن متمتعات » وهذا مما احتج به الامام أحمد .

الثاني : ان سبب الجبران محذور في الاصل ، كالافساد بالوطيء . وكفعل المحظورات ، او بترك الواجبات ، فانه لا يجوز له ان يفسد حجه ، ولا ان يفعل المحذور الا لعذر ، ولا يترك الواجب الا لعذر ، والتمتع جائز مطلقاً ، فلو كان دمه دم جبران لم يحز مطلقاً ، فعلم أنه دم نسك وهدى ، وانه مما وسع الله به على المسلمين ، فأباح لهم التحلل في اثناء الاحرام ، والهدى مكانه ، لما في استمرار الاحرام من المشقة ، فيكون بمنزلة قصر الصلاة في السفر ، وبمنزلة الفطر للمسافر ، والمسح على الخفين للابس الخف .

فان ذلك افضل له من ان يخلع ويغسل في ظاهر مذهب احمد ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان لا بس الخف على طهارة مسح عليه ، ولم يكن يخلع ويغسل ، بخلاف ما إذا لم تكن رجلاه في الخفين ، فانه كان يغسل . وقد ثبت عنه في الصحيح انه كان يقول في خطبته : « خير الكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد »

وهدي محمد لمن كان مكشوف الرجلين ان يغسلها ، لا يقصد أن يلبس
ليمسح عليها ، ولمن كان لابس الخفين ان يمسح عليها ، لا ان يخلعها
ويغسل ، مع ان مسح الخفين بدل ؛ فكذلك الهدي .

وان كان بدلا عن ترفه يسقوط احد السفيرين ، فهو افضل لمن
جمع بينهما ، وقد قدم في اشهر الحج من ان يأتي بحج مفرد يعتمر عقبه
والبدل قد يكون واجبا كالجمعة ، فانها وان كانت بدلا عن الظهر فهي
واجبة ، وكالتيمم العاجز عن استعمال الماء ؛ فان التيمم واجب
عليه ، وهو بدل . فاذا جاز ان يكون البدل واجبا ، فكونه مستحبا
أولى بالجواز .

ولهذا يستحب للمسافر ان يفطر ويقضي ، والقضاء بدل عن
الاداء وكذلك المريض الذي يشق عليه الصوم يفطر ويقضي ،
والقضاء بدل .

وتخلل الاحلال لا يمنع ان يكون الجميع بمنزلة العبادة الواحدة ،
كطواف الفرض : فانه من تمام الحج باتفاق المسلمين ، ولا يفعل الا
بعد التحلل الأول ، ورمي الجمار أيام منى من تمام الحج . وإذا طاف
قبل ذلك فقد رمى الجمار أيام منى ، بعد الحل التام ، وهو السنة ، كما
فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وشهر رمضان يتخلل صيام أيامه

الفطر بالليل ، وهو الصوم المفروض المذكور في قوله : (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) . الى قوله : (شهر رمضان) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » وهذا الصوم يتخلله الفطر كل ليلة ، فكذلك قوله : « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته امه » .

والآية تناول لمن حج حجة تمتع فيها بالعمرة ، وان كان قد يتخلل هذا الاحرام احلال . وهو من حين احرامه بالحج قد دخل في الحج ، كما انه بصيام اول يوم دخل في صيام شهر رمضان . وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » والقيام يتخلله السلام من كل ركعتين ، وكذلك الوتر بثلاث مفصولة .

فصل

في « صفة حجة الوداع » لم يختلف أحد من أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم : أمر أصحابه إذا طافوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة أن يحلوا من إحرامهم ، ويجعلوها عمرة ، وهذا مما تواترت به الأحاديث

ولم يختلفوا انه لم يعتصر بعد الحج ، لا النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من الصحابة إلا عائشة ، فهذا كله متفق عليه لم يختلف فيه النقل ، ولا خالف فيه أحد من اهل العلم .

ولكن تنازعوا : هل حج متمتعاً ، او مفرداً ، او قارناً ؟ او أحرم مطلقاً ؟ واضطربت عليهم فيه الأحاديث ، وهى بحمد الله غير مختلفة عند من فهم مراد الصحابة بها .

والمنصوص عن الامام احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً بين العمرة والحج ، حتى قال : لا اشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، وهذا قول أئمة الحديث : بكاسحاق بن راهويه ، وغيره . وهو الصواب الذي لا ريب فيه وقد صنف ابو محمد ابن حزم فى حجة الوداع مصنفات جمع فيه الآثار وقرر ذلك .

واحمد انما اختار التمتع : لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه به ، لا لكونه كان متمتعاً التمتع الخاص عنده ، ولهذا قال فى رواية المروزي : إنه إذا ساق الهدى فالقران افضل ؟ ولولا أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن عنده ، وساق الهدى لم يكن لهذا القول وجه ، فانه لو كان متمتعاً عنده لكان قد فعلها وأمر بها ، فلا وجه حينئذ لاختيار القران لمن ساق الهدى .

ولم يقل احد من قدماء أصحاب أحمد انه كان متمتعاً التمتع الخاص ،
 واول من ادعى من اصحاب أحمد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 متمتعاً التمتع الخاص فيما علمناه القاضي ابو يعلى ، وذكر في تعليقه الاحتجاج
 بهذه الطريقة على فضيلة التمتع ، وذكر ان الأولى - وهى ان الاحتجاج
 بأمره لا بفعله ، وبقوله : « لو استقبلت من امرى ما استدبرت » -
 هي طريقة الاصحاب ، كما كان يحتج بها امامهم احمد .

ثم ان الذين نصروا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً ،
 من الاصحاب ، على قولين .

[الأول] انه حل من احرامه مع سوقه الهدي ، وحمل هؤلاء
 رواية من روي ان المتعة كانت لهم خاصة ، على أنهم خصوا بالتحلل من
 الاحرام مع سوق الهدي ، دون من ساق الهدي من الصحابة ، وهذه
 طريقة القاضي ومن اتبعه . وهذا الذى قاله هؤلاء منكر عند جماهير
 أهل العلم ، وبمن أنكر ذلك على القاضي الشيخ ابو البركات ، وغيره .
 وقالوا : من تأمل الأحاديث المستفيضة تبين له أن النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يحل هو ، ولا احد ممن ساق الهدي .

والقول الثاني : ان النبي صلى الله عليه وسلم تمتع ، بمعنى انه
 احرم بالعمرة ولم يحل من احرامه ، لكونه ساق الهدي ، واحرم بالحج

بعد ان طاف وسعى للعمرة وهذه طريقة الشيخ ابي محمد ، وغيره .
وهؤلاء يسمون هذا متمتعاً ، وقد يسمونه قارناً ، لكونه أحرم قبل
التحلل من العمرة ، لكن القران المعروف ان يحرم بالعمرة قبل ان
يطوف بالبيت ليقع الطواف عن العمرة والحج .

والفرق بين القارن والمتمتع الذي ساق الهدي : يظهر من وجهين :
احدهما : من الاحرام بالحج قبل الطواف .

والثاني : من السعي عقب طواف الافاضة ، فان القارن ليس عليه
سعي ثان ، كما ليس ذلك على المفرد . و [اما] المتمتع فهذا السعي
واجب في حقه عند اكثر العلماء وفيه عند احمد روايتان .

واما الشافعي ، فاختلف كلامه في حج النبي صلى الله عليه وسلم .
فقال تارة : انه افرد . وقال تارة : انه تمتع . وقال تارة : انه احرم
مطلقاً . فقال في « مختصر الحج » : وأحب الي ان يفرد ؛ لأن الثابت
عندنا ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد . وقال في « اختلاف
الأحاديث » ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو استقبلت من
احزني ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة » . قال : ومن قال
إنه افرد بالحج ، يشبه ان يكون قاله على ما يعرف من اهل العلم
— الذين ادرك ، دون رسول الله صلى الله عليه وسلم — أن

أحداً لا يكون مقبياً على حج إلا وقد ابتداءً احرامه بحج ، قال : وأحسب عروة حين حدث ان النبي صلى الله عليه وسلم احرم بحج ذهب الى انه سمع عائشة تقول : يفعل في حجه على هذا المعنى .

فقد بين الشافعي هنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً ، وان من قال أفرد الحج ، فلأنه لما رأى أن من استمر على احرامه لا يكون الا حاجاً ، والنبي صلى الله عليه وسلم لما استمر على احرامه ظن انه كان حاجاً .

وقال ايضاً فيما اختلف فيه من الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مخرجه : ليس شيء من الاختلاف ابين من هذا ، وان كان الغلط فيه قبيحاً من جهة انه مباح : لأن الكتاب ، ثم السنة ثم ما اعلم فيه خلافا يدل على ان التمتع بالعمرة الى الحج ، وافراد الحج والقران واسع كله . قال : وثبت انه خرج ينتظر القضاء ، فنزل عليه القضاء ، وهو قتيلاً بين الصفا والمروة ، وامر اصحابه أن من كان منهم اهل ، ولم يكن معه هدي ان يجعلها عمرة ، وقال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة » .

قال : فان قال قائل : فمن أين اثبت حديث عائشة ، وجابر ، وابن عمر ، وطاووس ، دون حديث من قال قرن .

قيل : لتقدم صحبة جابر للنبي صلى الله عليه وسلم ، وحسن سياقه
لابتداء الحديث ، وآخره ، ولرواية عائشة عن النبي صلى الله عليه
وسلم وفضل حفظها عنه ، وقرب ابن عمر منه .

قال : ولأن من وصف انتظار النبي صلى الله عليه وسلم القضاء ،
إذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج طلب الاختيار فيما وسع الله
من الحج والعمرة ، يشبه ان يكون احفظ ؛ لأنه قد أتى في المتلاعنين
فاتنظر القضاء ، فكذلك حفظ في الحج ينتظر القضاء .

قال المزني : إن ثبت حديث انس عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، انه قرن حتى يكون معارضاً للأحاديث سواء ، فأصل قول
الشافعي ان العمرة فرض ، وأداء الفرض في وقت الحج افضل من اداء
فرض واحد ؛ لأن من أكثر عمله لله كان أكثر في ثواب الله .

قلت : والصواب في هذا الباب ، ان الاحاديث متفقة ليست مختلفة
الا اختلافاً يسيراً ، يقع مثله في غير ذلك ، فان الصحابة ثبت عنهم انه
تمتع ، والتمتع عندهم يتناول القران ، والذين روي عنهم انه افردروي
عنهم انه تمتع .

أما الأول : ففي الصحيحين عن سعيد بن المسيب قال : اجتمع
علي وعثمان ، فكان عثمان ينهى عن المتعة او العمرة ، فقال علي : ما

يريد الا أمراً فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه ، فقال عثمان : دعنا منك . فقال : انى لا استطيع ان أدعك ، فلما ان رأى علي ذلك أهل بهما جميعاً . هذا لفظ مسلم . ولم يذكر البخاري دعنا ، الى ان أدعك . وخرجه البخاري وحده من حديث مروان بن الحكم قال : شهدت عثمان ينهى عن المتعة ، وان يجمع بين الحج والعمرة ، فلما رأى علي ذلك أهل بهما : ليك بعمرة وحجة . قال : ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول احد من الناس .

فهذا يبين أنه إذا جمع بينهما كان متمتعاً عندهم ، وأن هذا هو الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو سنة النبي صلى الله عليه وسلم التي فعلها علي بن ابي طالب ، ووافقه عثمان على ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، لكن كان النزاع : هل ذلك افضل في حقنا ، أم لا ؟ وهل بشرع فسخ الحج الى المتعة في حقنا ؟ كما تنازع فيه الفقهاء .

وفي الصحيح عن عبد الله بن شقيق ، قال : كان عثمان ينهى عن المتعة وكان علي يأمر بها ، فقال عثمان لعلي : كلمة ، فقال : لقد علمت انبا تتمعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أجل ! ولكننا كنا خائفين ، فقد اتفق عثمان وعلي على أنهم تتمعوا مع النبي صلى الله عليه وسلم . واما قول عثمان كنا خائفين فانهم كانوا خائفين في عمرة القضية ،

وكانوا قد اعتَمروا في أشهر الحج ، وكان كل من اعتَمَر في أشهر الحج يسمى أيضاً متمتعاً ؛ لأن الناهين عن المتعة كانوا ينهون عن العمرة في أشهر الحج مطلقاً .

وشاهده ما في الصحيح عن سعد بن أبي وقاص لما بلغه ان معاوية نهى عن المتعة قال فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا كافر بالعرش . يعنى معاوية . ومعلوم ان معاوية كان مسلماً في حجة الوداع ، بل وفي عمرة الجعرانة عام الفتح ، او قبل ذلك ، ولكن في عمرة القضية كافر بعرش مكة . وقد سمي سعد عمرة القضية متعة . فلعل عثمان اراد الخوف عام القضية ، وكانوا ايضاً خائفين عام الفتح . واما عام حجة الوداع فكانوا آمنين ، لم يكن قد بقي مشرك ، بل نفى الله الشرك واهله . ولهذا قالوا : صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في آمن ما كان الناس ركعتين ، فلعله قد اشتبه حالهم هذا العام بحالهم هذا العام . كما اشتبه على من روى انه نهى عن متعة النساء في حجة الوداع ، وانما كان النهي في غزاة الفتح .

وكما يظن بعض الناس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة في حجة او عمرة ، وانما كان دخوله الكعبة عام الفتح لما فتح مكة ، ولم يقل احد إنه دخلها في حجة ، ولا عمرة ؛ بل في الصحيحين عن اسماعيل بن أبي خالد قال : قلت لعبد الله بن أبي اوفى من صحابة النبي

صلى الله عليه وسلم : ادخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت في عمرته ؟ قال : لا .

وفي الصحيحين عن مطرف بن الشخير ، قال : قال لى عمران بن حصين : احدثك حديثا ، لعل الله ان ينفعك به : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجته وعمرته ، ثم انه لم ينه عنه حتى مات ، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه » ، وفي رواية قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتمتعنا معه « فهذا عمران وهو من أجل السابقين الاولين ، اخبر انه تمتع وانه جمع بين ، الحج والعمرة .

وفي صحيح مسلم عن غنيم بن قيس قال : سألت سعد بن ابي وقاص عن المتعة في الحج ، فقال : فعلناها ، وهذا يومئذ كافر بالعرش . يعنى بيوت مكة — يعنى معاوية ، وهذا انما اراد به سعد عمرة القضية ، فان معاوية لم يكن اسلم إذ ذاك . واما في حجة الوداع فكان قد أسلم ، فكذلك في عمرة الجمرانة ، فسمى سعد الاعتمار في أشهر الحج متعة ، لأن بعض الشاميين كانوا ينهون عن الاعتمار في أشهر الحج ، فصار الصحابة يروون السنة في ذلك رداً على من نهى عن ذلك ، فالتقارن عندم متمتع ، ولهذا وجب عليه الهدي ودخل في قوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي) .

وفي صحيح البخارى وغيره عن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم وهو بواد العقيق : يقول « أتاني الليلة آت من ربي ، فقال : صل في هذا الوادي المبارك ، وقل : عمرة في حجة » فهؤلاء الخلفاء الراشدون : عمر ، وعثمان ، وعلي ، وغير الخلفاء كعمران ابن حصين يروى عنهم بأصح الأسانيد ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قرن بين العمرة والحج ، وكانوا يسمونه تمتعاً .

وفي الصحيحين عن بكر بن عبد الله المزني ، عن أنس بن مالك ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة ، فحدث بذلك ابن عمر ، فقال : لبي بالحج وحده ، فليقت أنساً فحدثته ، فقال : ما بعدونا الا صيائناً ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ليك عمرة وحجاً » . فهذا انس يخبر انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعاً ، وما ذكره بكر عن ابن عمر عنه ، فجوابه ان الثقة — الذين هم اثبت في ابن عمر من بكر ، مثل ابنه سالم ، رووا عنه انه قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، وهؤلاء أثبت عن ابن عمر من بكر . وغلط بكر على ابن عمر ، أولى من تغليط سالم ابنه عنه ، وتغليطه هو على النبي صلى الله عليه وسلم .

ويشبه هذا أن ابن عمر قال له : افرد الحج فظن انه قال : لبي بالحج ، فان إفراد الحج كانوا يطلقونه ويريدون به إفراد أعمال الحج ، وذلك

يرد قول من يقول : انه قرن فطاف طوافين ، وسعى سعيين ومن يقول : إنه أحل من إحرامه . فرواية من روى من الصحابة انه افرد الحج ترد على هؤلاء . يبين هذا : ما رواه مسلم في صحيحه عن نافع عن ابن عمر قال : اهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفردا ، وفي رواية اهل بالحج مفردا . فلم يذكرنا عن ابن عمر الا انه قال : أفرد الحج ، لا أنه قال : لي بالحج .

وفي السنن من حديث البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي : « قد سقت الهدى ، وقرنت » ، وفي الصحيحين من حديث الزهري عن سالم عن ابيه ، عن عبد الله بن عمر ، قال : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى ، من ذي الحليفة ، وقد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج ، وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة الى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حرم منه ، حتى يقضي حجه ، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت ، وبالصفاء والمروة ، وليقصر ، وليتحلل ، ثم ليهل بالحج ، وليهدى ، فمن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة

إذا رجع الى أهله . وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء ، ثم خب ثلاثة أشواط ، من السبع ، ومشى أربعة أطواف ، ثم رجع حين قضى طوافه بالبيت ، فصلى عند المقام ركعتين ، ثم سلم فانصرف ، فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة ، سبعة أطواف ثم لم يتحلل من كل شيء حرم منه ، حتى قضى حجه ، ونحر هديه يوم النحر ، وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حل من كل شيء حرم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدي فساق الهدى من الناس . قال الزهري : وحدثني عروة عن عائشة مثل حديث سالم عن أبيه .

فهذا أصح حديث على وجه الأرض . وهو من حديث الزهري أعلم أهل زمانه بالسنة ، عن سالم ، عن ابن عمر ، وهو أصح من حديث ابن عمر ، ومن حديث عروة عن عائشة وهو أصح من حديث عائشة ، وقد ثبت عنها في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر : الرابعة مع حجته ، ولم يعتمر بعدها باتفاق المسلمين ، فتعين أن يكون قرن بين العمرة والحج ، وقال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكذلك أخبرت أن الذين جمعوا الحج والعمرة ، إنما طافوا طوافاً واحداً .

وأما الذين نقل عنهم : أنه أفرد الحج ، فهم ثلاثة : عائشة ، وابن

عمر ، وجابر . والثلاثة نقل عنهم التمتع . وحديث عائشة وابن عمر أنه تمتع بالعمرة الى الحج أصح من حديثها أنه أفرد الحج ، وما صح عنها من ذلك فنعناه افراد أعمال الحج :

وفي الصحيحين عن حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أزواجه أن يحللن عام حجة الوداع ، قالت حفصة : فما يمنعك أن تحل؟ فقال : « إني لبدت رأسي ، وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أنحر هديي » ، وفي رواية : « ما شأن الناس ، حلوا ولم تحل أنت من عمرتك؟ فقال : إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى . أنحر الهدى » فهذا يدل على أنه كان معتمراً وليس فيه أنه لم يكن مع العمرة حاجاً .

ومما يبين ذلك ان في الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته ، عمرة الحديبية في ذي القعدة . وعمرة في العام المقبل في ذي القعدة ، وعمرة من الجعرانة في ذي القعدة ، وعمرة مع حجته .

وفي الصحيحين عن مجاهد قال : « دخلت انا وعروة بن الزبير المسجد ، فاذا عبد الله بن عمر جالس الى حجرة عائشة ، فقال له عروة : يا أبا عبد الرحمن : كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : أربع عمر : إحداهن في رجب ، فقال عروة ألا تسمعين يا أم المؤمنين الى

ما يقول أبو عبد الرحمن ، فقالت : وما يقول ؟ قال : يقول : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر إحداهن في رجب ، فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ؟ ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو معه ، وما اعتمر في رجب قط ، فعائشة انكرت كونه اعتمر في رجب ، وما انكرت كونه اعتمر أربع عمر . فقد اتفقت عائشة وابن عمر على انه اعتمر أربع عمر ، كما روى ذلك عن انس . وقد ثبت باتفاق الناس انه لم يعتمر بعد الحج . وثبت ان ابن عمر وعائشة نقلا عنه انه اعتمر مع الحج ، وهذا هو التمتع العام الذي يدخل فيه القران ، وهو الموجب للهدى .

فتبين ان الروايات الكثيرة الثابتة عن ابن عمر وعائشة توافق ما فعله سائر الصحابة ، انه كان متمتعا التمتع العام .

ومن قال : انه احرم مطلقاً فاحتج بحديث مرسل ، ومثل هذا لا يجوز ان يعارض به الأحاديث الصحيحة .

فقد تبين ان من قال : افرد الحج فان ادعى انه اعتمر بعد الحج كما يظنه بعض المتفقه ، فهذا مخطئ باتفاق العلماء ، ومن قال إنه أفرد الحج بمعنى انه لم يأت مع حجته بعمره ، فهذا قد اعتقده بعض العلماء ، وهو غلط ، ولم يثبت ذلك عن احد من الصحابة .

ومن قال : انه احرم إحراماً مطلقاً ، فقلوه غلط ، لم ينقل عن احد من الصحابة .

ومن قال انه تمتع ، بمعنى انه لم يحرم بالحج حتى طاف وسعى . فقلوه ايضاً غلط ، لم ينقل عن احد من الصحابة .

ومن قال إنه تمتع : بمعنى انه حل من احرامه ، فهو ايضاً مخطئ باتفاق العلماء العارفين بالأحاديث .

ومن قال انه قرن بمعنى انه طاف طوافين وسعى سعيين فقد غلط ايضاً ، ولم ينقل ذلك احد من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم . فالغلط في هذا الباب وقع ممن دون الصحابة ، فلم يفهموا كلامهم وأما الصحابة فنقلوا متفقة .

ومما يبين أنه لم يطف طوافين ، ولا سعى سعيين لا هو ولا اصحابه ، ما في الصحيحين عن عروة عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعاً » . وقالت فيه : « فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، ثم حلوا ، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فأنما طافوا طوافاً واحداً » .

وفي صحيح مسلم عن طاووس عن عائشة أنها اهلت بعمره ، فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت ، فنسكت الناسك كلها ، وقد اهلت بالحج ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يوم النفر : « يسعك طوافك لحجك وعمرتك ، فأبت ، فبعث بها مع عبد الرحمن الى التنعيم ، فاعتمرت بعد الحج » . وفي مسلم ايضاً عن مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف ، فطهرت بعرفة ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يجزى عنك طوافك بالصفة والمروة ، عن حجك وعمرتك . وفي سنن أبي داود عن عطاء عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : « طوافك بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، يكفيك لحجك وعمرتك » . وفي الصحيحين عن جابر قال « دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة ثم وجدها تبكي ، وقالت قد حضت ، وقد حل الناس ، ولم احلل ، ولم اطف بالبيت ، فقال اغتسلي ثم اهلي بالحج ففعلت ووقفت المواقف كلها ، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة ، وبالصفة والمروة ، ثم قال قد حللت من حجك وعمرتك جميعاً » . قالت : يا رسول الله ! اني اجد في نفسي ، اني لم اطف بالبيت حين حججت ، فقال : « فاذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرها من التنعيم ، وذلك ليلة الحصة » .

فقد اخبرت عائشة في الحديث الصحيح ان الذين قرنوا لم يطوفوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، الا الطواف الأول الذي طافه

المتمتعون أولاً .

وأيضاً فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة في قضيتها ، انها لما طافت يوم النحر بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، قال لها « قد حلت » وقال لها : « يسعك طوافك لحجك وعمرتك » وانه لا يجب عليها قضاء تلك العمرة ، ودل ذلك على ان القارن يجزيه طواف واحد بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، كما يجزي المفرد ، لاسيما وعائشة لم تطف الا طواف قدوم ، بل لم تطف إلا بعد التعريف ، وسعت مع ذلك ، فاذا كان طواف الافاضة والسعي بعده يكفي القارن ، فلأن يكفيه طواف القدوم مع طواف الافاضة ، وسعي واحد مع احدهما ، بطريق الأولى .

ومما يبين ذلك ان الصحابة الذين نقلوا حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم نقلوا أنه لما طاف الصحابة بالبيت ، وبين الصفا والمروة : أكرم النبي صلى الله عليه وسلم بالتحلل إلا من ساق الهدى فانه لا يتحلل إلا يوم النحر . ولم ينقل احد منهم ان احداً منهم طاف وسعى ، ثم طاف وسعى ، ومن المعلوم ان مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، فلما لم ينقله احد من الصحابة علم ان هذا لم يكن ، وعمدة من قال ذلك أثر يرويه الكوفيون عن علي ، وأثر آخر عن ابن مسعود ، وقد روى جعفر بن محمد عن ابيه محمد بن علي انه كان يحفظ عن علي بن أبي طالب للقارن طوافاً واحداً بين الصفا والمروة خلاف ما يحفظ أهل

العراق . وما رواه العراقيون منه ما هو منقطع ، ومنه ما رجاله مجهولون او مجروحون . ولهذا طعن علماء النقل في ذلك ، حتى قال ابن حزم : كلما روى في ذلك عن الصحابة لا يصح منه ولا كلمة واحدة ، وقد نقل في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما هو موضوع بلا ريب .

وأيضاً ففي الصحيحين عن ابن عمر قال لهم : « اشهدوا أنني قد أوجبت حجاً مع عمرتي ، ثم انطلق يهل بهما جميعاً ، حتى قدم مكة فطاف بالبيت ، وبالصفا والمروة . ولم يزد على ذلك ، ولم يخلق ولا قصر ، ولا أحل من شيء حرم منه حتى كان يوم النحر ، فخلق ونحر ، ورأى أنه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول » ثم قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وايضاً : فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ، وإذا دخلت فيه لم تحتج إلى عمل زائد على عمله . وقد روى سفيان الثوري عن سلمة ابن كهيل : قال : حلف لي طاوس ما طاف احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته وعمرته إلا طوافاً واحداً .

وقد ثبت مثل هذا عن ابن عمر ، وابن عباس ، وجابر ، وغيرهم ، وممن اعلم الناس بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخالفونها .

فهذه الأحاديث الثابتة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين :
 انه لم يطف بالبيت ، وبين الصفا والمروة . إلا طوافاً واحداً . فتبين
 بذلك ان الذي دلت عليه الأحاديث هو الذي قاله أئمة أهل الحديث :
 كأحمد وغيره ، ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، وانه لم يطف
 إلا طوافاً واحداً بالبيت ، وبين الصفا والمروة . لكنه ساق الهدي ،
 فمن ساق الهدي فالقران أفضل له من التمتع ، ومن لم يسق
 الهدي فالتمتع أفضل له ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ،
 والله أعلم .



وسئل رحمه الله تعالى :

عن حج النبي صلى الله عليه وسلم ، هل كان مفرداً ؟ أو قارناً ؟
أو متمتعاً ؟ وأيما أفضل لمن يحج ، فقد أكثر الناس القول ، وأطالوا
وزادوا ونقصوا ، والقصد كشف الحق عن هذه الأحوال ، وقول بعض الناس
إن احداً من الصحابة أتى بعمره من مكة ، والحديث الذي روي : « أن
عمره في رمضان تقوم كذا وكذا حجة » . هل هو صحيح ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد رب العالمين . أما حج النبي صلى الله عليه وسلم :
فالصحيح أنه كان قارناً ، قرن بين الحج والعمره ، وساق الهدي
ولم يطف بالبيت ، وبين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً ، حين قدم .
لكنه طاف طواف الافاضة مع هذين الطوافين .

وهذا الذي ذكرناه هو الصواب المحقق عند اهل المعرفة بالأحاديث
الذين جمعوا طرقها ، وعرفوا مقصدها ، وقد جمع ابو محمد بن حزم
في حجة الوداع كتاباً جيداً في هذا الباب .

وقال الامام أحمد : لا أشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان

قارناً ، والتمتع أحب إلي ، لانه آخر الأمرين . يريد به قول النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان طاف وسعى ، وأمر أصحابه بالتحلل ، فشق عليهم ، فقال : « لو استقبلت من امرى ما استدبرت » لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة » وهذا إنما يقتضي انه كان متمتعاً بدون سوق الهدي ، والنبي صلى الله عليه وسلم كان قد ساق الهدي ، ولهذا قال أحمد في رواية المروزي : إذا ساق الهدي فالقران أفضل ، وذلك لأنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا الذي ذكرناه من أنه حج قارناً يتبين لمن تدبر الأحاديث ، وفهم مضمونها ، وبسط ذلك في هذا الموضع غير ممكن ، لكن نذكر نكتاً مختصرة :

منها : ان الذين نقلوا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كللفظ تليته ، ولفظه في خبره عن نفسه ، وفيما يخبر به عن أمر الله له : إنما ذكروا القران : كقول انس في الصحيحين سمعته يقول : « لبيك عمرة وحجة ، وكان تحت ناقته » وكحديث عمر الذي في الصحيح حيث قال : « أتاني آت من ربي في هذا الوادي المبارك ، وقال : قل : عمرة في حجة » وقوله في حديث البراء بن عازب ...

والذين قالوا : تمتع بالعمرة إلى الحج ، لم تزل قلوبهم على غير

القران ، فان القران كان عندم داخلا فى مسمى التمتع بالعمرة الى الحج كما جاء مفسراً فى الصحيحين ، من ان عثمان كان ينهى عن المتعة ، وكان علي بأمر بها ، فلما رأى ذلك علي أهل بها جميعاً .

ولهذا وجب عند الأئمة على القارن الهدي بقوله : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي) . وذلك ان مقصود حقيقة التمتع أن يأتى بالعمرة فى أشهر الحج ، ويحج من عامه ، فيترفه بسقوط أحد السفرين ، قد أحل من عمرته ، ثم أحرم بالحج ، أو أحرم بالحج مع العمرة ، أو أدخل الحج على العمرة ، فأتى بالعمرة والحج جميعاً فى أشهر الحج من غير سفر بينها ، فيترفه بسقوط احد السفرين . فهذا كله داخل فى مسمى التمتع ، مع أن هؤلاء لم ينقلوا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك الذين قالوا : أفرد الحج ، مع ان هذا اللفظ يراد به الرد على من قال : تمتع بالعمرة إلى الحج ، وحل من إحرامه ، وعلى من قال : إنه طاف طوافين ، وسعى سعيين ، فان أصحابه حلوا من إحرامهم حيث لم يسوقوا الهدي ، فبقوا محرمين كما يبقى مفرداً بحج ولم يأتوا بزيادة على عمل المفرد . فبين هؤلاء أنه لم يفعل إلا أفعال الحج لم يحل من إحرامه ولا زاد عليها ، وتبين بذلك انه قد اعتمر أربعاً : إحداهن عمرة مع حجته ، ولا نزاع بين أهل العلم أنه لم يعتمر

بعد الحجة لاهو ولا احد ممن حج معه حجة الوداع ، إلا عائشة خاصة ، فانه أعمرها مع أخيها عبد الرحمن ، لأجل حيضها الذي حاضته وبنيت بعد ذلك مساجد ، فسميت « مساجد عائشة » فانها احرمت بالعمرة من هناك ، فانه أدنى الحل الى مكة ؛ إذ ذاك الجانب من الحرم أقرب جوانبه من مكة . وكان قد اعتمر مع حجته ولم يعتمر بعدها ، فتبين ان عمرته كانت فيها قبلها ، فيكون متمتعاً .

يوضح ذلك ان عامة الذين روي عنهم انه أفرد الحج : كعائشة . وابن عمر . روى عنهم أنه تمتع بالعمرة إلى الحج ، كما ثبت ذلك في الصحيحين عن ابن عمر وعائشة وغيرها ، وقد تبين ان من قال تمتع بالعمرة الى الحج ، وانه حل من احرامه ، كما زعم ذلك بعض اصحاب أحمد : كالقاضي . وغيره ، وزعموا أنه كان مخصوصاً بذلك ، دون من تمتع وساق الهدى ، فهذا القول خطأ .

وكذلك من يظن من اصحاب مالك والشافعي أنه أفرد الحج ، واعتمر عقب ذلك ، فهذا القول خطأ ، وكلا القولين مخالف لاجماع أهل العلم بالآثار .

وكذلك من زعم انه طاف طوافين ، وسعى سعيين ، كما يختار ذلك أصحاب أبي حنيفة ، وانه خلاف الأحاديث الصحيحة . التي

تبين انه لم يطف بالبيت والصفاء والمروة الا مرة واحدة .

وأما من قال من اصحاب أحمد : انه تمتع ولم يحل من إحرامه : لأجل سوق الهدي ، كما يختاره ابو محمد وغيره ، فالتمتع على المشهور عندم : السعي بين الصفا والمروة بعد طواف الافاضة للحج ، كما سعى اولاً للعمرة ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يسع بعد الافاضة ، فكيف يكون متمتعاً على هذا القول ؟ لكن عن أحمد رواية اخرى ، ان المتمتع لا يحتاج إلى سعي ثان ، بل يكفيه السعي الأول ، كما يكفي المفرد ، وكما يكفي القارن .

وسبب اختلاف الروایتين عن احمد أن في حديث عامر : « أنهم لم يطوفوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، الا الطواف الأول » وفي حديث عائشة : « أنهم طافوا بعد التعريف » فانه على هذه الرواية لا يتوجه هذا الالتزام ؛ لكن لا يبقى بين القارن وبين المتمتع الذي ساق الهدي - فلم يحل لأجله - فرق ، إلا ان القارن أحرم بالحج قبل الطواف والسعي ، والمتمتع أحرم بالحج بعد ذلك ، فاذا كان ادخاله الحج عليها بعد طوافه وسعيه كادخاله قبل طوافه وسعيه لا يوجب عليه سعيًا ثانيًا : لم يكن بين القارن والمتمتع الذي لم يحل فرق أصلاً .

وعلى هذا فاحرامه بالحج قبل ان يطوف ويسعى أفضل من أن

يحرم به بعد الطواف والسعي ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أحرم بهما جميعاً ، وقال : « لبيك عمرة وحجاً » ومن لم يحرم بالحج إلا بعد الطواف والسعي لا يقول هذا .

ومن قال من اصحاب مالك والشافعي أفرد الحج ولم يعتمر مع حجته ، فالأحاديث الصحيحة — التي تبين انه اعتمر مع حجته ، وانه اعتمر أربع عمر : عمرة الحديبية ، وعمرة القضية ، وعمرة الجمرات ، والعمرة التي مع حجته — ترد هذا القول . وكذلك قول حفصة في الحديث المتفق عليه : « ما بال الناس حلوا . ولم يحل من عمرتك ؟ فقال : اني لبدت رأسي ، وقلدت هديي ، فلا احل حتى أحر » .

وأما قول القائل : أيما افضل ؟ .

فالتحقيق في هذه المسألة : انه إذا افرد الحج بسفرة ، والعمرة بسفرة ، فهو افضل من القران ، والتمتع الخاص بسفرة واحدة وقد نص على ذلك أحمد وأبو حنيفة ، مع مالك ، والشافعي ، وغيرهم . وهذا هو الافراد الذي فعله ابو بكر وعمر . وكان عمر يختاره للناس وكذلك علي — رضي الله عنه — وقال عمر وعلي في قوله : (وأتموا الحج والعمرة لله) قالا : اتمامها أن تهل بهما من ديرة أهلك . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة في عمرتها : « أجرك على قدر

نصبك . . وإذا رجع الحاج الى ديرة أهله ، فانشأ منها العمرة ، أو اعتمر قبل أشهر الحج . وأقام حتى يحج ، أو اعتمر في أشهره ، ورجع الى أهله ثم حج ، فهذا قد أتى بكل واحد من النسكين من ديرة أهله . وهذا أتى بهما على الكمال ، فهو أفضل من غيره .

وأما إذا أفرد الحج واعتمر عقب ذلك من أدنى الحل ، فهذا الافراد لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا احد من اصحابه الذين حجوا معه . بل ولا غيرهم . كيف يكون هو الافضل مما فعلوه معه بأمره ؟ بل لم يعرف ان احداً اعتمر من مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عائشة ، لافى حجة الوداع ، ولا قبلها ، ولا بعدها ؛ بل هذه العمرة لا تجزئ عن عمرة الاسلام في احدى الروايتين عن احمد . وعند بعض اهل العلم أنها متعة .

وتكره العمرة في ذي الحجة عند طائفة من اهل العلم ، مع ان عائشة كانت إذا حجت صبرت حتى يدخل المحرم ، ثم تحرم من الجحفة فلم تكن تعتبر من أدنى الحل ، ولا في ذي الحجة .

وأما اذا اراد أن يجمع بين النسكين بسفرة واحدة ، وقدم مكة في أشهر الحج . ولم يسبق الهدي . فالتمتع أفضل له ، من أن يحج ويعتمر بعد ذلك من الحل ؛ لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه عليه

وسلم الذين حجوا معه ولم يسوقوا الهدي ، أمرهم جميعهم ان يحجوا هكذا : أمرهم اذا طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحلوا من احرامهم ، ويجعلوها متعة ، فلما كان يوم التروية أمرهم ان يحرموا بالحج ، وهذا متواتر عنه صلى الله عليه وسلم انه امرهم بذلك ، وحجوا معه كذلك . ومعلوم انهم أفضل الامة بعده ، ولا حجة تكون أفضل من حجة أفضل الأئمة ، مع أفضل الخلق بأمره ، فكيف يكون حج من حج مفرداً ، واعتمر عقب ذلك ، او قارناً ولم يسق الهدي أفضل من حج هؤلاء معه بأمره ، وكيف ينقلهم عن الأفضل الى المفضل ؟! وأمره أبلغ من فعله .

وأيضاً : فان من يحرم بالعمرة قد نوى الحج ، فانه ينوي التمتع بالعمرة الى الحج ، كما ينوي للغسل إذا بدأ بالتوضؤ انه يتوضأ الوضوء الذي هو بعض الغسل ، فيكون تحريمان وتحليلان ، كما للمفرد تحليلان وتحريمان ، فيكون له هدي ، كما للقارن هدي ، والهدي هدي نسك ، لا هدي جبران ، فان هدي الجبران — الذي يكون لترك واجب ، او فعل محرم — لا يحل سببه إلا مع العذر . فليس له ان يترك شيئاً من واجبات الحج بلا عذر ، او يفعل شيئاً من محظوراته بلا عذر ، ويأتى بدم . وهذا له أن يتمتع بلا عذر ، ويأتى بالهدي ، فلم أنه دم نسك . وقد ثبت بالسنة انه يأكل ، كما أكل

النبي صلى الله عليه وسلم من هديه ، وقد كان قارناً ، وكما ذبح عن نسائه البقرة ، وأطعمهن من ذلك ، وكن متمتعات .

وأيضاً فلمن يأتى بالعبادتين : إذا كانتا من جنس يجمع بينهما ، ان يبدأ بالصغرى على الكبرى ، كما يتوضأ المقتسل ، ثم يتم غسله ، وكما أمره بمثل ذلك في غسل الميت ، فاذا اعتمر ثم أتى بالحج كان موافقاً لهذا ؛ بخلاف من حج فانه أتى بالغاية . فاذا اعتمر عقب ذلك لم يكن في عمرته عمل زائد .

وإذا أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج جاز ذلك بالانفاق ؛ لأنه التزم أكثر مما كان عليه .

وأما إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يجز على الصحيح لأنه لا يلتزم زيادة شيء ، وإنما جوزوه أبو حنيفة بناء على أصله : في ان عمل القارن فيه زيادة على عمل المفرد .

ومن سافر سفرة واحدة واعتمر فيها ، ثم أراد ان يسافر أخرى للحج ، فتمتعه ايضاً افضل لأنه من الحج ، فان كثيراً من الصحابة الذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم كانوا قد اعتمروا قبل ذلك ، ومع هذا فأحرم بالتمتع ، لم بأحرم بالافراد ، ولأن هذا يجمع بين عمرتين وحجة وهدي ، وهذا افضل من عمرة وحجة .

وكذلك لو تمتع ثم سافر من ديرة اهله للمتعة ، فهذا أفضل من سفرة بعمره ، وسفرة بحجة مفردة ، وهذا المفرد أفضل من سفرة واحدة يتمتع فيها .

وأما إذا اراد أن يجمع بين النسكين بسفرة واحدة ، ويسوق الهدي ، فالقران أفضل ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قرن ، وساق الهدي .

ومن قال : إنه مع سوق الهدي يكون التمتع أفضل له . قيل له : مع ان هذا مخالف للسنة إذا أحرم قبل الطواف والسعي كان قد تقدم إحرامه ، ووقع الطواف والسعي عن الحج والعمرة ، وإذا أحرم بعدها لم يكن الطواف والسعي واقعاً إلا عن العمرة . ووقع الافعال عن حج مع عمرة خير من وقوعها عن عمرة لا يتحلل فيها الى ان يحج ؛ لكنه قد يقول : إذا تأخر احرامه بالحج لزمه سعي ثان ، وهذا زيادة عمل ، لكن هذا فيه نزاع كما تقدم .

وليس له ان يحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ، ولجعلتها عمرة » لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقل لتمتع مع سوق الهدي ، بل قال : « لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة » فجعل المطلوب متعة بلا سوق هدي ، وهذا

دليل ثان على أن من ساق الهدي لا يتمتع ، بل يقرن . وإذا كان
القران والتمتع مع سوق الهدي سواء أرتفع النزاع .

فان قيل : أيما أفضل أن يسوق الهدي ويقرن ، أو ان يتمتع
بلا سوق هدي ، ويحل من إحرامه ؟ .

قيل : هذا موضع الاجتهاد ، فانه قد تعارض دليلان شرعيان :

أحدهما : أنه قرن وساق الهدي في حجة الوداع ، ولم يكن الله
ليختار لئيه المفضل دون الأفضل ، فان خير الهدي هدى محمد صلى
الله عليه وسلم .

والثاني : ان قوله هذا ، يقتضي أنه لو كان ذلك الحال هو وقت
إحرامه ، لكان أحرم بعمره ، ولم يسق الهدي بقوله : « لو استقبلت
من امرى ما استدبرت » فالذي استدبره هو الذي فعله ومضى فصار
خلفه . والذي يستقبله هو الذي لم يفعله بعد ، بل هو امامه ، فتبين
أنه لو كان مستقبلا لما استدبره من أمره - وهو الاحرام - لأحرم بالعمره
دون هدي ، وهو لا يختار أن ينتقل من الأفضل الى المفضل . بل
انما يختار الأفضل . وذلك يدل على انه تبين له حينئذ ان التمتع بلا
هدي أفضل له .

ولكن من نصر الأول يجيب عن هذا بأنه لم يقل هذا لأجل أن

الذي فعله مفضول ، بل لأن أصحابه شق عليهم أن يحلوا من احرامهم مع بقائه محرماً ، فكان يختار موافقتهم ليفعلوا ما أمروا به عن انشراح وموافقة . وقد ينتقل عن الأفضل إلى المفضول لما فيه من الموافقة ، وائتلاف القلوب ، كما قال لعائشة : « لولا ان قومك حديثوا عهد بجاهلية لنقضت الكعبة ، ولجعلت لها بابين » فهذا ترك ما هو الأولى ؛ لأجل الموافقة والتأليف الذي هو الأدنى من هذا الأولى ، فكذلك اختار المتعة بلا هدي .

وعلى هذا التقدير فيكون الله قد جمع له بين أن فعل الأفضل وبين أن أعطاه بما يراه من الموافقة لهم ما في ذلك من الفضل ، فاجتمع له الأجران ، وهذا هو اللائق بحاله صلى الله عليه وسلم .

يبين ذلك : أن سوق الهدي أفضل من ترك سوقه ، وقد ساق مائة بدنة ، فكيف يكون ترك ذلك أفضل في نفسه بمجرد التحلل والاحرام ثانياً ، وسوق الهدي فيه من تعظيم شعائر الله ما ليس في تكرار التحلل والتحريم .

يبين ذلك أن المتمتع إذا ساق الهدي فينبغي أن يكون أفضل من جميع من لم يسق ، والقارن الذي ساق الهدي أفضل منها .

وأيضاً فإن القارن والمتمتع عليه هدي ، ومعلوم أن الهدي الذي يسوقه

من الحل أفضل باتفاق المسلمين ، مما يشتريه من الحرم ، بل في أحد قولي العلماء لا يكون هديا إلا بما أهدي من الحل إلى الحرم .

وحينئذ فسوقه من الميقات افضل من سوقه من أدنى الحل ، فكيف يجعل الهدي الذي لم يسق أفضل مما سيق فهذا وغيره مما يبين أن سوق الهدي مع التمتع والقران افضل من تمتع لا سوق فيه .

وأما سؤال السائل عن بعض الصحابة : هل اعتمر من مكة ؟ فلم يعتمر احد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلا عائشة خاصة ، وعائشة نفسها كانت إذا حجت تمكث إلى أن يهل الحرم ، ثم تخرج إلى الجحفة فتحرم منها بعمره .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « عمرة في رمضان تعدل حجة » وفي لفظ : « تعدل حجة معي » وفي رواية أنه قال : « الحج من سبيل الله » فبين لها ان اعتبارها في رمضان تقوم مقام الحجة التي تخلف عنها ، والحجة كانت من المدينة ، والعمرة كانت من المدينة ، وذلك لأن شهر رمضان هو شهر الصيام ، وهو قبل اشهر الحج .

ومن حج من عامه كان افضل من التمتع ، والمتمتع لا بد ان يعتمر في أشهر الحج ، وقد كان يمكنه أن يحرم بالحج ، فلما عدل عن الاحرام

بالحج إلى الاحرام بالعمرة ترفه بسقوط أحد السفيرين ، فصار الهدي قائماً مقام هذا الترفه .

ولهذا ظن بعض الفقهاء ان هدي المتمتع هدي جبران ، ومنعوه من الأكل منه ، وجعلوا وجوب الهدي في المتمتع دليلاً على أنه مرجوح ، فان النسك السالم عن جبران أفضل من النسك المجبور .

فقال لهم الآخرون : دم الجبران لا يجوز للرجل ان يفعل سببه بغير عذر ، وهنا يجوز المتمتع من غير حاجة ، فامتنع ان يكون هذا دم جبران . نعم ! قد يقال المتمتع رخصة . والرخصة قد تكون أفضل ، كما أن القصر أفضل من التربع عند العلماء بالسنة المتواترة ، واتفاق السلف ، وكذلك « الفطر ، والمسح » على أظهر قولي العلماء ، فان الفطر هو آخر الأمرين منه صلى الله عليه وسلم .

وتنازع العلماء في وجوبه ، وفي اجزاء الصوم في السفر فذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن الصائم في السفر عليه القضاء ، واتفق المسلمون على أن الفطر في السفر جائز ؛ لأنه كان آخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم ، واتفق المسلمون على جوازه وهو أفضل ، فما تنازعوا في جوازه ، مع انه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ليس من البر الصيام في السفر » وثبت في صحيح مسلم ، أن حمزة

ابن عمرو قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إني رجل أكثر الصيام ، أفأصوم في السفر ؟ فقال : « إن افطرت فحسن ، وإن صمت فلا بأس » فحسن الفطر ، ورفع اليأس عن الصوم .

وهكذا « المسح على الخفين » فانه لم ينقل أحد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا لبس الخفين على طهارة ثم أحدث أنه ينزعها . ويفسل رجله ، بل كان يمسح عليها ، وهذا مورد النزاع ، فاما إذا لم يكن عليه خفان ففرضه الغسل ، ولا يشرع له ان يلبس الخفين لاجل المسح ، بل صورة المسألة إذا لبسها لحاجته ، فهل الافضل أن يمسح عليها ، أو يخلعها ، أو كلاهما على السواء ؟ على ثلاثة أقوال :

والصواب أن المسح أفضل ، اتباعاً للسنة .

وأيضاً فالذي يحجج متمتعاً فعل ما بشرع باتفاق العلماء المعروفين ، وأما غير المتمتع ففي حجة نزاع ، فقد ثبت عن ابن عباس ، وطائفة من السلف ان المتمتع واجب ، وان كل من طاف وسعى ولم يكن معه هدي ، فانه يحل من إحرامه ، سواء قصد التحلل أو لم يقصده ، وليس لأحد عند هؤلاء أن يحجج إلا متمتعاً ، وهذا مذهب ابن حزم ، وغيره من أهل الظاهر . وهو مذهب الشيعة أيضاً : لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك أصحابه في حجة الوداع ، فاذا كان المتمتع

مختلفاً في وجوبه متفقاً على جوازه ، وغيره ليس بواجب ، ولم يتفق على جوازه ، كان الحج الذي انفق على جوازه أولى .

ولا يعارض هذا ان بعض المتقدمين كان ينهى عن المتعة ، وكان بعض الولاة يضرب عليها ، فعلماء أصحاب هذا القول قد قيل : انهم لم يكونوا يحرمون المتعة ، بل كانوا يختارون أن يعتمر الناس في غير اشهر الحج ، كي لا يزال البيت معموراً بالحجاج والعمار . ومن قدر انه نهى عن ذلك نهى تحريم ، فهذا قول مخالف للسنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مع مخالفته لكتاب الله ، فلا يلتفت إليه .

وأما تنازع العلماء في جواز فسخ الم فرد ، والقارن ، وانتقالهما إلى التمتع . فمن العلماء من قال : ان ذلك منسوخ ، وان ذلك كان مخصوصاً بالذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم . قال بعضهم : لأن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يعلمهم جواز العمرة في اشهر الحج .

وقال آخرون : هذا قول ضعيف جداً ، فان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في أشهر الحج غير مرة ، بل عمره كانت في أشهر الحج : عمرة الحديبية كانت في ذي القعدة ، وعمرة القضاء في العام القابل كانت في ذي القعدة ، وعمرة الجعرانة كانت في ذي القعدة ، أما كان في هذا ما يبين جواز الاعتبار في اشهر الحج ؟!

وأيضاً فقد ثبت في الصحيحين انهم لما كانوا بذى الحليفة قال : « من شاء أن يهل بعمرة وحجة فليفعل ، ومن شاء أن يهل بحجة

فليفعل ، ومن شاء أن يهل بعمره فليفعل ، فقد صرح لهم بجواز الثلاثة ، وفي هذا بيان واضح لجواز العمرة في أشهر الحج .

وايضاً : فالذين حجوا معه متمتعين كان في حجهما ما يبين الجواز . فلا يجوز أن يأمر جميع من حج معه بالتحلل من احرامه ، وان يجعلوا ذلك تمتعاً بمجرد بيان جواز ذلك ، ولا ينقلهم عن الافضل الى المفضول فعمل انه إنما ينقلهم إلى الافضل ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل له : عمرتنا هذه لعامنا ، أم للأبد ؟ فقال : « بل للأبد ، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » .

وأيضاً : فاذا كان الكفار لم يكونوا يتمتعون ، ولا يعتمرون في أشهر الحج ، والنبي صلى الله عليه وسلم قصد مخالفة الكفار ، كان هذا من سنن الحج كما فعل في وقوفه بعرفة ، ومزدلفة ، فان المشركين كانوا يعجلون الافاضة من عرفة قبل الغروب ، ويؤخرون الافاضة من جمع إلى أن تطلع الشمس . فخالقهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : « خالف هدينا هدى المشركين » فآخر الافاضة من عرفة إلى أن غربت الشمس ، وعجل الافاضة من جمع قبل طلوع الشمس ، وهذا هو السنة للمسلمين باتفاق المسلمين ، فهكذا ما فعله من التمتع والفسخ ان كان قصد به مخالفة المشركين ، فهذا هو السنة ، وان فعله لأنه أفضل ، وهو سنة ، فعلى التقديرين يكون الفسخ أفضل ؛ اتباعاً لما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، والله سبحانه أعلم .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله :

وأما الركن الثاني فلا يقبل على القول الصحيح ، وأما سائر جوانب البيت ، والركنان الشاميان ، ومقام إبراهيم فلا يقبل ، ولا يتمسح به باتفاق المسلمين المتبعين للسنة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فاذا لم يكن التمسح بذلك ، وتقبيله مستحباً ، فأولى أن لا يقبل ولا يتمسح بما هو دون ذلك .

وانفق العلماء على أنه لا يستحب لمن سلم على النبي صلى الله عليه وسلم عند قبره أن يقبل الحجرة ، ولا يتمسح بها لئلا يضاها بيت المخلوق بيت الخالق ، ولأنه قال صلى الله عليه وسلم ، « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد » وقال : « لا تتخذوا قبري عيداً » . وقال « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك » فاذا كان هذا دين المسلمين في قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، الذي هو سيد ولد آدم ، فقبر غيره أولى أن لا يقبل ولا يستلم .

وقد حكى بعض العلماء في هذا خلافاً مرجوحاً ، وأما الأئمة المتبعون ، والسلف الماضون ، فما أعلم بينهم في ذلك خلافاً ، والله سبحانه أعلم .

وقال شيخ الاسلام ابو العباس

أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم ابن الامام مجد الدين عبد السلام
ابن عبد الله بن تيمية رضي الله عنه :

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من
شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ،
ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا
شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . (١)

أما بعد : فقد تكرر السؤال من كثير من المسلمين أن أكتب
في بيان مناسك الحج ، ما يحتاج اليه غالب الحجاج في غالب الاوقات ،
فأني كنت قد كتبت منسكا في أوائل عمري ، فذكرت فيه أدعية
كثيرة ، وقلدت في الأحكام من اتبعته قبلي من العلماء ، وكتبت في
هذا ما تبين لي من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مختصراً مبيناً ،
ولا حول ولا قوة الا بالله .

(١) « منسك شيخ الاسلام » .

فصل

أول ما يفعله قاصد الحج والعمرة إذا أراد الدخول فيها : أن يحرم بذلك ، وقبل ذلك فهو قاصد الحج أو العمرة ، ولم يدخل فيها بمنزلة الذي يخرج الى صلاة الجمعة فله أجر السعي ، ولا يدخل في الصلاة حتى يحرم بها .

وعليه إذا وصل الى الميقات أن يحرم . والمواقيت خمسة : ذو الحليفة ، والجحفة ، وقرن المنازل ، ويعلم ، وذات عرق ، ولما وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت قال : « هن لاهلن ولن مرعليهن من غير أهلهن ، لمن يريد الحج والعمرة ، ومن كان منزله دونهن فهله من أهله ، حتى أهل مكة يهلون من مكة » .

ف ذو الحليفة هي أبعد المواقيت ، بينها وبين مكة عشر مراحل ، أو أقل أو أكثر بحسب اختلاف الطرق ، فان منها الى مكة عدة طرق ، وتسمى وادي العقيق ، ومسجدها يسمى مسجد الشجرة ، وفيها بئر تسميها جهال العامة « بئر علي » لظنهم أن علياً قاتل الجن بها ، وهو كذب . فان الجن لم يقاتلهم أحد من الصحابة ، وعلي أرفع

قدراً من أن يثبت الجن لقتاله ، ولا فضيلة لهذا البثر ، ولا مذمة ، ولا يستحب أن يرمى بها حجراً ولا غيره .

وأما الجحفة : فينمينا وبين مكة نحو ثلاث مراحل ، وهي قرية كانت قديمة معمورة ، وكانت تسمى مهيعة ، وهي اليوم خراب ؛ ولهذا صار الناس يحرمون قبلها من المكان الذي يسمى رابغاً ، وهذا ميقات لمن حج من ناحية المغرب : كأهل الشام ومصر ، وسائر المغرب لكن اذا اجتازوا بالمدينة النبوية - كما يفعلونه في هذه الاوقات - أحرموا من ميقات أهل المدينة ، فان هذا هو المستحب لهم بالاتفاق . فان أخرجوا الاحرام الى الجحفة ففيه نزاع .

وأما المواقيت الثلاثة ، فيبين كل واحد منها وبين مكة نحو مرحلتين . وليس لأحد أن يجاوز الميقات اذا أراد الحج أو العمرة الا باحرام . وان قصد مكة للتجارة أو الزيارة فينبغي له أن يحرم ، وفي الوجوب نزاع .

ومن وافى الميقات في أشهر الحج ، فهو مخير بين ثلاثة أنواع : وهي التي يقال لها : التمتع ، والافراد ، والقران ، ان شاء أهل بعمره ، فاذا حل منها أهل بالحج ، وهو يخص باسم التمتع ، وان شاء أحرم بهما جميعاً ، أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الطواف ،

وهو القران ، وهو داخل في اسم التمتع في الكتاب والسنة . وكلام الصحابة ، وان شاء أحرم بالحج مفرداً ، وهو الافراد .

فصل

في الأفضل من ذلك :

فالتحقيق في ذلك أنه يتنوع باختلاف حال الحاج فان كان يسافر سفرة للعمرة ، وللحج سفرة أخرى ، أو يسافر الى مكة قبل أشهر الحج ، ويعتمر ويقيم بها حتى يحج ، فهذا الافراد له أفضل باتفاق الأئمة الاربعة .

والاحرام بالحج قبل أشهره ليس مسنوناً ، بل مكروه ، واذا فعله فهل يصير محرماً بعمرة ، أو بحج ، فيه نزاع .

وأما اذا فعل ما يفعله غالب الناس ، وهو أن يجمع بين العمرة والحج في سفرة واحدة ، ويقدم مكة في أشهر الحج : وهن شوال ، وذو العقدة ، وعشر من ذي الحجة ، فهذا ان ساق الهدى فالقران أفضل له ، وان لم يسق الهدى فالتحلل من احرامه بعمرة أفضل ، فانه قد ثبت بالنقول المستفيضة التي لم يختلف في صحتها أهل

العلم بالحديث ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حج حجة الوداع ، هو وأصحابه ، أصرم جميعهم أن يحلوا من احرامهم ، ويجعلوها عمرة ، الامن ساق الهدى ، فانه أمره أن يبقى على احرامه حتى يبلغ الهدى محله يوم النحر ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد ساق الهدى هو وطائفة من أصحابه ، وقرن هو بين العمرة والحج ، فقال « لييك عمرة وحجا » .

ولم يعتمر بعد الحج أحد ممن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم الا عائشة وحدها لانها كانت قد حاضت ، فلم يمكنها الطواف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تقضي الحائض المناسك كلها الا الطواف بالبيت » فأمرها أن تهل بالحج ، وتدع أفعال العمرة لانها كانت متمتعة ، ثم إنها طلبت من النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمرها فأرسلها مع أخيها عبد الرحمن ، فاعتمرت من التعيم ، والتعيم هو أقرب الحل الى مكة ، وبه اليوم المساجد التي تسمى « مساجد عائشة » ولم تكن هذه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما بنيت بعد ذلك علامة على المكان الذي أحرمت منه عائشة ، وليس دخول هذه المساجد ، ولا الصلاة فيها — لمن اجتاز بها محرماً — لا فرضاً ولا سنة ، بل قصد ذلك ، واعتقاد انه يستحب بدعة مكروهة ، لكن من خرج من مكة ليعتمر ، فانه اذا دخل واحداً منها وصلى فيه لاجل الاحرام

فلا بأس بذلك .

ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة ليعتمر الا لعذر ، لا في رمضان ولا في غير رمضان ، والذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيهم من اعتمر بعد الحج من مكة ، إلا عائشة كما ذكر . ولا كان هذا من فعل الخلفاء الراشدين ، والذين استحبوا الافراد من الصحابة انما استحبوا أن يحج في سفرة ، ويعتمر في اخرى ، ولم يستحبوا ان يحج ويعتمر عقب ذلك عمرة مكية ، بل هذا لم يكونوا يفعلونه قط ، اللهم الا أن يكون شيئاً نادراً .

وقد تنازع السلف في هذا : هل يكون متمتعاً عليه دم ؟ أم لا ؟ وهل تجزئه هذه العمرة عن عمرة الاسلام ؟ أم لا ؟ .

وقد اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم بعد هجرته أربع عمر : عمرة الحديبية ، وصل الى الحديبية ، والحديبية وراء الجبل الذي بالتعميم عند مساجد عائشة عن يمينك وأنت داخل إلى مكة ، فصدته المشركون عن البيت فصالحهم ، وحل من إحرامه ، وانصرف . وعمرة القضية اعتمر من العام القابل .

وعمرة الجمرات ، فانه كان قد قاتل المشركين بخين ، وحنين من

ناحية المشرق من ناحية الطائف ؛ وأما بدر فهي بين المدينة وبين مكة وبين الغزوتين ست سنين . ولكن قرنتا في الذكر ؛ لأن الله تعالى أنزل فيها الملائكة لنصر النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين في القتال . ثم ذهب فحاصر المشركين بالطائف ، ثم رجع وقسم غنائم حنين بالجرانة ، فلما قسم غنائم حنين اعتمر من الجرانة داخلا إلى مكة لا خارجا منها للاحرام .

والعمرة الرابعة مع حجته ، فانه قرن بين العمرة والحج باتفاق أهل المعرفة بسنته ، وباتفاق الصحابة على ذلك ، ولم ينقل عن احد من الصحابة انه تمتع تمتعاً حل فيه ، بل كانوا يسمون القران تمتعاً ، ولا نقل عن احد من الصحابة انه لما قرن طواف طوافين ، وسعى سعيين .

وعامة المنقول عن الصحابة في صفة حجته ليست بمختلفة . وإنما اشتبهت على من لم يعرف مرادهم ، وجميع الصحابة الذين نقل عنهم أنه أفرد الحج : كعائشة ، وابن عمر ، وجابر . قالوا : انه تمتع بالعمرة إلى الحج . فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة وابن عمر بإسناد أصح من اسناد الافراد ، ومرادهم بالتمتع القران ، كما ثبت ذلك في الصحاح أيضاً .

فاذا أراد الاحرام فان كان قارنا قال : ليك عمرة وحجاً . وان كان متمتعاً قال ليك عمرة متمتعاً بها الى الحج . وان كان مفرداً قال : ليك حجة

أو قال : اللهم انى أوجبت عمرة وحجاً أو أوجبت عمرة أتمتع بها إلى الحج أو أوجبت حجاً ، أو أريد الحج ، أو أريدها ، أو أريد التمتع بالعمرة إلى الحج ، فمها قال من ذلك أجزاءً باتفاق الأئمة ، ليس في ذلك عبارة مخصوصة ، ولا يجب شيء من هذه العبارات ، باتفاق الأئمة ، كما لا يجب التلفظ بالنية في الطهارة ، والصلاة ، والصيام ، باتفاق الأئمة ، بل متى لم يقصد إلا لأحرام انعقد أحرامه باتفاق المسلمين . ولا يجب عليه أن يتكلم قبل التلبية بشيء .

ولكن تنازع العلماء : هل يستحب أن يتكلم بذلك ؟ كما تنازعوا : هل يستحب التلفظ بالنية في الصلاة ؟ والصواب المقطوع به أنه لا يستحب شيء من ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرع للمسلمين شيئاً من ذلك ، ولا كان يتكلم قبل التكبير بشيء من ألفاظ النية ، لا هو ولا أصحابه ، بل لما أمر ضباعة بنت الزبير بالاشتراط ، قالت : فكيف أقول ؟ قال : « قولي : ليك اللهم ليك ، ومحلى من الأرض حيث تحبسنى » رواه أهل السنن ، وصححه الترمذي ، ولفظ النسائي : « إني أريد الحج فكيف أقول ؟ قال : « قولي : ليك اللهم ليك » ومحلى من الأرض حيث تحبسنى ، فإن لك على ربك ما استثنيت » وحديث الاشتراط في الصحيحين .

لكن المقصود بهذا اللفظ أنه أمرها بالاشتراط في التلبية ، ولم

بأمرها أن تقول قبل التلية شيئاً ، لا اشتراطاً ولا غيره ، وكان يقول في تليته « ليك عمرة وحجا » وكان يقول للواحد من أصحابه : « بم أهلت ؟ » وقال في المواقيت : « مهل أهل المدينة ذو الحليفة ، ومهل أهل الشام الجحفة ، ومهل أهل اليمن يللم ، ومهل أهل نجد قرن المنازل ، ومهل أهل العراق ذات عرق ، ومن كان دونهن فمهله من أهله » والاهلال هو التلية ، فهذا هو الذي شرع النبي صلى الله عليه وسلم للمسلمين التكلم به في ابتداء الحج والعمرة ، وإن كان مشروعا بعد ذلك كما تشرع تكبيرة الاحرام ، ويشرع التكبير بعد ذلك عند تغير الأحوال .

ولو أحرم إحراماً مطلقاً جاز ، فلو أحرم بالقصد للحج من حيث الجملة ، ولا يعرف هذا التفصيل جاز .

ولو أهل ولي كما يفعل الناس قاصداً للنسك ، ولم يسم شيئاً بلفظه ولا قصد بقلبه لا تمتعاً ولا افراداً ، ولا قراناً صح حجه ايضاً ، وفعل واحداً من الثلاثة : فإن فعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه كان حسناً ، وإن اشترط على ربه خوفاً من العارض ، فقال : وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني ، كان حسناً . فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر ابنة عمه ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أن تشرط على ربها ، لما كانت شاكية ، فخاف أن يصدها المرض عن البيت ، ولم

يكن بأمر بذلك كل من حج .

وكذلك ان شاء المحرم أن يتطيب في بدنه فهو حسن ، ولا يؤمر المحرم قبل الاحرام بذلك ، فان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، ولم يأمر به الناس ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أحداً بعبارة بعينها ، وإنما يقال : أهل بالحج ، أهل بالعمرة ، أو يقال : لبي بالحج ، لبي بالعمرة ، وهو تأويل قوله تعالى : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) .

وثبت عنه في الصحيحين انه قال : « من حج هذا البيت : فلم يرفث ، ولم يفسق ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » وهذا على قراءة من قرأ (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع ، فالرفث اسم للجماع قولاً وعملاً ، والفسوق اسم للمعاصي كلها ، والجدال على هذه القراءة هو المراء في امر الحج . فان الله قد أوضحه وبينه ، وقطع المراء فيه ، كما كانوا في الجاهلية يتهارون في احكامه وعلى القراءة الاخرى قد يفسر بهذا المعنى أيضاً ، وقد فسروها بأن لا يماري الحاج احداً ، والتفسير الأول أصح ، فان الله لم ينه المحرم ولا غيره عن الجدال مطلقاً : بل الجدال قد يكون واجبا او مستحباً ، كما قال تعالى : (وجادلهم بالتى هي احسن) وقد يكون الجدال محرماً في الحج وغيره كالجدال بغير علم . وكالجدال في الحق بعد ما تبين .

ولفظ (الفسوق) يتناول ما حرمه الله تعالى ، ولا يختص بالسباب
وان كان سباب المسلم فسوقا ، فالفسوق يعم هذا وغيره .

و (الرفث) هو الجماع ، وليس في المحظورات ما يفسد الحج الا
جنس الرفث ، فهذا ميز بينه وبين الفسوق .

وأما سائر المحظورات : كاللباس ، والطيب ، فانه وان كان يأثم
بها ، فلا تفسد الحج عند احد من الأئمة المشهورين .

وينبغي للمحرم أن لا يتكلم الا بما يعنيه ، وكان شريح إذا أحرم كأنه
الحية الصماء ، ولا يكون الرجل محرما بمجرد ما في قلبه من قصد الحج ،
ونيته ، فان القصد ما زال في القلب منذ خرج من بلده ، بل لا بد من
قول أو عمل يصير به محرما ، هذا هو الصحيح من القولين . والتجرد
من اللباس واجب في الأحرام ، وليس شرطا فيه ، فلو أحرم وعليه
ثياب صح ذلك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وباتفاق أئمة
أهل العلم ، وعليه ان ينزع اللباس المحظور .

فصل

يستحب أن يحرم عقيب صلاة : اما فرض ، واما تطوع ان كان

وقت تطوع في احد القولين ، وفي الآخر إن كان يصلي فرضا احرم عقيه
والا فليس للاحرام صلاة تحمه ، وهذا أرجح .

ويستحب أن يغتسل للاحرام ، ولو كانت نفساء أو حائضا ، وإن
احتاج الى التنظيف : كتقليم الأظفار ، وتنف الابط ، وحلق العانة ،
ونحو ذلك فعل ذلك . وهذا ليس من خصائص الاحرام ، وكذلك لم
يكن له ذكر فيما نقله الصحابة ، لكنه مشروع بحسب الحاجة ، وهكذا
بشرع لمصلي الجمعة والعيد على هذا الوجه .

ويستحب ان يحرم في ثوبين نظيفين ، فان كانا أبيضين فهما
أفضل ، ويجوز ان يحرم في جميع أجناس الثياب المباحة : من القطن
والكتان ، والصوف .

والسنة أن يحرم في ازار ورداء ، سواء كانا مخيطين ، او غير
مخيطين ، بانفاق الأئمة ، ولو احرم في غيرها جاز ، إذا كان مما يجوز
لبسه ، ويجوز ان يحرم في الأبيض ، وغيره من الألوان الجائزة ، وإن
كان ملونا .

والأفضل أن يحرم في نعلين ان تيسر ، والنعل هي السبي يقال
لها : التاسومة ، فان لم يجد نعلين لبس خفين ، وليس عليه أن يقطعها
دون الكعبين ، فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالقطع أولا ، ثم

رخص بعد ذلك في عرفات في لبس السراويل ، لمن لم يجد ازاراً ، ورخص في لبس الخفين لمن لم يجد نعلين ، وانما رخص في المقطوع أولاً : لأنه يصير بالقطع كالنعلين .

ولهذا كان الصحيح أنه يجوز ان يلبس مادون الكبين : مثل الحف المكعب ، والججم ، والمداس ، ونحو ذلك ، سواء كان واجداً للنعلين ، او فاقداً لهما ، وإذا لم يجد نعلين ، ولا ما يقوم مقامهما : مثل الججم ، والمداس ، ونحو ذلك . فله أن يلبس الحف ، ولا يقطعه ، وكذلك اذا لم يجد ازاراً فانه يلبس السراويل ، ولا يفتقه ، هذا اصح قولي العلماء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في البدل في عرفات كما رواه ابن عمر .

وكذلك يجوز ان يلبس كل ما كان من جنس الازار والرداء ، فله أن يلتحف بالقباء ، والحية ، والقميص ، ونحو ذلك ، ويتغطى به باتفاق الأئمة عرضاً ، ويلبسه مقلوباً ، يجعل أسفله أعلاه ، ويتغطى باللحاف وغيره ؛ ولكن لا يغطي رأسه الا الحاجة ، والنبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرم أن يلبس القميص ، والبرنس ، والسراويل ، والحف ، والعمامة ، ونهاهم ان يغطوا رأس المحرم بعد الموت ، وأمر من أحرم في جبة ان ينزعها عنه ، فما كان من هذا الجنس فهو في معنى ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، فما كان في معنى القميص

فهو مثله ، وليس له أن يلبس القميص لا بكم ، ولا بغير كم ، وسواء أدخل فيه يديه ، أو لم يدخلها ، وسواء كان سليماً ، أو مخروفاً ، وكذلك لا يلبس الحجة ، ولا القباء الذي يدخل يديه فيه ، وكذلك الدرع الذي يسمى : (عرق جين) ، وأمثال ذلك بانفاق الأئمة .

وأما إذا طرح القباء على كتفيه ، من غير إدخال يديه ، ففيه نزاع . وهذا معنى قول الفقهاء : لا يلبس . والمحيط ما كان من اللباس على قدر العضو ، وكذلك لا يلبس ما كان في معنى الخف : كالموق ، والجورب ، ونحو ذلك .

ولا يلبس ما كان في معنى السراويل : كالتبان ، ونحوه ، وله أن يعقد ما يحتاج إلى عقده ، كالآزار ، وهميان النفقة ، والرداء لا يحتاج إلى عقده ، فلا يعقده ، فإن احتاج إلى عقده ففيه نزاع ، والأشبه جوازه حينئذ . وهل المنع من عقده منع كراهة أو تحريم ، فيه نزاع . وليس على تحريم ذلك دليل ، إلا ما نقل عن ابن عمر — رضى الله عنه — أنه كره عقد الرداء . وقد اختلف المتبعون لابن عمر فمنهم من قال : هو كراهة تنزيه كأبي حنيفة ، وغيره ، ومنهم من قال : كراهة تحريم .

وأما الرأس فلا يغطيه إلا بمخيط ولا غيره ، فلا يغطيه بعمامة ، ولا قلنسوة ، ولا كوفية ، ولا ثوب يلصق به ، ولا غير ذلك . وله أن

يستظل تحت السقف ، والشجر ، ويستظل في الحيمة ، ونحو ذلك باتفاقهم
 واما الاستظل بالحمل : كالحجارة التي لها رأس في حال السير ، فهذا فيه
 نزاع ، والافضل للمحرم أن يضحى لمن أحرم له ، كما كان النبي صلى
 الله عليه وسلم وأصحابه يحجون ، وقد رأى ابن عمر رجلا ظلل عليه
 فقال : أيها المحرم أضح لمن أحرمت له . ولهذا كان السلف يكرهون
 القباب على المحامل ، وهي المحامل التي لها رأس ، وأما المحامل المكشوفة
 فلم يكرهها إلا بعض النساك ، وهذا في حق الرجل .

وأما المرأة فانها عورة ، فلذلك جاز لها أن تلبس الثياب التي تستر
 بها ، وتستظل بالحمل ، لكن نهاها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنتقب ،
 أو تلبس القفازين ، والقفازان : غلاف يصنع لليد ، كما يفعله حملة
 البزاة ، ولو غطت المرأة وجهها بشيء لا يمس الوجه جاز بالاتفاق ، وإن
 كان يمس فالصحيح انه يجوز أيضا . ولا تكلف المرأة أن تجافي سترتها
 عن الوجه ، لا يعود ولا يبد ، ولا غير ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه
 وسلم سوى بين وجهها وبيديها ، وكلاهما كبदन الرجل ، لا كراسه .

وأزواجه صلى الله عليه وسلم كن يسدن على وجوههن من غير
 مراعاة الجفافة ، ولم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال : « احرام للمرأة في وجهها » وإنما هذا قول بعض السلف ،
 لكن النبي صلى الله عليه وسلم نهاها أن تنتقب ، أو تلبس القفازين .

كما نهى المحرم أن يلبس القميص ، والحف . مع أنه يجوز له أن يستر يديه ورجليه ، باتفاق الأئمة ، والبرقع أقوى من النقاب . فلهذا ينهى عنه باتفاقهم ، ولهذا كانت المحرمة لا تلبس ما يصنع لستر الوجه ، كالبرقع ونحوه ، فانه كالنقاب .

وليس للمحرم أن يلبس شيئا مما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه الا لحاجة ، كما انه ليس للصائم أن يفطر الا لحاجة ، والحاجة مثل البرد الذى يخاف أن يمرضه ، اذا لم يغط رأسه ، أو مثل مرض نزل به يحتاج معه الى تغطية رأسه ، فيلبس قدر الحاجة فاذا استغنى عنه نزع .

وعليه أن يقتدى : اما بصيام ثلاثة أيام ، وما بنسك شاة ، أو باطعام ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع من تمر ، أو شعير ، أو مد من بر ، وان أطعمه خبزا جاز ، ويكون رطلين ، بالعراقي ، قريبا من نصف رطل بالدمشقي ، وينبغي أن يكون مادوما وان أطعمه مما يؤكل : كالقسماط ، والرقاق ، ونحو ذلك جاز ، وهو أفضل من أن يعطيه قمحا أو شعيرا ، وكذلك في سائر الكفارات ، اذا أعطاه مما يقتات به مع ادمه ، فهو أفضل من أن يعطيه حبا مجردا اذا لم يكن عادتهم أن يطحنوا بأيديهم ، ويخبزوا بأيديهم ، والواجب فى ذلك كله ما ذكره الله تعالى بقوله : (اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم

أو كسوتهم) الآية فأمر الله تعالى باطعام المساكين من أوسط ما يطعم
الناس أهلهم .

وقد تنازع العلماء في ذلك هل ذلك مقدر بالشرع ، أو يرجع فيه الى
العرف ، وكذلك تنازعوا في النفقة : نفقة الزوجة ، والراجح في هذا كله أن
يرجع فيه الى العرف ، فيطعم كل قوم مما يطعمون أهلهم ، ولما كان كعب
ابن عجرة ونحوه يقتانون التمر ، أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يطعم فرقا
من التمر بين ستة مساكين ، والفرق ستة عشر رطلا بالبغدادى .

وهذه الفدية يجوز أن يخرجها اذا احتاج إلى فعل المحذور
قبله وبعده ، ويجوز أن يذبح النسك قبل ان يصل إلى مكة
ويصوم الايام الثلاثة متتابعة ان شاء ، ومتفرقة ان شاء . فان كان له عذر
آخر فعلها ، والا عجل فعلها .

واذا لبس ، ثم لبس مرارا ، ولم يكن أدى الفدية أجزأته فدية
واحدة ، في اظهر قولي العلماء .

فصل

فاذا أحرم لبي بتلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لبيك اللهم
ليك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك ، والملئك . لا

شريك لك ، وان زاد على ذلك : ليك ذا المعارج ، أو ليك وسعديك ، ونحو ذلك ، جاز كما كان الصحابة يزبدون ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمعهم ، فلم ينههم ، وكان هو يداوم على تليته ، ويلي من حين يحرم ، سواء ركب دابة . أو لم يركبها ، وان أحرم بعد ذلك جاز .

والتلبية هي : اجابة دعوة الله تعالى لحلقه ، حين دعاه الى حج بيته على لسان خليله ابراهيم صلى الله عليه وسلم ، والملي هو المستسلم المتقاد لغيره ، كما ينقاد الذي لب ، وأخذ بلبته . والمعنى : انا مجيبوك لدعوتك : مستسلمون لحكمتك ، مطيعون لامرك مرة بعد مرة لا تزال على ذلك ، والتلبية شعار الحج ، فافضل الحج العج والثج ، فالعج : رفع الصوت بالتلبية ، والثج اراقة دماء الهدى .

ولهذا يستحب رفع الصوت بها للرجل ، بحيث لا يجهد نفسه ، والمرأة ترفع صوتها بحيث تسمع رفيقتها ، ويستحب الاكثر منها عند اختلاف الاحوال ، مثل أدار الصلوات ، ومثل ما اذا سعد نشراً ، أو هبط وادياً ، أو سمع ملياً أو أقبل الليل ، والنهار ، أو التقت الرفاق ، وكذلك اذا فعل ما نهى عنه ، وقد روى انه من لبي حتى تقرب الشمس ، فقد أمسى مغفوراً له .

وان دعا عقيب التلبية : وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ،

وسأل الله رضوانه ، والجنة ، واستعاذ برحمته من سخطه ، والنار : فحسن .

فصل

ومما ينهى عنه المحرم : أن يتطيب بعد الاحرام في بدنه أو ثيابه أو يعتمد
لشم الطيب ، وأما الدهن في رأسه ، أو بدنه ، بالزيت والسمن ، ونحوه
إذا لم يكن فيه طيب ، ففيه نزاع مشهور ، وتركه أولى .

ولا يقلم أظفاره ، ولا يقطع شعره . وله أن يحك بدنه إذا حكه ،
ويحتجم في رأسه ، وغير رأسه ، وإن احتاج أن يخلق شعرا لذلك جاز ؛
فانه قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في وسط
رأسه ، وهو محرم ، ولا يمكن ذلك إلا مع حلق بعض الشعر .

وكذلك إذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره وإن
تيقن انه انقطع بالغسل ، ويقتصد إذا احتاج الى ذلك ، وله أن
يغتسل من الجنابة بالاتفاق ، وكذلك لنهر الجنابة ، ولا ينكح المحرم ،
ولا ينكح ، ولا ينخطب ، ولا بصطاد صيداً برياً ولا يملكه بشراء ،
ولا اتهاب ، ولا غير ذلك ، ولا يعين على صيد ولا يذبح صيداً .
فأما صيد البحر كالسمك ونحوه ، فله أن يصطاده ، ويأكله .

وله أن يقطع الشجر ، لكن نفس الحرم لا يقطع شيئاً من

شجره ، وان كان غير محرم ، ولا من نباته المباح ، الا الاذخر ، وأما غرس الناس ، أو زرعوه ، فهو لهم ، وكذلك ما ييس من النبات ، يجوز أخذه ، ولا يصطاد به صيداً ، وان كان من الماء كالسمك على الصحيح ؛ بل ولا ينفر صيده : مثل أن يقيمه ليقعد مكانه .

ولذلك حرم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ما بين لابتيها ، و« اللابة » هي الحرة ، وهي الأرض التي فيها حجارة سود ، وهو بريد في بريد ، والبريد أربعة فراسخ ، وهو من غير الى ثور ، وغير هو جبل عند الميقات يشبه العير ، وهو الحمار ، وثور هو جبل من ناحية أحد ، وهو غير جبل ثور الذي بمكة ؛ فهذا الحرم أيضا لا يصاد صيده ولا يقطع شجره ، الا الحاجة كآلة الركوب ، والحراث ، ويؤخذ من حشيشه ما يحتاج اليه للعلف ، فان النبي صلى الله عليه وسلم رخص لأهل المدينة في هذا لحاجتهم الى ذلك ، اذ ليس حولهم ما يستغنون به عنه ، بخلاف الحرم المكي . واذا أدخل عليه صيد لم يكن عليه ارساله .

وليس في الدنيا حرم لا بيت المقدس ، ولا غيره ، الا هذان الحرمين ، ولا يسمى غيرها حرما كما يسمى الجهال . فيقولون : حرم المقدس ، وحرم الخليل . فان هذين وغيرها ليسا بحرم باتفاق المسلمين ، والحرم المجمع عليه حرم مكة . وأما المدينة فلها حرم أيضا عند الجمهور ، كما استفاضت

بذلك الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يتنازع المسلمون في حرم ثالث : الا في « وج » وهو واد بالطائف ، وهو عند بعضهم حرم ، وعند الجمهور ليس بحرم .

وللمحرم أن يقتل ما يؤذي بعبادته الناس : كالحية ، والعقرب ، والفأرة ، والغراب ، والكلب العقور ، وله أن يدفع ما يؤذيه من الآدميين ، والبهائم ، حتى لو صال عليه أحد ، ولم يندفع الا بالقتال قاتله ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد » .

واذا قرصته البراغيث والقمل فله القاؤها عنه ، وله قتلها . ولا شيء عليه ، والقاؤها أهون من قتلها ، وكذلك ما يتعرض له من الدواب فينهي عن قتله ، وان كان في نفسه محرماً كالاسد ، والفهد ، فاذا قتله فلا جزاء عليه في أظهر قولي العلماء ، وأما التفل ببدون التأذى فهو من الترفه فلا يفعله ، ولو فعله فلا شيء عليه .

ويحرم على المحرم الوطء ، ومقدماته ، ولا بطأ شيئاً سواء كان امرأة ولا غير امرأة ، ولا يتمتع بقبلة ، ولا لمس ييد ولا نظر بشهوة .

فان جامع فسد حجه ، وفي الازال بغير الجماع نزاع ولا يفسد

الحج بشيء من المحظورات ، الا بهذا الجنس ، فان قبل بشهوة أو أمدى
لشهوة فعليه دم .

فصل

إذا أتى مكة جاز أن يدخل مكة والمسجد من جميع الجوانب ، لكن
الأفضل أن يأتي من وجه السكبة اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ،
فانه دخلها من وجهها من الناحية العليا التي فيها اليوم باب المعلاة .

ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لمكة ولا للمدينة سور ،
ولا أبواب مبنية ، ولكن دخلها من الثنية العليا ثنية كداء بالفتح والمد
المشرفة على المقبرة ، ودخل المسجد من الباب الأعظم الذي يقال له :
باب بني شبة ، ثم ذهب الى الحجر الاسود ، فان هذا أقرب الطرق
الى الحجر الاسود لمن دخل من باب المعلاة .

ولم يكن قديماً بمكة بناء يعلو على البيت ، ولا كان فوق الصفا
والمروة والمشعر الحرام بناء ، ولا كان يمتد ولا بعرفات مسجد ، ولا عند
الجرات مساجد ، بل كل هذه محدثة بعد الخلفاء الراشدين ، ومنها ما أحدث
بعد الدولة الاموية ، ومنها ما أحدث بعد ذلك ، فكان البيت يرى قبل
دخول المسجد .

وقد ذكر ابن جرير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال : « اللهم زد هذا البيت تشريفاً ، وتعظيماً ، وتكريماً ، ومهابةً وبراً ، وزد من شرفه وكرمه ، ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيماً » فمن رأى البيت قبل دخول المسجد فعل ذلك ، وقد استحب ذلك من استحبه عند رؤية البيت ، ولو كان بعد دخول المسجد .

لكن النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن دخل المسجد ابتداءً بالطواف ولم يصل قبل ذلك تحية المسجد ، ولا غير ذلك ، بل تحية المسجد الحرام هو الطواف بالبيت ، وكان صلى الله عليه وسلم يغتسل لدخول مكة ، كما نيت بنى طوى ، وهو عند الآبار التي يقال لها : آبار الزاهر . فمن تيسر له المبيت بها ، والاغتسال ، ودخول مكة نهراً ، والا فليس عليه شيء من ذلك .

وإذا دخل المسجد بدأ بالطواف ، فيبتدىء من الحجر الأسود يستقبله استقبالا ، ويستلمه ، ويقبله إن أمكن ، ولا يؤذي أحداً بالمزاحمة عليه ، فإن لم يمكن استلمه ، وقبل يده ، والا أشار إليه ، ثم ينتقل للطواف ، ويجعل البيت عن يساره ، وليس عليه أن يذهب إلى ما بين الركبتين ، ولا يمشي عرضاً ثم ينتقل للطواف ، بل ولا يستحب ذلك .

ويقول إذا استلمه : بسم الله ، والله أكبر ، وإن شاء قال :

اللهم ايماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم . ويجعل البيت عن يساره ، فيطوف سبعا ، ولا يخرق الحجر في طوافه ، لما كان اكثر الحجر من البيت ، والله أمر بالطواف به ، لا بالطواف فيه .

ولا يستلم من الاركان الا الركنين اليمانيين ، دون الشاميين . فان النبي صلى الله عليه وسلم انما استلمها خاصة ، لأنها على قواعد ابراهيم ، والآخرا نهما في داخل البيت . فالركن الأسود يستلم ، ويقبل ، واليماني يستلم ولا يقبل ، والآخرا ن لا يستلمان ، ولا يقبلان ، والاستلام هو مسحه باليد . وأما سائر جوانب البيت ، ومقام ابراهيم ، وسائر ما في الأرض من المساجد ، وحيطانها ، ومقابر الانبياء ، والصالحين ، كحجرة نبينا صلى الله عليه وسلم ، ومغارة ابراهيم ، ومقام نبينا صلى الله عليه وسلم الذي كان يصلي فيه ، وغير ذلك من مقابر الانبياء والصالحين ، وصخرة بيت المقدس ، فلا تستلم ، ولا تقبل ، باتفاق الأئمة .

وأما الطواف بذلك فهو من أعظم البدع المحرمة ، ومن اتخذ ديناً يستتاب ، فان تاب ولا قتل ، ولو وضع يده على الشاذروان الذي يربط فيه استار الكعبة لم يضره ذلك ، في اصح قولي العلماء ، وليس الشاذروان من البيت ، بل جعل عماداً للبيت .

ويستحب له في الطواف الأول أن يرمل من الحجر الى الحجر ،

في الأطواف الثلاثة ، والرمل مثل الهرولة ، وهو مسارعة المشي مع تقارب الخطأ ، فإن لم يمكن الرمل للزحمة كان خروجه الى حاشية المطاف والرمل أفضل من قربه الى البيت بدون الرمل . وأما إذا أمكن القرب من البيت مع اكمال السنة فهو أولى .

ويجوز ان يطوف من وراء قبة زمزم ، وما وراءها من السقائف المتصلة بحيطان المسجد .

ولو صلى المصلي في المسجد والناس يطوفون أمامه ، لم يكره ، سواء من أمامه رجل ، أو امرأة ، وهذا من خصائص مكة .

وكذلك يستحب ان يضطبع في هذا الطواف ، والاضطباع : هو أن يبدي ضبعه الأيمن فيضع وسط الرداء تحت ابطه الأيمن ، وطرفه على عاتقه الأيسر ، وان ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه .

ويستحب له في الطواف ان يذكر الله تعالى ، ويدعوه بما يشرع ، وإن قرأ القرآن سرّاً فلا بأس ، وليس فيه ذكر محدود عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لا بأمره ، ولا بقوله ، ولا بتعليمه ، بل يدعو فيه بسائر الادعية الشرعية ، وما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب ، ونحو ذلك فلا أصل له . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يجتم طوافه بين الركنين بقوله : (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة

حسنة وقنا عذاب النار) كما كان يختم سائر دعائه بذلك ، وليس في ذلك ذكر واجب باتفاق الأئمة ، والطواف بالبيت كالصلاة ، إلا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير .

ولهذا يؤمر الطائف أن يكون متطهراً الطهارتين الصغرى والكبرى ويكون مستور العورة ، محتجب التجاسة التي يجتنبها المصلي والطائف طاهراً ؛ لكن في وجوب الطهارة في الطواف نزاع بين العلماء ، فإنه لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالطهارة للطواف ولا نهى المحدث أن يطوف ، ولكنه طاف طاهراً . لكنه ثبت عنه أنه نهى الحائض عن الطواف . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » فالصلاة التي أوجب لها الطهارة ما كان يفتتح بالتكبير ، ويختم بالتسليم ، كالصلاة التي فيها ركوع وسجود ، كهلاة الجنائز ، وسجدة السهو ، وأما الطواف ، وسجود التلاوة فليس من هذا .

والاعتكاف يشترط له المسجد ، ولا يشترط له الطهارة بالاتفاق ، والمعتكفة الحائض تنهى عن اللبث في المسجد مع الحيض ، وإن كانت تلبث في المسجد وهي محدثة .

قال أحمد بن حنبل في « مناسك الحج » لابنه عبد الله : حدثنا

سهل بن يوسف ، أنبأنا شعبة ، عن حماد ، ومنصور قال : سألتها عن الرجل يطوف بالبيت وهو غير متوضئ ، فلم يريابه بأساً . قال عبد الله : سألت أبي عن ذلك ، فقال : أحب إلي أن لا يطوف بالبيت وهو غير متوضئ ، لأن الطواف بالبيت صلاة . وقد اختلفت الرواية عن احمد في اشتراط الطهارة فيه ، ووجوبها ، كما هو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة . لكن لا يختلف مذهب أبي حنيفة انها ليست بشرط .

ومن طاف في جوب ونحوه : لئلا يطا نجاسة من ذرق الحمام ، أو غطي يديه لئلا يمس امرأة ، ونحو ذلك ، فقد خالف السنة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ما زالوا يطوفون بالبيت وما زال الحمام بمكة : لكن الاحتياط حسن ، ما لم يخالف السنة المعلومة فاذا افضى الى ذلك كان خطأ .

واعلم ان القول الذي يتضمن مخالفة السنة خطأ ، كمن يخلع نعليه في الصلاة المكتوبة . أو صلاة الجنازة خوفاً من أن يكون فيها نجاسة ، فان هذا خطأ مخالف للسنة . فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في نعليه ، وقال : « ان اليهود لا يصلون في نعالهم مخالفين » وقال : « إذا أتى المسجد احكم فينظر في نعليه . فان كان فيها أذى فليدلكها في التراب ، فان التراب لها طهور » .

وكما يجوز أن يصلي في نعليه ، فكذلك يجوز أن يطوف في نعليه ،

وان لم يمكنه الطواف ماشياً فطاف راكباً . أو محمولا أجزاءً بالاتفاق ، وكذلك ما يعجز عنه من واجبات الطواف ، مثل من كان به نجاسة لا يمكنه ازالته المستحاضة ، ومن به سلس البول ، فانه يطوف ولا شيء عليه باتفاق الأئمة . وكذلك لو لم يمكنه الطواف الا عريانا فطاف بالليل ، كما لو لم يمكنه الصلاة الا عريانا .

وكذلك المرأة الحائض اذا لم يمكنها طواف الفرض إلا حائضاً . بحيث لا يمكنها التأخر بمكة ، ففي احد قولي العلماء الذين يوجبون الطهارة على الطائف : إذا طافت الحائض أو الجنب أو المحدث أو حامل النجاسة مطلقاً ، أجزاءً الطواف ، وعليه دم : إما شاة ، وإما بدنة مع الحيض والجنابة ، وشاة مع الحدث الأصغر .

ومنع الحائض من الطواف قد يعلل بأنه يشبه الصلاة ، وقد يعلل بأنها ممنوعة من المسجد ، كما تمنع منه بالاعتكاف ، وكما قال عز وجل لا يراهم صلى الله عليه وسلم : (وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) فأمره بتطهيره لهذه العبادات ، فمنعت الحائض من دخوله ، وقد اتفق العلماء على انه لا يجب للطواف ما يجب للصلاة من تحريم وتحليل وقراءة ، وغير ذلك ، ولا يبطله ما يبطلها من الأكل والشرب والكلام ، وغير ذلك .

ولهذا كان مقتضى تعليل من منع الحائض لحرمه المسجد ، أنه

لا يرى الطهارة شرطا ، بل مقتضى قوله انه يجوز لها ذلك عند الحاجة كما يجوز لها دخول المسجد عند الحاجة ، وقد أمر الله تعالى بتطهيره للطائفين والعاكفين والركع السجود . والعاكف فيه لا يشترط له الطهارة ولا تجب عليه الطهارة من الحدث الاصغر . باتفاق المسلمين ، ولو اضطرت العاكفة الحائض الى لبثها فيه للحاجة جاز ذلك . وأما (الركع السجود) فهم المصلون والطهارة شرط للصلاة باتفاق المسلمين ، والحائض لا تصلي ، لا قضاء ولا أداء .

يبقى الطائف : هل يلحق بالعاكف ، أو بالمصلي ، أو يكون قسما ثالثا بينها : هذا محل اجتهاد .

وقوله : « الطواف بالبيت صلاة » لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن هو ثابت عن ابن عباس ، وقد روى مرفوعا ، ونقل بعض الفقهاء عن ابن عباس أنه قال : « اذا طاف بالبيت وهو جنب عليه دم » ولا ريب ان المراد بذلك أنه يشبه الصلاة من بعض الوجوه ، ليس المراد انه نوع من الصلاة التي يشترط لها الطهارة . وهكذا قوله : « إذا أتى أحدكم المسجد فلا يشبك بين أصابعه ، فإنه في صلاة » وقوله : « ان العبد في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه ، وما دام ينتظر الصلاة ، وما كان يعتمد الى الصلاة » ونحو ذلك .

فلا يجوز لحائض أن تطوف الا طاهرة إذا أمكنها ذلك باتفاق

العلماء . ولو قدمت المرأة حائضاً لم تطف بالبيت ، لكن تقف بعرفة .
وتفعل سائر المناسك كلها مع الحيض ، الا الطواف ، فانها تنتظر حتى
تطهر ان امكنا ذلك ، ثم تطوف . وان اضطرت الى الطواف فطافت
أجزأها ذلك ، على الصحيح من قولي العلماء .

فاذا قضى الطواف صلى ركعتين للطواف ، وان صلاها عند مقام
ابراهيم فهو احسن ، ويستحب ان يقرأ فيها بسورتي الاخلاص : (قل
يا أيها الكافرون) و (قل هو الله احد) ثم اذا صلاها استحب له
أن يستلم الحجر ، ثم يخرج الى الطواف بين الصفا والمروة . ولو أخر
ذلك الى بعد طواف الافاضة جاز .

فان الحج فيه ثلاثة أطوفة : طواف عند الدخول ، وهو يسمى :
طواف القدوم ، والدخول ، والورود . والطواف الثاني : هو بعد
التعريف ، ويقال له طواف الافاضة ، والزيارة ، وهو طواف الفرض
الذي لا بد منه ، كما قال تعالى : (ثم ليقضوا نعتهم وليوفوا نذورهم
وليطوفوا بالبيت العتيق) . والطواف الثالث : هو لمن أراد الخروج
من مكة ، وهو طواف الوداع .

وإذا سعى عقيب واحد منها أجزاء ، فاذا خرج للسعي خرج من باب
الصفا . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يرقى على الصفا والمروة ، وهما في جانب

جبل مكة ، فيكبر ويهمل ، ويدعو الله تعالى ، واليوم قد بنى فوقهما
دكتان ، فمن وصل الى أسفل البناء أجزاء السعي ، وان لم يصعد فوق
البناء . فيطوف بالصفاء والمروة سبعاً يتدىء بالصفاء ويختتم بالمروة ،
ويستحب ان يسعى في بطن الوادي : من العلم الى العلم ، وهما معلمان هناك .
وان لم يسع في بطن الوادي ، بل مشى على هيئته جميع ما بين الصفا
والمروة ، أجزاء باتفاق العلماء ، ولا شيء عليه .

ولا صلاة عقيب الطواف بالصفاء والمروة ، وإنما الصلاة عقيب
الطواف بالبيت بسنة رسول صلى الله عليه وسلم ، واتفاق السلف والأئمة .

فاذا طاف بين الصفا والمروة حل من احرامه ؛ كما أمر النبي صلى
الله عليه وسلم اصحابه لما طافوا بهما ان يحلوا ، الا من كان معه هدي
فلا يحل حتى ينحره ، والمفرد والقارن لا يحلان الا يوم النحر ،
ويستحب له أن يقصر من شعره ليدفع الحلاق للحج ، وكذلك
أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم . واذا أحل حل له ما حرم
عليه بالاحرام .

فصل

فاذا كان يوم التروية : أحرم وأهل بالحج ، فيفعل كما فعل عند

المليقات ، وان شاء أحرم من مكة ، وان شاء من خارج مكة ، هذا هو الصواب . وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إنما احرموا كما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم من البطحاء ، والسنة أن يحرم من الموضع الذي هو نازل فيه ، وكذلك المكي يحرم من أهله ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من كان منزله دون مكة فمُهلُه من أهله ، حتى أهل مكة يهلون من مكة » .

والسنة ان يبيت الحاج بمنى : فيصلون بها الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء والفجر ، ولا يخرجون منها حتى تطلع الشمس ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

واما الايقاد فهو بدعة مكروهة بانفلاق العلماء . وانما الايقاد بمزدلفة خاصة بعد الرجوع من عرفة ، وأما الايقاد بمنى أو عرفة فبدعة أيضاً .

ويسیرون منها الى نمرة على طريق ضب ، من يمين الطريق ، و « نمرة » كانت قرية خارجة عن عرفات من جهة اليمين ، فيقيمون بها الى الزوال ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يسیرون منها الى بطن الوادي ، وهو موضع النبي صلى الله عليه وسلم ، الذي صلى فيه الظهر والعصر ، وخطب ، وهو في حدود عرفة بطن عرنة . وهناك مسجد يقال له : مسجد ابراهيم ، وانما بنى في أول دولة

بنى العباس .

فبصلي هناك الظهر والعصر قصراً ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وبصلي خلفه جميع الحاج : أهل مكة وغيرهم قصراً وجمعاً . يخطب بهم الامام كما خطب النبي صلى الله عليه وسلم على بعيه ، ثم اذا قضى الخطبة أذن المؤذن وأقام ، ثم يصلي كما جاءت بذلك السنة ، وبصلي بعرفة ومزدلفة ومنى قصراً ، ويقصر اهل مكة وغير أهل مكة .

وكذلك يجمعون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى ، كما كان أهل مكة يفعلون خلف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة ومنى ، وكذلك كانوا يفعلون خلف ابى بكر وعمر — رضي الله عنها — ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه احداً من اهل مكة ان يتموا الصلاة ، ولا قالوا لهم بعرفة ومزدلفة ومنى أتموا صلاتكم ، فانا قوم سفر ، ومن حكى ذلك عنهم فقد اخطأ ، ولكن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذلك في غزوة الفتح ، لما صلى بهم بمكة .

وأما في حجه فانه لم ينزل بمكة ، ولكن كان نازلاً خارج مكة ، وهناك كان يصلي بأصحابه ، ثم لما خرج الى منى وعرة خرج معه أهل مكة وغيرهم ، ولما رجع من عرفة رجعوا معه ، ولما صلى بمنى أيام منى صلوا معه ، ولم يقل لهم أتموا صلاتكم فانا قوم سفر ، ولم يحد النبي

صلى الله عليه وسلم السفر لإيمسافة ، ولا بزمان ، ولم يكن بتى أحد ساكناً فى زمنه ، ولهذا قال : « منى مناخ من سبق » ولكن قيل انها سكنت فى خلافة عثمان ، وأنه بسبب ذلك أتم عثمان الصلاة ، لأنه كان يرى ان المسافرين من يحمل الزاد والمزاد .

ثم بعد ذلك يذهب الى عرفات . فهذه السنة : لكن فى هذه الأوقات لا يكاد يذهب احد الى نجرة . ولا الى مطى النبي صلى الله عليه وسلم ، بل يدخلون عرفات بطريق المأزمين ، ويدخلونها قبل الزوال ، ومنهم من يدخلها ليلا ، ويبيتون بها قبل التعريف ، وهذا الذي يفعله الناس كله يحجزى معه الحج ، لكن فيه نقص عن السنة ، فيفعل ما يمكن من السنة مثل الجمع بين الصلاتين ، فيؤذن أذاناً واحداً ويقيم لكل صلاة ، والايقاد بعرفة بدعة مكروهة ، وكذلك الايقاد بتى بدعة ، باتفاق العلماء ، وانما يكون الايقاد بمزدلفة خاصة فى الرجوع .

ويقفون بعرفات الى غروب الشمس ، ولا يخرجون منها حتى تغرب الشمس ، واذا غربت الشمس يخرجون ان شاءوا بين العلمين ، وان شاءوا من جانبيها . والعلمان الأولان حد عرفة ، فلا يجاوزوها حتى تغرب الشمس ، والميلان بعد ذلك حد مزدلفة ، وما بينها بطن عرفة .

ويجتهد فى الذكر والدعاء هذه العشية ، فانه مارؤي ابليس فى

يوم هو فيه أصغر ولا أحقر ولا أغبط ولا أدحض من عشية عرفة ،
لما يرى من تنزيل الرحمة ، وتجاوز الله سبحانه عن الذنوب العظام ، الا
ما رؤي يوم بدر فانه رأى جبريل يزع الملائكة .

وبصبح وقوف الحائض ، وغير الحائض .

ويجوز الوقوف ماشياً ، وراكباً . وأما الأفضل فيختلف باختلاف
الناس ، فان كان ممن اذا ركب رآه الناس لحاجتهم اليه ، او كان يشق
عليه ترك الركوب وقف راكباً ، فان النبي صلى الله عليه وسلم
وقف راكباً .

وهكذا الحج فان من الناس من يكون حجه راكباً أفضل ، ومنهم
من يكون حجه ماشياً أفضل ، ولم يعين النبي صلى الله عليه وسلم لعرفة
دعاء ، ولا ذكراً ، بل يدعو الرجل بما شاء من الأدعية الشرعية ،
وكذلك يكبر ويهلل ويذكر الله تعالى حتى تغرب الشمس .

والاغتسال لعرفة قد روى في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
وروى عن ابن عمر ، وغيره ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه
وسلم ولا عن أصحابه في الحج الا ثلاثة أغسال : غسل الاحرام ،
والغسل عند دخول مكة ، والغسل يوم عرفة . وما سوى ذلك كالغسل
لرمي الجمار ، وللطواف ، والمبيت بمزدلفة فلا أصل له ، لا عن النبي

صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه ، ولا استعجه جمهور الأئمة :
 لا مالك ، ولا أبو حنيفة ، ولا أحمد ، وإن كان قد ذكره طائفة من
 متأخري أصحابه . بل هو بدعة إلا أن يكون هناك سبب
 يقتضي الاستحباب مثل أن يكون عليه رائحة يؤذي الناس بها ،
 فيغتسل لزالها .

وعرفة كلها موقف ، ولا يقف بطن عرنة ، وأما صعود الجبل
 الذي هناك فليس من السنة ، ويسمى جبل الرحمة ، ويقال له إلآل
 على وزن هلال ، وكذلك القبة التي فوقه التي يقال : لها قبة آدم ، لا يستحب
 دخولها ، ولا الصلاة فيها . والطواف بها من الكبائر ، وكذلك المساجد
 التي عند الجمرات لا يستحب دخول شيء منها ، ولا الصلاة فيها . وأما
 الطواف بها أو بالصخرة ، أو بحجرة النبي صلى الله عليه وسلم ،
 وما كان غير البيت العتيق ، فهو من أعظم البدع المحرمة .

فصل

فاذا أفاض من عرفات ذهب إلى المشعر الحرام على طريق المأزمين
 وهو طريق الناس اليوم ، وإنما قال الفقهاء : على طريق المأزمين ؛ لأنه
 إلى عرفة طريق أخرى تسمى طريق ضب ، ومنها دخل النبي صلى الله

عليه وسلم الى عرفات ، وخرج على طريق المأزمين .

وكان صلى الله عليه وسلم في الناسك والاعباد يذهب من طريق ويرجع من اخرى ، فدخل من الثنية العليا ، وخرج من الثنية السفلى . ودخل المسجد من باب بنى شيبة ، وخرج بعد الوداع من باب حزورة اليوم . ودخل الى عرفات من طريق ضب ، وخرج من طريق المأزمين وأتى الى جرة العقبة — يوم العيد — من الطريق الوسطى التي يخرج منها الى خارج منى ، ثم يعطف على يساره الى الجرة ، ثم لما رجع الى موضعه بتى الذى نحر فيه هديه ، وحلق رأسه ، رجع من الطريق المتقدمة التى يسير منها جمهور الناس اليوم .

فيؤخر المغرب الى ان يصلوها مع العشاء بمزدلفة ، ولا يزاحم الناس بل ان وجد خلوة أسرع ، فاذا وصل الى المزدلفة صلى المغرب قبل تبريك الجمال ان امكن ، ثم اذا بركوها صلوا العشاء ، وان اخر العشاء لم يضر ذلك ، ويبيت بمزدلفة ، ومزدلفة كلها يقال لها المشعر الحرام ، وهي ما بين مازمي عرفة الى بطن محسر .

فان بين كل مشعرين حداً ليس منها : فان بين عرفة ومزدلفة بطن عرنة ، وبين مزدلفة ومنى بطن محسر . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « عرفة كلها موقف ، وارفعوا عن بطن عرنة ، ومزدلفة كلها

موقف ، وارفعوا عن بطن محسر ، ومنى كلها منحر ، وفجاج مكة كلها طريق .

والسنة أن ينبت بمزدلفة الى ان يطلع الفجر ، فيصلي بها الفجر في أول الوقت ، ثم يقف بالمسعر الحرام الى ان يسفر جداً قبل طلوع الشمس ، فان كان من الضعفة كالنساء والصبيان ونحوهم فانه يتعجل من مزدلفة الى منى إذا غاب القمر ، ولا ينبغي لأهل القوة أن يخرجوا من مزدلفة حتى يطلع الفجر ، فيصلوا بها الفجر ، ويقفوا بها ، ومزدلفة كلها موقف . لكن الوقوف عند قزح أفضل ، وهو جبل الميمنة ، وهو المكان الذي يقف فيه الناس اليوم . وقد بنى عليه بناء ، وهو المكان الذي يخصه كثير من الفقهاء باسم المسعر الحرام .

فاذا كان قبل طلوع الشمس أفاض من مزدلفة الى منى ، فاذا أتى محسراً أسرع قدر رمية بحجر ، فاذا أتى منى رمى جرة العقبة بسبع حصيات ، ويرفع يده في الرمي ، وهي الجرة التي هي آخر الجمرات من ناحية منى ، وأقربهن من مكة ، وهي الجرة الكبرى ، ولا يرمى يوم النحر غيرها ، يرميها مستقبلاً لها يجعل البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه ، هذا هو الذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، ويستحب ان يكبر مع كل حصاة ، وان شاء قال مع ذلك : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وسعياً مشكوراً ، وذنباً مغفوراً ، ويرفع يديه .

في الرمي .

ولا يزال يلبي في ذهابه من مشعر الى مشعر ، مثل ذهابه الى عرفات ، وذهابه من عرفات الى مزدلفة ، حتى يرمي جمرة العقبة ، فاذا شرع في الرمي قطع التلبية ، فانه حينئذ يشرع في التحلل .

والعلماء في التلبية على ثلاثة أقوال : منهم من يقول يقطعها إذا وصل الى عرفة ، ومنهم من يقول بل يلبي بعرفة وغيرها الى أن يرمي الجمرة ، والقول الثالث انه إذا أفاض من عرفة الى مزدلفة لبي ، وإذا أفاض من مزدلفة الى منى لبي حتى يرمي جمرة العقبة ، وهكذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فصل

وأما التلبية في وقوفه بعرفة ، ومزدلفة ، فلم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد نقل عن الخلفاء الراشدين وغيرهم أنهم كانوا يلبن بعرفة ، فاذا رمى جمرة العقبة نحر هديه ان كان معه هدى ، ويستحب أن تنحر الابل مستقبلة القبلة ، قائمة ، معقولة اليد اليسرى ، والبقر والغنم يضجعها على شقها الايسر ، مستقبلا بها القبلة ، ويقول : بسم الله ، والله اكبر ، اللهم منك ولك ، اللهم تقبل مني ، كما تقبلت من

ابراهيم خليلك .

وكل ما ذبح بمني ، وقد سيق من الحل الى الحرم فانه هدي ، سواء كان من الابل ، أو البقر أو الغنم ، ويسمى ايضا أضحية ، بخلاف ما يذبح يوم النحر بالحل ، فانه أضحية ، وليس بهدي . وليس بمني ما هو أضحية وليس بهدي ، كما في سائر الامصار . فاذا اشترى الهدي من عرفات وساقه الى منى فهو هدي باتفاق العلماء ، وكذلك ان اشترى من الحرم فذهب به الى التعميم ، واما اذا اشترى الهدي من منى وذبحه فيها ، ففيه نزاع : فذهب مالك انه ليس بهدي ، وهو منقول عن ابن عمر ، ومذهب الثلاثة أنه هدي ، وهو منقول عن عائشة .

وله أن يأخذ الحصى من حيث شاء ، لكن لا يرمي بحصى قدرمي به ، ويستحب ان يكون فوق الحصى ، ودون البندق ، وان كسره جاز . والتقاط الحصى أفضل من تكسيه من الجبل .

ثم يحلق رأسه ، أو يقصره ، والحلق أفضل من التقصير ، وإذا قصره جمع الشعر وقص منه بقدر الانملة ، أو أقل ، أو أكثر ، والمرأة لا تقص أكثر من ذلك . وأما الرجل فله أن يقصر ما شاء .

وإذا فعل ذلك فقد تحلل باتفاق المسلمين التحلل الأول ، فيلبس الثياب ، ويقلم أظفاره ، وكذلك له على الصحيح ان يتطيب ، ويتزوج ، وان

يصطاد ، ولا يبقى عليه من المحظورات الا النساء .

وبعد ذلك يدخل مكة فيطوف طواف الافاضة ، ان امكنه ذلك يوم النحر والا فعله بعد ذلك ، لكن ينبغي أن يكون في أيام التشريق فان تأخيره عن ذلك فيه نزاع ، ثم يسعى بعد ذلك سعى الحج ، وليس على المفرد الا سعي واحد ، وكذلك القارن عند جمهور العلماء وكذلك المتمتع في اصح أقوالهم ، وهو اصح الروايتين عند احمد ، وليس عليه الا سعي واحد ، فان الصحابة الذين تمتعوا مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يطوفوا بين الصفا والمروة الا مرة واحدة قبل التعريف .

فاذا اكتفى المتمتع بالسعي الأول اجزاء ذلك ، كما يجزي المفرد ، والقارن ، وكذلك قال عبد الله بن احمد بن حنبل ، قيل لأبي : المتمتع كم يسعى بين الصفا والمروة ؟ قال : ان طاف طوافين يغني بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، فهو أجود ، وان طاف طوافا واحدا فلا بأس ، وان طاف طوافين فهو اعجب الي . وقال احمد حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعي ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، أنه كان يقول : المفرد والمتمتع يجزئه طواف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة .

وقد اختلفوا في الصحابة المتمتعين مع النبي صلى الله عليه وسلم مع اتفاق الناس على انهم طافوا اولا بالبيت ، وبين الصفا والمروة لما رجعوا من عرفة قيل : انهم سعوا أيضا بعد طواف الافاضة ،

وقيل : لم يسعوا ، وهذا هو الذي ثبت في صحيح مسلم عن جابر ، قال : لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً ، طوافه الأول . وقد روى في حديث عائشة انهم طافوا مرتين ، لكن هذه الزيادة قيل إنها من قول الزهري ، لا من قول عائشة ، وقد احتج بها بعضهم على انه يستحب طوافان بالبيت ، وهذا ضعيف . والأظهر ما في حديث جابر . ويؤيده قوله : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » فالتمتع من حين أحرم بالعمرة دخل بالحج ، لكنه فصل بتحلل ليكون أيسر على الحاج ، وأحب الدين الى الله الحنيفية السمحة .

ولا يستحب للمتمتع ولا لغيره أن يطوف للقُدوم بعد التعريف ، بل هذا الطواف هو السنة في حقه ، كما فعل الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فاذا طاف طواف الافاضة ، فقد حل له كل شيء النساء وغير النساء .

وليس بمنى صلاة عيد ، بل رمي جمرة العقبة لهم كصلاة العيد لأهل الامصار ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يصل جمعة ولا عيداً في السفر ، لا بمكة ولا عرفة ، بل كانت خطبته بعرفة خطبة نسك ، لا خطبة جمعة ، ولم يجهر بالقراءة في الصلاة بعرفة .

فصل

ثم يرجع الى منى فيبيت بها ، ويرمي الجمرات الثلاث ، كل يوم بعد الزوال ، يتدىء بالجمرة الاولى التى هي أقرب الى مسجد الحيف . ويستحب أن يمشى اليها فيرميها بسبع حصيات . ويستحب له أن يكبر مع كل حصاة ، وان شاء قال : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وسعيّاً مشكوراً ، وذنباً مغفوراً . ويستحب له اذا رماها ان يتقدم قليلا الى موضع لا يصبية الحصى ، فيدعو الله تعالى ، مستقبل القبلة ، رافعاً يديه بقدر سورة البقرة .

ثم يذهب الى الجمرة الثانية فيرميها كذلك ، فيتقدم عن يساره يدعو مثل ما فعل عند الأولى .

ثم يرمي الثالثة ، وهي جمرة العقبة ، فيرميها بسبع حصيات أيضاً ولا يقف عندها .

ثم يرمي في اليوم الثانى من ايام منى مثل ما رمى في الأول ، ثم ان شاء رمى في اليوم الثالث ، وهو الأفضل ، وان شاء تعجل في اليوم الثانى بنفسه قبل غروب الشمس . كما قال تعالى : (فمن تعجل في يومين

فلا اثم عليه (الآية .

فاذا غربت الشمس وهو بنى أقام حتى يرمي مع الناس في اليوم الثالث ، ولا ينفر الامام الذي يقيم للناس المناسك ، بل السنة ان يقيم إلى اليوم الثالث ، والسنة للامام أن يصلي بالناس بنى ، وبصلي خلفه أهل الموسم .

وبستحب أن لا يدع الصلاة في مسجد منى . وهو مسجد الحيف مع الامام ، فان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون بالناس قصرأ بلا جمع بنى ، ويقصر الناس كلهم خلفهم أهل مكة ، وغير اهل مكة . وانما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » لما صلى بهم بمكة نفسها ، فان لم يكن للناس امام عام صلى الرجل بأصحابه : والمسجد بنى بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يكن على عهده .

ثم إذا نفر من منى فان بات بالمحصب - وهو الابطح ، وهو ما بين الجليلين الى المقبرة - ثم نفر بعد ذلك فحسن : فان النبي صلى الله عليه وسلم بات به ، وخرج . ولم يقم بمكة بعد صدوره من منى ، لكنه ودع البيت ، وقال : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » فلا يخرج الحاج حتى يودع البيت ، فيطوف طواف الوداع ، حتى يكون

آخر عهده بالبيت ، ومن أقام بمكة فلا وداع عليه .

وهذا الطواف يؤخره الصادر من مكة حتى يكون بعد جميع أموره ، فلا يشتغل بعده بتجارة ونحوها ، لكن ان قضى حاجته ، أو اشترى شيئاً في طريقه بعد الوداع ، أو دخل الى المنزل الذي هو فيه ليحمل المتاع على دابته ، ونحو ذلك ، مما هو من أسباب الرحيل ، فلا إعادة عليه ، وان أقام بعد الوداع أعاده ، وهذا الطواف واجب عند الجمهور ، لكن يسقط عن الحائض .

وان أحب أن يأتي الملتزم ، وهو ما بين الحجر الاسود والباب ، فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه ، ويدعو ، ويسأل الله تعالى حاجته ، فعل ذلك ، وله أن يفعل ذلك قبل طواف الوداع ، فان هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره ، والصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة ، وان شاء قال في دعائه الدعاء المأثور عن ابن عباس : « اللهم انى عبدك ، وابن عبدك ، وابن أمتك ، حملتني على ماسخرت لى من خلقك ، وسيرتني فى بلادك ، حتى بلغتني بنعمتك الى بيتك ، وأعنتني على أداء نسكي ، فان كنت رضىت عني فازددهنى رضا ، والا فمن الآن فارض عني . قبل أن تنسأى عن بيتك دارى ، فهذا أو ان انصرافى ان أذنت لي ، غير مستبدل بك ، ولا بيتك ، ولا اغب عنك ، ولا عن بيتك ، اللهم فأصحبني الساقية فى بدنى ، والصحة فى

جسمي ، والعصمة في ديني ، وأحسن منقلي ، وارزقني طاعتك ما أبقيتني ،
 واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة ، انك على كل شيء قدير » ولو
 وقف عند الباب ودعا هناك من غير التزام للبيت كان حسنا .

فاذا ولى لا يقف ، ولا يلتفت ، ولا يمشي القهقري قال الثعلبي في
 « فقه اللغة » : القهقري : مشية الراجع الى خلف ، حتى قد قيل انه
 اذا رأى البيت رجع فودع ، وكذلك عند سلامه على النبي صلى الله
 عليه وسلم لا ينصرف ، ولا يمشي القهقري ، بل يخرج كما يخرج الناس
 من المساجد عند الصلاة .

وليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد ، لكن عليه وعلى المتمتع
 هدى : بدنة ، أو بقرة ، أو شاة ، أو شرك في دم ، فمن لم يجد الهدى
 صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر ، وسبعة اذا رجع ، وله أن يصوم الثلاثة
 من حين أحرم بالعمرة ، في أظهر أقوال العلماء . وفيه ثلاث روايات عن
 أحمد : قيل انه يصومها قبل الاحرام بالعمرة ، وقيل لا يصومها الا بعد
 الاحرام بالحج ، وقيل يصومها ثمن حين الاحرام بالعمرة . وهو الأرجح .
 وقد قيل انه يصومها بعد التحلل من العمرة ، فانه حينئذ شرع في الحج ،
 ولكن دخلت العمرة في الحج ، كما دخل الوضوء في الغسل قال النبي
 صلى الله عليه وسلم : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة »
 وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا متمتعين معه ، وانما

أحرموا بالحج .

ويستحب أن يشرب من ماء زمزم ، ويتضلع منه ، ويدعو عند شربه بما شاء من الأدعية الشرعية ، ولا يستحب الاغتسال منها .

وأما زيارة المساجد التي بنيت بمكة غير المسجد الحرام ؛ كالمسجد الذي تحت الصفا ، وما في سفح أبي قبيس ، ونحو ذلك من المساجد التي بنيت على آثار النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه ، كمسجد المولد وغيره ، فليس قصد شيء من ذلك من السنة ، ولا استحبه أحد من الأئمة ، وإنما المشروع إتيان المسجد الحرام خاصة ، والمشاعر : عرفة ، ومزدلفة ، والصفا ، والمروة ، وكذلك قصد الجبال والبقاع التي حول مكة غير المشاعر عرفة ومزدلفة ومنى ، مثل جبل حراء ، والجبل الذي عند منى الذي يقال انه كان فيه قبة الفداء ، ونحو ذلك ، فإنه ليس من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم زيارة شيء من ذلك ، بل هو بدعة ، وكذلك ما يوجد في الطرقات من المساجد المبنية على الآثار ، والبقاع التي يقال انها من الآثار ، لم يشرع النبي صلى الله عليه وسلم زيارة شيء من ذلك بخصوصه ، ولا زيارة شيء من ذلك .

ودخول الكعبة ليس بفرض ، ولا سنة مؤكدة ، بل دخولها حسن والنبي صلى الله عليه وسلم لم يدخلها في الحج ، ولا في العمرة .

لا عمرة الجعرانة ، ولا عمرة القضية ، وإنما دخلها عام فتح مكة ، ومن دخلها يستحب له أن يصلي فيها ، ويكبر الله ، ويدعوه ، ويذكره ، فإذا دخل مع الباب تقدم حتى يصير بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع ، والباب خلفه ، فذلك هو المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يدخلها الا حافيا ، والحجر أكثره من البيت من حيث ينحني حائطه ، فمن دخله فهو كمن دخل الكعبة ، وليس على داخل الكعبة ما ليس على غيره من الحجاج ، بل يجوز له من المشي حافيا ، وغير ذلك ما يجوز لغيره .

والأكثر من الطواف بالبيت من الأعمال الصالحة ، فهو أفضل من أن يخرج الرجل من الحرم ، ويأتي بعمرة مكية ، فإن هذا لم يكن من أعمال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، ولا رغب فيه النبي صلى الله عليه وسلم لامته ، بل كرهه السلف .

فصل

وإذا دخل المدينة قبل الحج أو بعده : فانه يأتي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويصلي فيه ، والصلاة فيه خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ، ولا تشد الرحال الا اليه ، والى المسجد الحرام ،

والمسجد الاقصى ، هكذا ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة ،
وأبي سعيد ، وهو مروي من طرق أخر .

ومسجده كان أصغر مما هو اليوم ، وكذلك المسجد الحرام ، لكن
زاد فيها الخلفاء الراشدون ، ومن بعدهم ، وحكم الزيادة حكم المزيد
في جميع الاحكام .

ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ، فانه قد قال :
« ما من رجل يسلم علي الا رد الله علي روحى حتى أورد عليه السلام »
رواه أبو داود وغيره ، وكان عبدالله بن عمر يقول : اذا دخل المسجد :
السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبت ،
ثم ينصرف ، وهكذا كان الصحابة يسلمون عليه ، ويسلمون عليه مستقبلى
الحجرة ، مستبيري القبلة ، عند أكثر العلماء ، كمالك ، والشافعى ، وأحمد .
وأبو حنيفة قال يستقبل القبلة ، فمن أصحابه من قال يستببر الحجرة ،
ومنهم من قال يجعلها عن يساره واتفقوا على انه لا يستلم الحجرة ، ولا
يقبلها ، ولا يطوف بها ، ولا يصلى اليها ، واذا قال فى سلامه : السلام
عليك يا رسول الله ، يا نبي الله ، يا خيرة الله من خلقه ، يا أكرم
الخلق على ربه ، يا امام المتقين فهذا كله من صفاته ، بأبى هو وأمي
صلى الله عليه وسلم ، وكذلك اذا صلى عليه مع السلام عليه ، فهذا مما
أمر الله به .

ولا يدعو هناك مستقبل الحجرة ، فان هذا كله منهي عنه بانفاق الأئمة . ومالك من أعظم الأئمة كراهية لذلك . والحكاية المروية عنه انه أمر المنصور أن يستقبل الحجرة وقت الدعاء ، كذب على مالك . ولا يقف عند القبر للدعاء لنفسه ، فان هذا بدعة ، ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده يدعو لنفسه ، ولكن كانوا يستقبلون القبلة ، ويدعون في مسجده ، فانه صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم لا تجعل قبري وتباعد ، وقال : « لا تجعلوا قبري عيداً ، ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً ، وصلوا علي حيثما كنتم ، فان صلاتكم تبلغني » وقال : « أكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة ، وليلة الجمعة ، فان صلاتكم معروضة علي . فقالوا : كيف تعرض صلاتنا عليك ؟ وقد أرمت أي بليت . قال ان الله حرم على الارض أن تأكل أجساد الانبياء » فاخبر انه يسمع الصلاة والسلام من القريب وانه يبلغ ذلك من البعيد . وقال : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما فعلوا ، قالت عائشة : ولولا ذلك لا برز قبره ، ولكنه كره أن يتخذ مسجداً ، أخرجاه في الصحيحين .

فدفنته الصحابة في موضعه الذي مات فيه ، من حجرة عائشة ، وكانت هي وسائر الحجر خارج المسجد ، من قبله وشرقيه ، لكن لما كان في زمن الوليد بن عبد الملك عمر هذا المسجد وغيره ، وكان نائبه على المدينة عمر بن عبد العزيز ، فأمر أن تشتري الحجر ، ويزاد

في المسجد ، فدخلت الحجرة في المسجد من ذلك الزمان ، وبنت منحرفة عن القبلة مسنمة ؛ لثلا يصلي أحد اليها ، فانه قال صلى الله عليه وسلم : « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا اليها » رواء مسلم عن أبي مرثد الغنوي . والله أعلم .

وزيارة القبور على وجهين : زيارة شرعية ، وزيارة بدعية .

فالشرعية المقصود بها السلام على الميت ، والدعاء له ، كما يقصد بالصلاة على جنازته فزيارته بعد موته من جنس الصلاة عليه ، فالسنة أن يسلم على الميت ، ويدعو له سواء كان نبياً ، أو غير نبى ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أصحابه اذا زاروا القبور أن يقول أحدهم : « السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين ، والمسلمين ، وانا ان شاء الله بكم لاحقون ، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم ، والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا تحرمننا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم ، واغفر لنا ولهم » وهكذا يقول اذا زار أهل البقيع ، ومن به من الصحابة أو غيرهم ، أو زار شهداء أحد ، وغيرهم .

وليست الصلاة عند قبورهم أو قبور غيرهم مستحبة عند أحد من أئمة المسلمين . بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحد من الانبياء والصالحين وغيرهم أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك باتفاق أئمة

المسلمين ؛ بل الصلاة في المساجد التي على القبور اما محرمة ، واما مكروهة .

والزيارة البدعية : أن يكون مقصود الزائر أن يطلب حوائجه من ذلك الميت ، أو يقصد الدعاء عند قبره . أو يقصد الدعاء به ، فهذا ليس من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا استحبه أحد من سلف الأمة وأئمتها ؛ بل هو من البدع المنهي عنها باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، وقد كرم مالك وغيره أن يقول القائل : زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا اللفظ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل الأحاديث المذكورة في هذا الباب مثل قوله : « من زارني ، وزار أبي إبراهيم في عام واحد ، ضمنت له على الله الجنة » . وقوله : « من زارني بعد مماتي ، فكأنما زارني في حياتي ، ومن زارني بعد مماتي ، حلت عليه شفاعتي » ونحو ذلك ، كلها أحاديث ضعيفة ، بل موضوعة ، ليست في شيء من دواوين الاسلام ، التي يعتمد عليها ، ولا نقلها امام من أئمة المسلمين ، لا الأئمة الاربعة ، ولا غيرهم ؛ ولكن روى بعضها البزار ، والدارقطني ، ونحوها بإسناد ضعيفة ، ولان من عادة الدارقطني وأمثاله ، يذكرون هذا في السنن ليعرف ، وهو وغيره يدينون ضعف الضعيف من ذلك ، فاذا كانت هذه الأمور التي فيها شرك وبدعة نهى عنها عند قبره ، وهو أفضل الخلق ، فانهي عن ذلك عند قبر غيره أولى وأحرى .

ويستحب أن يأتي مسجد قباء ، ويصلي فيه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من تطهر في بيته ، وأحسن الطهور ، ثم أتى مسجد قباء ، لا يريد إلا الصلاة فيه ، كان له كأجر عمرة » . رواه أحمد والنسائي وابن ماجه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الصلاة في مسجد قباء كعمرة » قال الترمذي حسن .

والسفر الى المسجد الأقصى ، والصلاة فيه ، والدعاء ، والذكر ، والقراءة ، والاعتكاف ، مستحب في أي وقت شاء ، سواء كان عام الحج ، أو بعده . ولا يفعل فيه وفي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما يفعل في سائر المساجد . وليس فيها شيء يتمسح به ، ولا يقبل ولا يطاف به ، هذا كله ليس إلا في المسجد الحرام خاصة ، ولا تستحب زيارة الصخرة ، بل المستحب أن يصلي في قبلي المسجد الأقصى الذي بناه عمر بن الخطاب للمسلمين .

ولا يسافر احد ليقف بغير عرفات ، ولا يسافر للوقوف بالمسجد الأقصى ، ولا للوقوف عند قبر أحد ، لا من الانبياء . ولا المشايخ ، ولا غيرهم . باتفاق المسلمين ، بل أظهر قولي العلماء أنه لا يسافر أحد لزيارة قبر من القبور .

ولكن تزار القبور الزيارة الشرعية ، من كان قريباً ، ومن اجتاز

بها ، كما أن مسجد قباء يزار من المدينة ، وليس لأحد أن يسافر إليه
لنبيه صلى الله عليه وسلم أن تشد الرحال إلا إلى المساجد الثلاثة .

وذلك أن الدين مبني على أصليين : أن لا يعبد إلا الله وحده
لا شريك له ، ولا يعبد إلا بما شرع ، لا نعبد بالبدع . كما قال تعالى :
(فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه
أحداً) . ولهذا كان عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — يقول في
دعائه : اللهم اجعل عملي كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل
فيه لأحد شيئاً . وقال الفضيل بن عياض في قوله تعالى : (ليلوكم أيكم أحسن
عملاً) قال : أخلصه ، وأصوبه . قيل : يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه ؟ قال : أن
العمل إذا كان خالصاً ، ولم يكن صواباً ، لم يقبل ، وإذا كان صواباً ولم يكن
خالصاً لم يقبل ، حتى يكون خالصاً صواباً . والخالص أن يكون لله ، والصواب
أن يكون على السنة ، وقد قال الله تعالى : (أم لهم شركاء شرعوا لهم
من الدين ما لم يأذن به الله) .

والمقصود بجميع العبادات أن يكون الدين كله لله وحده . فالله هو
المعبود ، والمسئول الذي يتخاف ويرجى ، ويسأل ويعبد ، فله الدين
خالصاً ، وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً ، والقرآن
مملوء من هذا . كما قال تعالى : (تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم .

انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين ألا الله الدين
الحالص) الى قوله : (قل الله أعبد مخلصاً له ديني) الى قوله : (أغير
الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون) . وقال تعالى : (ما كان لبشر أن
يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس : كونوا عباداً لي
من دون الله) الآيتين ، وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من
دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم) الآيتين .

قالت طائفة من السلف : كان أقوام يدعون للملائكة ، والانبياء ،
كالمسيح ، والعزيز ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، وقال تعالى : (وقالوا
اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول) الآيات .
ومثل هذا في القرآن كثير : بل هذا مقصود القرآن ، ولبه ، وهو
مقصود دعوة الرسل كلهم ، وله خلق الخلق ، كما قال تعالى : (وما
خلقت الجن والانس الا ليعبدون) .

فيجب على المسلم أن يعلم أن الحج من جنس الصلاة ونحوها من
العبادات ، التي يعبد الله بها ويحده لا شريك له ، وأن الصلاة على الجنائز
وزيارة قبور الأموات من جنس الدعاء لهم ، والدعاء للخلق من جنس
المعروف والاحسان ، الذي هو من جنس الزكاة .

والعبادات التي أمر الله بها توحيد وسنة ، وغيرها فيها شرك

وبدعة ، كعبادات النصارى ، ومن أشبههم مثل قصد البقعة لغير العبادات
التي أمر الله بها ، فانه ليس من الدين ، ولهذا كان أئمة العلماء يعدون
من جملة البدع المتكررة السفر لزيارة قبور الأنبياء ، والصالحين ، وهذا
فى أصح القولين غير مشروع ، حتى صرح بعض من قال ذلك ان من
سافر هذا السفر لا يقصر فيه الصلاة ؛ لأنه سفر معصية . وكذلك من
يقصد بقعة لأجل الطلب من مخلوق ، هي منسوبة اليه ، كالقبر ، والمقام
أو لأجل الاستعاذة به ، ونحو ذلك ، فهذا شرك وبدعة ، كما تفعله
النصارى ومن أشبههم من مبتدعة هذه الأمة ، حيث يجعلون الحج
والصلاة من جنس ما يفعلونه من الشرك والبدع ، ولهذا قال صلى
الله عليه وسلم لما ذكر له بعض أزواجه كنيصة بأرض الحبشة ، وذكر
له عن حسنهما وما فيها من التماوير ، فقال : « أولئك اذا مات فيهم
الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك التماوير ، أولئك
شرار الخلق عند الله يوم القيامة » .

ولهذا نهى العلماء عما فيه عبادة لغير الله ، وسؤال لمن مات من
الانبياء ، أو الصالحين : مثل من يكتب رقعة ويلقها عند قبر نبي ،
أو صالح ، أو يسجد لقبر ، أو يدعوه ، أو يرغب اليه . وقالوا :
انه لا يجوز بناء المساجد على القبور ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : قبل ان يموت بخمس ليال : « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون

القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك » . رواه مسلم . وقال : « لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً » وهذه الأحاديث في الصحاح وما يفعله بعض الناس من أكل التمر في المسجد ، أو تعليق الشعر في القناديل ؛ فبعدة مكروهة .

ومن حمل شيئاً من ماء زمزم جاز ، فقد كان السلف يحملونه ، وأما التمر الصيحاني فلا فضيلة فيه ، بل غيره من التمر : البرني والعجوة خير منه ، والأحاديث إنما جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك ، كما جاء في الصحيح « من تصبغ بسبع تمرات عجوة ، لم يصبه ذلك اليوم سم ، ولا سحر » . ولم يجيء عنه في الصيحاني شيء . وقول بعض الناس : إنه صاح بالنبي صلى الله عليه وسلم جهل منه بل إنما سمي بذلك ليلسه ، فإنه يقال : تصوح التمر ، إذا يبس .

وهذا كقول بعض الجهال إن عين الزرقاء جاءت معه من مكة ، ولم يكن بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم عين جارية لا الزرقاء ولا عيون حمزة ولا غيرها ، بل كل هذا مستخرج بعده .

ورفع الصوت في المساجد منهى عنه وقد ثبت أن عمر بن الخطاب

— رضي الله عنه — رأى رجلين يرفعان أصواتهما في المسجد فقال :
لو أعلم أنكما من أهل البلد لأوجعتكما ضرباً ، ان الأصوات لا ترفع في
مسجده ؛ فما يفعل بعض جهال العامة من رفع الصوت عقيب الصلاة
من قولهم : السلام عليك يا رسول الله ! بأصوات عالية . من أقبح
المنكرات . ولم يكن أحد من السلف يفعل شيئاً من ذلك عقيب
السلام بأصوات عالية ، ولا منخفضة ، بل ما في الصلاة من قول المصلي
السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، هو المشروع ، كما ان الصلاة
عليه مشروعة في كل زمان ومكان .

وقد ثبت في الصحيح انه قال : « من صلى علي مرة صلى الله
عليه بها عشرا » وفي المسند « أن رجلاً قال : يا رسول الله : أجعل
عليك ثلث صلاتي ، قال : اذا يكفيك الله ثلث أمرك ، فقال : أجعل
عليك ثلثي صلاتي ، قال : اذا يكفيك الله ثلثي أمرك ، قال : أجعل
صلاتي كلها عليك ، قال : اذا يكفيك الله ما أهمك من أمر دنيائك
وأمر آخرتك ، . وفي السنن عنه أنه قال : « لا تتخذوا قبوري عيداً ،
وصلوا علي حيثما كنتم ، فان صلاتكم تبلغني » وقد رأى عبد الله بن
حسن شيخ الحسين في زمنه رجلاً ينتاب قبر النبي صلى الله عليه
وسلم ، للثناء عنده ، قال : يا هذا ! ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « لا تتخذوا قبوري عيداً ، وصلوا علي حيثما كنتم ، فان

صلاتكم تبلغني ، فما أنت ورجل بالاندلس الا سواء .

ولهذا كان السلف يكثر من الصلاة والسلام عليه ، في كل مكان وزمان ، ولم يكونوا يجتمعون عند قبره ، لا لقراءة ختمة ، ولا إيقاد شمع ، واطعام وإسقاء ، ولا انشاد قصائد ، ولا نحو ذلك ، بل هذا من البدع ، بل كانوا يفعلون في مسجده ما هو المشروع في سائر المساجد من الصلاة ، والقراءة ، والذكر ، والدعاء ، والاعتكاف ، وتعليم القرآن والعلم ، وتعلمه ، ونحو ذلك .

وقد علموا ان النبي صلى الله عليه وسلم له مثل أجر كل عمل صالح يعمل به أمته ، فانه صلى الله عليه وسلم قال : « من دعا الى هدى فله من الأجر مثل أجور من اتبعه ، من غير ان ينقص من أجورهم شيئاً » وهو الذي دعا أمته الى كل خير ، فكل خير يعمل به أحد من الأمة فله مثل أجره ، فلم يكن صلى الله عليه وسلم يحتاج الى أن يهدي اليه ثواب صلاة ، أو صدقة ، أو قراءة من أحد فان له مثل أجر ما يعملونه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً .

وكل من كان له أطوع وأتبع كان أولى الناس به في الدنيا والآخرة ، قال تعالى : (قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني) وقال صلى الله عليه وسلم « ان آل أبي فلان ليسوا لي

بأولياء انما ولي الله وصالح المؤمنين » وهو أولى بكل مؤمن من نفسه ، وهو الواسطة بين الله وبين خلقه في تبليغ أمره ونهيه ، ووعدته ، ووعيدته ، فالحلال ما حله ، والحرام ما حرمه ، والدين ما شرعه .

والله هو المعبود المسئول ، المستعان به الذي يخاف ويرجى ، ويتوكل عليه . قال تعالى : (ومن يطع الله ورسوله ويخش ويتق الله فاولئك هم الفائزون) فجعل الطاعة لله والرسول ، كما قال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) وجعل الخشية والتقوى لله وحده لا شريك له ، فقال تعالى : (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله ، وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله انا الى الله راغبون) فاضاف الايتاء الى الله والرسول ، كما قال تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فليس لاحد أن يأخذ الا ما أباحه الرسول ، وان كان الله آتاه ذلك من جهة القدرة ، والملك ، فانه يؤتى الملك من يشاء ، وينزع الملك ممن يشاء ، ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يقول في الاعتدال من الركوع ، وبعد السلام : « اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » أي من آتيته جداً وهو البخت والمال والملك ، فانه لا ينجيته منك الا الايمان والتقوى .

وأما التوكل فعلى الله وحده ، والرغبة فاليه وحده ، كما قال

تعالى : (وقالوا حسبنا الله) ولم يقل ورسوله ، وقالوا : (انا الى الله راغبون) ولم يقولوا هنا ورسوله ، كما قال في الايتاء ، بل هذا نظير قوله : (فاذا فرغت فانصب . والى ربك فارغب) وقال تعالى : (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) وفي صحيح البخاري عن ابن عباس انه قال : حسبنا الله ونعم الوكيل قالها ابراهيم حين أُلقي في النار ، وقالها محمد صلى الله عليه وسلم حين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا ، وقالوا : حسبنا الله ونعم الوكيل . وقد قال تعالى : (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) أي الله وحده حسبك ، وحسب المؤمنين الذين اتبعوك .

ومن قال : ان الله والمؤمنين حسبك فقد ضل ، بل قوله من جنس الكفرة ، فان الله وحده هو حسب كل مؤمن به والحسب الكافي ، كما قال تعالى : (أليس الله بكاف عبده) .

والله تعالى حق لا يشركه فيه مخلوق : كالعبادات ، والاخلاص والتوكل . والخوف . والرجاء . والحج . والصلاة . والزكاة . والصيام والصدقة . والرسول له حق : كالإيمان به ، وطاعته ، واتباع سنته وموالاته من يواليه ، ومعاداة من يعاديه ، وتقديمه في المحبة على الأهل والمال ، والنفس ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « والذي نفسي بيده

لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين،
بل يجب تقديم الجهاد الذي أمر به على هذا كله ، كما قال تعالى :
(قل إن كان آباؤكم وأبناءؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال
اقتربتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من
الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي
القوم الفاسقين) وقال تعالى : (والله ورسوله أحق أن يرضوه إن
كانوا مؤمنين) .

وبسط مافي هذا المختصر وشرحه مذكور في غير هذا الموضع .
والله سبحانه وتعالى أعلم . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم . والحمد لله رب العالمين .



وقال قدس الله روحه :

فصل

وأما الحج : فأخذوا فيه بالسنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفته وأحكامه .

وقد ثبت بالنقل المتواتر عند الخاصة من علماء الحديث من وجوه كثيرة في الصحيحين ، وغيرها : انه صلى الله عليه وسلم لما حج حجة الوداع أحرم هو والمسلمون من ذي الحليفة ، فقال : « من شاء أن يهل بعمره فليفعل ، ومن شاء أن يهل بحجة فليفعل ، ومن شاء أن يهل بعمره وحجة فليفعل » فلما قدموا وطافوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، أمر جميع المسلمين الذين حجوا معه أن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة ، الا من ساق الهدي فانه لا يحل حتى يبلغ الهدي محله . فراجعهم بعضهم في ذلك فغضب . وقال : « انظروا ما أمرتكم به فافعلوه » وكان هو صلى الله عليه وسلم قد ساق الهدي ، فلم يحل من إحرامه .

ولما رأى كراهة بعضهم للاحلال ، قال : « لو استقبلت من أمرى ما استقبلت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة ، ولو لا أن معى الهدى لأحللت » وقال أيضاً : « إني لبدت رأسى ، وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أتجر » فحل المسلمون جميعهم إلا نفر الذين ساقوا الهدى ، منهم : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى بن أبي طالب ، وطلحة ابن عبيد الله .

فلما كان يوم التروية أحرم المحلون بالحج ، وهم ذاهبون إلى منى ، فبات بهم تلك الليلة بمنى ، وصلى بهم فيها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم سار بهم إلى نمرة على طريق ضب ، « ونمرة » خارجة عن عرنة من يمانها وغربها ، ليست من الحرم ، ولا من عرفة ، فنصبت له القبة بنمرة ، وهناك كان ينزل خلفاؤه الراشدون بعده ، وبها الأسواق ، وقضاء الحاجة . والأكل ، ونحو ذلك .

فلما زالت الشمس ركب هو ومن ركب معه ، وسار المسلمون إلى المصلى ببطن عرنة ، حيث قد بنى المسجد ، وليس هو من الحرم ، ولا من عرفة ، وإنما هو برزخ بين المشعرين : الحلال والحرام هناك ، بينه وبين الموقف نحو ميل ، فخطب بهم خطبة الحج على راحلته . وكان يوم الجمعة ، ثم نزل فصلى بهم الظهر والعصر مقصورتين ، مجموعتين ، ثم سار المسلمون معه إلى الموقف بعرفة عند الجبل المعروف بجبل الرحمة ،

واسمه « إلال » على وزن هلال . وهو الذى تسميه العامة عرفة فلم يزل هو والمسلمون فى الذكر والدعاء إلى أن غربت الشمس .

فدفع بهم إلى مزدلفة ، فصلى المغرب والعشاء بعد مغيب الشفق قبل حط الرحال حيث نزلوا بمزدلفة ، وبات بها حتى طلع الفجر ، فعلى بالمسلمين الفجر فى أول وقتها مغلساً بها زيادة على كل يوم ، ثم وقف عند « قزح » وهو جبل مزدلفة الذى يسمى : المشعر الحرام ، وإن كانت مزدلفة كلها هي المشعر الحرام المذكور فى القرآن ، فلم يزل واقفاً بالمسلمين إلى أن أسفر جداً .

ثم دفع بهم حتى قدم منى . فاستفتحها برمي جرة العقبة ، ثم رجع إلى منزله بمنى فحلق رأسه . ثم نحر ثلاثاً وستين بدنة من الهدى الذى ساقه ، وأمر علماً فنحر الباقي . وكان مائة بدنة ، ثم أقاض إلى مكة ، فطاف طواف الاقاضة ، وكان قد عجل ضعفة أهل بيته من مزدلفة ، قبل طلوع الفجر ، فرموا الجمره بلبيل ، ثم أقام بالمسلمين أيام منى الثلاث يصلى بهم الصلوات الخمس مقصورة . غير مجموعة ، يرمي كل يوم الجمرات الثلاث بعد زوال الشمس ، يفتح بالجرمة الأولى — وهي الصغرى ، وهي الدنيا إلى منى ، والقصوى من مكة — ويختتم بجرمة العقبة ، ويقف بين الجمرتين الأولى والثانية ، وبين الثانية والثالثة وقوفاً طويلاً بقدر سورة البقرة يذكر الله ويدعو فان للمواقف ثلاثة : عرفة ،

ومزدلفة ، ومنى .

ثم أفاض آخر أيام التشريق بعد رمي الجمرات ، هو والمسلمون فنزل بالمحصب عند خيف بني كنانة ، فبات هو والمسلمون فيه ليلة الأربعاء .

وبعث تلك الليلة عائشة مع أخيها عبد الرحمن لتعتمر من التعميم ، وهو أقرب أطراف الحرم إلى مكة من طريق أهل المدينة . وقد بنى بعده هناك مسجد سماه الناس مسجد عائشة ؛ لأنه لم يعتمر بعد الحج مع النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه أحد قط إلا عائشة ، لأجل أنها كانت قد حاضت لما قدمت . وكانت معتمرة فلم تطف قبل الوقوف بالبيت ، ولا بين الصفا والمروة . وقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « اقضي ما يقضي الحاج ، غير ان لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا والمروة » .

ثم ودع البيت هو والمسلمون ورجعوا إلى المدينة ، ولم يبق بعد أيام التشريق ، ولا اعتمر أحد قط على هذه عمرة يخرج فيها من الحرم إلى الحل إلا عائشة وحدها .

فأخذ فقهاء الحديث : كأحمد وغيره بسنته في ذلك كله ، وإن كان منهم ومن غيرهم من قد يخالف بعض ذلك بتأويل يخفى عليه

فيه السنة .

فمن ذلك أنهم استحبوا للمسلمين أن يحجوا كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ، ولما اتفقت جميع الروايات على أنه أمر أصحابه بأن يحلوا من إحرامهم ، ويجعلوها متعة ، استحبوا المتعة لمن جمع بين النسكين في سفرة واحدة ، وأحرم في أشهر الحج . كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم . وعلموا أن من أفرد الحج ، واعتمر عقبه من الحل — وإن قالوا : إنه جائز — فإنه لم يفعله أحد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عائشة ، على قول من يقول : إنها رفضت العمرة ، وأحرمت بالحج ، كما يقوله الكوفيون . وأما على قول أكثر الفقهاء : أنها صارت قارنة : فلا عائشة ولا غيرها فعل ذلك .

وكذلك علموا أن من لم يسق الهدي ، وقرن بين النسكين لا يفعله . وإن قال أكثرهم — كأحمد وغيره — إنه جائز . فإنه لم يفعله أحد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا عائشة ، على قول من قال : إنها كانت قارنة .

ولم يختلف أئمة الحديث — فقهاء ، وعلماء ، كأحمد وغيره — أن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه لم يكن مفرداً للحج ، ولا كان متمتعاً تمتع حل به من إحرامه . ومن قال من أصحاب أحمد : إنه تمتع

وحل من إحرامه فقد غلط ، وكذلك من قال : إنه لم يعتمر في حجته فقد غلط .

وأما من يؤمن من بعض الفقهاء ؛ أنه اعتمر بعد حجته ، كما يفعله المختارون للأفراد إذا جمعوا بين النسكين : فهذا لم يروه أحد ، ولم يقله أحد أصلا من العالمين بحجته صلى الله عليه وسلم . فانه لا خلاف بينهم : أنه صلى الله عليه وسلم لا هو ولا أحد من أصحابه اعتمر بعد الحج إلا عائشة . ولهذا لا يعرف موضع الاحرام بالعمرة إلا بمسجد عائشة ، حيث لم يخرج أحد من الحرم إلى الحل فيحرم بالعمرة إلا هي ولا كان صلى الله عليه وسلم أيضا قارنا قرانا طاف فيه طوافين وسعى سعين . فان الروايات الصحيحة كلها تصرح بأنه إنما طاف بالبيت ، وبين الصفا والمروة قبل التعريف مرة واحدة .

فمن قال من أصحاب أبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد شيئا من هذه المقالات فقد غلط .

وسبب غلطه : ألفاظ مشتركة سمعها في ألفاظ الصحابة الناقلين لحجة النبي صلى الله عليه وسلم . فانه قد ثبت في الصحاح عن غير واحد — منهم : عائشة ، وابن عمر وغيرهما — : أنه صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة إلى الحج ، وثبت أيضا عنهم « أنه أفرد الحج »

وعامة الذين نقل عنهم : « أنه أفرد الحج » ثبت عنهم أنهم قالوا :
 « إنه تمتع بالعمرة إلى الحج » . وثبت عن أنس بن مالك أنه قال :
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لبيك عمرة وحجاً »
 وعن عمر : أنه أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أتاني
 آت من ربي — يعني بوادي العقيق — وقال : قل : عمرة في حجة »
 ولم يحك أحد لفظ النبي صلى الله عليه وسلم الذي أحرم به إلا عمر
 وأنس ؛ فهذا قال الامام أحمد : لا أشك أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان قارناً .

وأما ألفاظ الصحابة : فإن التمتع بالعمرة إلى الحج اسم لكل من
 اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه ، سواء جمع بينهما بإحرام واحد
 أو تحلل من إحرامه . فهذا التمتع العام يدخل فيه القران . ولذلك
 وجب عليه الهدي عند عامة الفقهاء . إدخاله في عموم قوله تعالى :
 (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي) وإن
 كان اسم « التمتع » قد يختص بمن اعتمر ، ثم أحرم بالحج بعد
 قضاء عمرته .

فمن قال منهم « تمتع بالعمرة إلى الحج » لم يرد أنه حل من
 إحرامه ، ولكن أراد : أنه جمع في حجه بين النسكين معتمرا في أشهر
 الحج ، لكن لم يبين : هل أحرم بالعمرة قبل الطواف بالبيت وبالجليلين ،

أو أحرم بالحج بعد ذلك ؟ فان كان قد أحرم قبل الطوافين ، فهو قارن بلا تردد ، وإن كان إنما أهل بالحج بعد الطواف بالبيت ، وبالجليلين ، وهو لم يكن حل من إحرامه : فهذا يسمى متمتعاً : لأنه اعتمر قبل الإحلال بالحج ، ويسمى قارناً ، لأنه أحرم بالحج قبل إحلاله من العمرة ؛ ولهذا يسميه بعض أصحابنا « متمتعاً » ، ويسميه بعضهم « قارناً » ، ويسميه بعضهم بالاسمين ، وهو الأصوب . وهذا في التمتع الخاص . فأما التمتع العام : فيشمله بلا تردد .

ومع هذا : فالصواب ما قطع به أحمد من أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج قبل الطواف ؛ لقوله : « ليك عمرة وحجا » ولو كان من حين يحرم بالعمرة مع قوله سبحانه : (فصيام ثلاثة أيام في الحج) لأن العمرة دخلت في الحج . كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم .

وإذا كانت عمرة التمتع جزءاً من حجه ، فالهدى المسوق لا ينحر حتى يقضي التفث ، كما قال تعالى : (ثم ليقضوا نفثهم وليوفوا نذورهم) وذلك إشارة إلى الهدى المسوق ، فانه نذر ؛ ولهذا لو عطب دون محله وجب نحره ؛ لأن نحره إنما يكون عند بلوغه محله ، وإنما يبلغ محله إذا بلغ صاحبه محله ؛ لأنه تبع له ، وإنما يبلغ صاحبه محله يوم النحر ، إذ قبل ذلك لا يحل مطلقاً ؛ لأنه يجب عليه أن يحج ، بخلاف من اعتبر عمرة مفردة . فانه حل حلاً مطلقاً .

وأما ماتضمنته سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من المقام
بمى يوم التروية ، والمييت بها الليلة التى قبل يوم عرفة ، ثم المقام
بعرنة — التى بين المشعر الحرام وعرفة — إلى الزوال ، والذهاب منها
إلى عرفة والخطبة ، والصلاتين فى أثناء الطريق بطن عرنة : فهذا
كالجمع عليه بين الفقهاء ، وإن كان كثير من المصنفين لا يميزه ، وأكثر
الناس لا يعرفه لقلبة العادات المحدثه .

ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه جمع بالمسلمين
جميعهم بعرفة ، بين الظهر والعصر ، وبمزدلفة بين المغرب والعشاء .
وكان معه خلق كثير ممن منزله دون مسافة القصر من أهل مكة وما
حولها . ولم يأمر حاضرى المسجد الحرام بتفريق كل صلاة فى وقتها ،
ولا أن يعتزل المكيون ويحوم فلم يصلوا معه العصر ، وأن يتفردوا
فيصلوها فى أثناء الوقت دون سائر المسلمين . فان هذا مما يعلم بالاضطرار
لمن تتبع الأحاديث أنه لم يكن . وهو قول مالك وطائفة من أصحاب
الشافعى وأحمد ، وعليه يدل كلام أحمد .

وإنما غفل قوم من أصحاب الشافعى ، وأحمد عن هذا ، فطردوا
قياسهم فى الجمع . واعتقدوا أنه إنما جمع لأجل السفر ، والجمع للسفر
لا يكون إلا لمن سافر ستة عشر فرسخاً ، وحاضروا مكة ليسوا عن
عرنة بهذا البعد .

وهذا ليس بحق . فانه لو كان جمعه لأجل السفر لجمع قبل هذا اليوم وبعده . وقد أقام بنى أيام التشريق ولم يجمع فيها ، لاسيما ولم ينقل عنه أنه جمع في السفر وهو نازل إلا مرة واحدة ، وإنما كان يجمع في السفر إذا جد به السير ، وإنما جمع لنحو الوقوف . لأجل أن لا يفصل بين الوقوف بصلاة ولا غيرها . كما قال أحمد : إنه يجوز الجمع لأجل ذلك من الشغل المانع من تفريق الصلوات .

ومن اشترط في هذا الجمع السفر من أصحاب أحمد فهو أبعد عن أصوله من أصحاب الشافعي . فان أحمد يجوز الجمع لأمر كثيرة غير السفر ، حتى قال القاضي أبو يعلى وغيره — تفسيراً لقول أحمد : إنه يجمع لكل ما يبيح ترك الجماعة — فالجمع ليس من خصائص السفر . وهذا بخلاف القصر ، فانه لا يشرع إلا للمسافر .

ولهذا قال أكثر الفقهاء ، كالشافعي وأحمد : إن قصر الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى وأيام التشريق : لا يجوز إلا للمسافر الذي يباح له القصر عندم . طرداً للقياس ، واعتقاداً أن القصر لم يكن إلا للسفر بخلاف الجمع ، حتى أمر أحمد وغيره : أن الموسم لا يقيم أمير مكة : لأجل قصر الصلاة .

ونذهب طوائف من أهل المدينة وغيرهم — منهم مالك ، وطائفة

من أصحاب الشافعي وأحمد، كأبي الخطاب في عباداته الخمس — إلى أنه يقصر المكيون وغيرهم، وأن القصر هناك لأجل النسك .

والحجة مع هؤلاء : أنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من صلى خلفه بعرفة ومزدلفة ومنى من المكيين أن يتموا الصلاة كما أمرهم أن يتموا لما كان يصلي بهم بمكة أيام فتح مكة . حين قال لهم : « أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » .

فانه لو كان المكيون قد قاموا لما صلوا خلفه الظهر فأتوها أربعاً ثم لما صلوا العصر قاموا فأتوها أربعاً ، ثم لما صلوا خلفه عشاء الآخرة قاموا فأتوها أربعاً ، ثم كانوا مدة مقامه بمنى يتمون خلفه — لما أهل الصحابة نقل مثل هذا .

ومما قد يغلط فيه الناس : اعتقاد بعضهم أنه يستحب صلاة العيد بمنى يوم النحر ، حتى قد يصلها بعض المنتسبين إلى الفقه ، أخذاً فيها بالعمومات اللفظية ، أو القياسية . وهذه غفلة عن السنة ظاهرة . فان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه لم يصلوا بمنى عيداً قط . وإنما صلاة العيد بمنى هي جمة العقبة . فرمى جمة العقبة لأهل الموسم بمنزلة صلاة العيد لغيرهم ، ولهذا استحب أحمد أن تكون صلاة أهل الأمصار وقت النحر بمنى . ولهذا خطب النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر

بعد الحجرة ، كما كان يخطب في غير مكة بعد صلاة العيد ، ورمي الحجرة
تحية منى كما أن الطواف تحية المسجد الحرام .

ومثل هذا ما قاله طائفة — منهم ابن عقيل — أنه يستحب
للمحرم إذا دخل المسجد الحرام : أن يصلي تحية المسجد ، كسائر
المساجد . ثم يطوف طواف القدوم ، أو نحوه . وأما الأئمة وجماهير
الفقهاء من أصحاب احمد وغيرهم : فعلى إنكار هذا .

أما أولاً : فلأنه خلاف السنة المتواترة من فعل النبي صلى الله عليه
وسلم ، وخلفائه . فانهم لما دخلوا المسجد لم يفتحوا إلا بالطواف ، ثم
الصلاة عقب الطواف .

وأما ثانياً : فلأن تحية المسجد الحرام : هي الطواف . كما أن تحية
المساجد هي الصلاة .

وأشنع من هذا : استعجاب بعض اصحاب الشافعي لمن سعى بين
الصفا والمروة ان يصلي ركعتين بعد السعي على المروة ، قياساً على
الصلاة بعد الطواف . وقد انكر ذلك سائر العلماء من اصحاب الشافعي
وسائر الطوائف ، ورأوا ان هذه بدعة ظاهرة القبح . فان السنة
مضت بأن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه طافوا وصلوا ، كما ذكر
الله الطواف والصلاة . ثم سعوا ولم يصلوا عقب السعي ، فاستعجاب

الصلاة عقب السعي ، كاستجابها عند الجمرات ، او بالموقف بعرفات ، او جعل الفجر اربعا قياسا على الظهر . والترك الراتب : سنة ، كما ان الفعل الراتب : سنة ، بخلاف ما كان تركه لعدم مقتض ، او فوات شرط ، أو وجود مانع ، وحدث بعده من المقتضيات والشروط وزوال المانع مادت الشريعة على فعله حينئذ ، كجمع القرآن في المصحف ، وجمع الناس في التراويح على امام واحد . وتعلم العربية ، واسماء النقلة للعلم ، وغير ذلك ما يحتاج اليه في الدين ، بحيث لا تتم الواجبات او المستحبات الشرعية إلا به ، وإنما تركه صلى الله عليه وسلم لفوات شرطه او وجود مانع .

فأما ما تركه من جنس العبادات ، مع انه لو كان مشروعاً لفعله . او أذن فيه ، ولفعله الخلفاء بعده ، والصحابة : فيجب القطع بأن فعله بدعة وضلالة ، ويمتنع القياس في مثله ، وإن جاز القياس في النوع الأول . وهو مثل قياس « صلاة العيدين ، والاستسقاء ، والكسوف » على الصلوات الخمس ، في أن يجعل لها اذاناً وإقامة ، كما فعله بعض المراءونية في العيدين . وقياس حجرته ونحوها من مقابر الأنبياء على بيت الله في الاستلام والتقبيل ، ونحو ذلك من الأقيسة التي تشبه قياس الذين حكى الله عنهم أنهم قالوا : (إنما البيع مثل الربا) .

وأخذ فقهاء الحديث — كالشافعي واحمد وغيرهما مع فقهاء

الكوفة — ما عليه جمهور الصحابة والسلف بتلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم . فانه قد ثبت عنه أنه لم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة .

وذهب طائفة من السلف من الصحابة والتابعين وأهل المدينة — كمالك — إلى ان التلبية تنقطع بالوصول إلى الموقف بعرفة ؛ لأنها إجابة . فتقطع بالوصول إلى المقصد . وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي التي يجب اتباعها .

وأما المعنى : فان الواصل إلى عرفة — وإن كان قد وصل إلى هذا الموقف — فانه قد دعى بعده إلى موقف آخر ، وهو مزدلفة . فاذا قضى الوقوف بمزدلفة ، فقد دعي إلى الجرة . فاذا شرع في الرمي فقد انقضى دعوؤه ، ولم يبق مكان يدعى إليه محرماً ، لأن الحلق والذبح يفعله حيث أحب من الحرم ، وطواف الافاضة يكون بعد التحلل الأول .

ولهذا قالوا أيضاً بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : إنه يلبي بالعمرة إلى ان يستلم الحجر ، وان كان ابن عمر ومن اتبعه من اهل المدينة — كمالك — قالوا : يلبي إلى أن يصل إلى الحرم . فانه وإن وصل إليه فانه مدعو إلى البيت .

نعم يستفاد من هذا المعنى : أنه إنما يلبي حال سيره ، لا حال الوقوف بعرفة ومزدلفة وحال المبيت بها . وهذا مما اختلف فيه أهل الحديث .

فأما التلبية حال السير من عرفة إلى مزدلفة ، ومن مزدلفة إلى منى : فاتفق من جمع الأحاديث الصحيحة عليه .

واختلف الناس في اكل المحرم لحم الصيد الذي صاده الحلال ، وذكاه ، على ثلاثة أقوال :

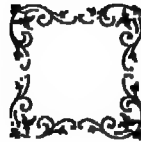
فقال طائفة من السلف : هو حرام ، اتباعا لما فهموه من قوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) . ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : من أنه رد لحم الصيد لما أهدي إليه .

وقال آخرون ، منهم أبو حنيفة : بل هو مباح مطلقا ، عملا بحديث أبي قتادة لما صاد الحمار الوحشي ، وأهدى لحمه للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأخبره بأنه لم يصد له ، كما جاء في الأحاديث الصحيحة .

وقالت الطائفة الثالثة التي فيها فقهاء الحديث : بل هو مباح للمحرم ، إذا لم يصد له المحرم ، ولا ذبحه من أجله ؛ توفيقا بين الأحاديث ، كما روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« لحم صيد البر لكم حلال واتمم حرم ، ما لم تصيدوه أو يصاد لكم »
قال الشافعي : هذا أحسن حديث في هذا الباب وأقيس . وهذا مذهب
مالك ، وأحمد ، والشافعي ، وغيرهم .

وإنما اختلفوا إذا صيد لمحم بعينه . فهل يباح لغيره من المحرمين ؟
على قولين ، هما وجهان في مذهب أحمد رحمه الله تعالى .



وسئل رحمه الله

عن طواف الحائض ، والجنب ، والمحدث .

فأجاب : ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت » . وقال لعائشة — رضي الله عنها — « اصنعي ما يصنع الحاج ، غير أن لا تطوفي بالبيت » . ولما قيل له عن صفة إنها حاض . فقال : « احبسنا هي ، ف قيل له : إنها قد أفاضت قال : فلا إذا » وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه بعث ابا بكر عام نسع لما أمره على الموسم ، ينادي : « أن لا يطوف بالبيت عريان » ، ولم ينقل احد عنه أنه أمر الطائفتين بالوضوء ، ولا باجتنب النجاسة ، كما أمر المصلين بالوضوء .

فنهيه الحائض عن الطواف بالبيت ، اما ان يكون لأجل المسجد ، لكونها منبهة عن اللبث فيه ، وفي الطواف لبث ، أو عن الدخول اليه مطلقا لمرور أو لبث ، وإما ان يكون لكون الطواف نفسه يحرم مع الحيض ، كما يحرم على الحائض الصلاة ، والصيام بالنص ، والاجماع ؛ ومس المصحف عند عامة العلماء ، وكذلك قراءة القرآن في أحد

قولي العلماء .

والذين حرموا عليها القراءة كأحمد في المشهور عنه ، وكذلك الشافعي مع أبي حنيفة ، تنازعوا في إباحة قراءة القرآن لها ، وللنفساء قبل الغسل ، وبعد انقطاع الدم على ثلاثة أقوال :

أحدها : إباحتها للحائض والنفساء ، وهو اختيار القاضي أبي يعلى ، وقال هو ظاهر كلام أحمد .

والثاني : منع الحائض والنفساء .

والثالث : إباحتها للنفساء دون الحائض . اختاره الحلال من أصحاب أحمد ، فاما ان يكون لكل منها ، وإما ان يكون لمجموعها بحيث لو انفرد أحدهما لم يحرم ، فان كان تحريمه للأول لم يحرم عليها عند الضرورة ، فان لبثا في المسجد لضرورة جائز ، كما لو خافت من يقتلها إذا لم تدخل المسجد ، او كان البرد شديداً ، او ليس لها مأوى إلا المسجد .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم ، وغيره . عن عائشة — رضي الله عنها — انها قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ناوليني الحبرة من المسجد ، فقالت : انى حائض ،

قال : إن حيضتك ليست في يدك . وعن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع رأسه في حجر احدانا يتلو القرآن وهي حائض ، وتقوم إحدانا بخمرته إلى المسجد فتبسطها وهي حائض » رواه النسائي . وقد روى أبو داود من حديث عائشة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لأحل المسجد لجنب ، ولا حائض » رواه ابن ماجه من حديث أم سلمة ، وقد تكلم في هذين الحديثين .

ولهذا ذهب أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وغيرها إلى الفرق بين المرور ، واللبث ، جمعا بين الأحاديث ، ومنهم من منعها من اللبث والمرور ، كأبي حنيفة ، ومالك . ومنهم من لم يحرم المسجد عليها ، وقد يستدلون على ذلك بقوله تعالى : (ولا جنبا الا عابري سبل) .

وأباح أحمد وغيره اللبث لمن يتوضأ ؛ لما رواه هو وغيره عن عطاء بن يسار قال : « رأيت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسون في المسجد ، وهم مجنبون ، اذا توضؤا وضوء الصلاة ، وذلك والله أعلم ان المسجد بيت الملائكة ، والملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب ، كما جاء ذلك في السنن على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم الجنب أن ينام حتى

يتوضأ ، وروى يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة قال : أخبرني أبي عن عائشة أنها كانت تقول : « إذا اصاب أحدكم المرأة ، ثم أراد أن ينام ، فلا ينام حتى يتوضأ وضوءه للصلاة ، فإنه لا يدري لعل نفسه تصاب في نومه » . وفي حديث آخر « فإنه إذا مات لم تشهد الملائكة جنازته » وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم الجنب بالوضوء عند الاكل ، والشرب ، والمعاودة وهذا دليل أنه إذا توضأ ذهب الجنابة عن أعضاء الوضوء ، فلا تبقى جنبته تامة ، وإن كان قد بقي عليه بعض الحدث ، كما إن المحدث الحدث الأصغر عليه حدث دون الجنابة ، وإن كان حدثه فوق الحدث الأصغر ، فهو دون الجنب ، فلا تمتنع الملائكة عن شهوده ، فلهذا ينام ويلبث في المسجد .

وهذا يدل على أن الجنابة تتبع بعض ، فتزول عن بعض البدن دون بعض ، كما عليه جمهور العلماء .

وأما الحائض فحدثها دائم لا يمكنها طهارة تمنعها عن الدوام فهي معذورة في مكثها ، ونومها ، وأكلها ، وغير ذلك ، فلا تمتنع مما يمنع منه الجنب مع حاجتها إليه ، ولهذا كان أظهر قول العلماء أنها لا تمتنع من قراءة القرآن إذا احتاجت إليه ، كما هو مذهب مالك ، وأحد القولين في مذهب الشافعي ، وبذكر رواية عن أحمد ، فإنها محتاجة إليها ، ولا يمكنها الطهارة ، كما يمكن الجنب ، وإن كان حدثها أغلظ من

حدث الجنب من جهة أنها لا تصوم ، ما لم ينقطع الدم ، والجنب يصوم ، ومن جهة أنها ممنوعة من الصلاة طهرت أو لم تطهر ، ويمنع الرجل من وطئها أيضاً ، فهذا يقتضي ان المقتضي للحظر في حقها أقوى : لكن اذا احتاجت الى الفعل استباح المحذور ، مع قيام سبب الحظر : لاجل الضرورة . كما يباح سائر المحرمات مع الضرورة : من الدم ، والميتة ، ولحم الخنزير ، وان كان ماهو دونها في التحريم لا يباح من غير حاجة : كلبس الحرير ، والشرب في آنية الذهب والفضة ونحو ذلك .

وكذلك الصلاة الى غير القبلة مع كشف العورة ، ومع النجاسة في البدن والثوب هي محرمة أغلظ من غيرها ، وتباح بل تجب مع الحاجة وغيرها وان كان دونها في التحريم كقراءة القرآن الكريم مع عدم الحاجة لا تباح .

واذا قدر جنب استمرت به الجنابة ، وهو لا يقدر على غسل ، أو نيم ، فهذا كالحائض في الرخصة ، وان كان هذا نادرا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم الحيض أن يخرجن في العيد ، ويشهدن الخير ، ودعوة المسلمين ، ويكبرن بتكبير الناس . وكذلك الحائض والنفساء أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالاحرام ، والتلبية ، وما فيها من ذكر الله وشهودها عرفة مع الذكر والدعاء ، ورمي الجمار مع ذكر الله ، وغير

ذلك ، ولا يكره لها ذلك ، بل يجب عليها ، والجنب يكره له ذلك حتى يغتسل . لانه قادر على الطهارة بخلاف الحائض .

فهذا أصل عظيم في هذه المسائل ونوعها ، لا ينبغي ان ينظر الى غلط المفسدة المقتضية للحظر الا وينظر مع ذلك الى الحاجة الموجبة للاذن ؛ بل الموجبة للاستحباب ، أو الايجاب .

وكل ما يحرم معه الصلاة يجب معه عند الحاجة اذا لم تمكن الصلاة إلا كذلك ، فان الصلاة مع تلك الامور أخف من ترك الصلاة ، فلو صلى بتييم مع قدرته على استعمال الماء ، لكانت الصلاة محرمة ، ومع عجزه عن استعمال الماء كانت الصلاة بالتييم واجبة بالوقت ، وكذلك الصلاة عرياناً ، والى غير القبلة ، ومع حصول النجاسة ، وبدون القراءة ، وصلاة الفرض قاعداً أو بدون اكمال الركوع والسجود ، وأمثال ذلك مما يحرم مع القدرة ، ويجب مع العجز .

وكذلك أكل الميتة والدم ولحم الخنزير : يحرم أكلها عند الفنى عنها ، ويجب أكلها عند الضرورة عند الأئمة الأربعة ، وجمهور العلماء . قال مسروق : من اضطر فلم يأكل حتى مات دخل النار . وذلك لانه اعان على قتل نفسه بترك ما يقدر عليه من الاكل المباح له في هذه الحال ، فصار بمنزلة من قتل نفسه ، بخلاف المجاهد بالنفس ، ومن

تكلم بحق عند سلطان جائر ، فان ذلك قتل مجاهداً في قتله مصلحة لدين الله تعالى .

وتعليل منع طواف الحائض : بانه لاجل حرمة المسجد ، رأيت به يعطل به بعض الحنفية ، فان مذهب أبي حنيفة أن الطهارة واجبة له ، لا فرض فيه ، ولا شرط له ، ولكن هذا التعليل يناسب القول بان طواف المحدث غير محرم ، وهذا مذهب منصور بن المعتمر ، وحماد بن أبي سليمان رواء أحمد عنهما . قال عبد الله في مناسكه : حدثني أبي ، حدثنا سهل ابن يوسف ، انبأنا شعبة عن حماد ومنصور قال : سألتهما عن الرجل يطوف بالبيت وهو غير متوضئ فلم يريا به بأساً . قال عبد الله : سألت أبي عن ذلك فقال : أحب إلي أن يطوف بالبيت وهو متوضئ ؛ لان الطواف صلاة وأحمد عنه روايتان منصوستان في الطهارة : هل هي شرط في الطواف ؟ أم لا ؟ وكذلك وجوب الطهارة في الطواف كلامه فيها يقتضي روايتين .

وكذلك قال بعض الحنفية : إن الطهارة ليست واجبة في الطواف ، بل سنة ، مع قوله : ان في تركها دماً ، فمن قال : ان المحدث يجوز له ان يطوف ، بخلاف الحائض والجنب — فانه يمكنه تعليل المنع بحرمة المسجد ، لا بخصوص الطواف لأن الطواف : يباح فيه الكلام ، والاكل والشرب ، فلا يكون كالصلاة ، ولان الصلاة مفتاحها الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ، والطواف ليس كذلك . ويقول : انما منع المرأة من ذلك لاجل نظر الناس ، ولحرمة المسجد أيضاً .

ومن قال هذا ، قال : المطاف أشرف المساجد ، ولا يكاد يخلو من طائف . وقد قال الله تعالى : (خذوا زينتكم عند كل مسجد) فأمر بأخذها عند دخول المسجد ، وهذا بخلاف الصلاة ، فإن المصلي عليه ان يستتر لنفس الصلاة ، والصلاة تفعل في جميع البقاع ، فلو صلى وحده في بيت مظلم لكان عليه أن يفعل ما أمر به من الستر للصلاة ، بخلاف الطواف فإنه يشترط فيه المسجد الحرام ، والاعتكاف يشترط فيه جنس المساجد .

وعلى قول هؤلاء فلا يحرم طواف الجنب والحائض اذا اضطر الى ذلك ، كما لا يحرم عديم الطواف على المحدث بحال ؛ لأنه لا يحرم عليهما دخول المسجد حينئذ ، وهما اذا كانا مضطرين الى ذلك أولى بالجواز من المحدث الذي يجوزون له الطواف مع الحدث من غير عذر ألا ترى أن المحدث منع من الصلاة ومس المصحف مع قدرته على الطهارة ، وذلك جائز للجنب مع التيمم ، واذا عجز عن التيمم صلى بلا غسل ، ولا تيمم في أحد قولي العلماء ، وهو المشهور في مذهب الشافعي ، وأحمد ، كما ثبت في الصحيح أن الصحابة صلوا مع الجنابة قبل ان تنزل آية التيمم .

والحائض نهيت عن الصوم فإنها ليست محتاجة الى الصوم في الحيض فإنه يمكنها ان تصوم شهرا آخر غير رمضان ، فاذا كان المسافر والمريض

مع امكان صومهما جعل لهما أن يصوما شهراً آخر ، فالحائض الممنوعة من ذلك أولى ان تصوم شهراً آخر ، واذا أمرت بقضاء الصوم لم تؤمر الا بشهر واحد ، فلم يجب عليها الا ما يجب على غيرها : ولهذا لو استحاضت فانها تصوم مع الاستحاضة ، فان ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ، اذ قد تستحيض وقت القضاء .

وأما الصلاة فانها تتكرر في كل يوم وليلة خمس مرات ، والحيض مما يمنع الصلاة ، فلو قيل : انها تصلي مع الحيض ، لاجل الحاجة . لم يكن الحيض مانعاً من الصلاة بحال ، وكان يكون الصوم والطواف بالبيت أعظم حرمة من الصلاة ، وليس الامر كذلك ، بل كان من حرمة الصلاة انها لا تصلي وقت الحيض ، اذا كان لها في الصلاة أوقات الطهر غنية عن الصلاة وقت الحيض ، واذا كانت انما منعت من الطواف لاجل المسجد فمعلوم ان اباحة ذلك للعذر أولى من إباحة مس المصحف للعذر ، ولو كان لها مصحف ولم يمكنها حفظه الا بمسه مثل ان يريد أن يأخذه لص ، أو كافر ، أو ينهيه أحد ، أو يتهبه منها ، ولم يمكنها منعه الا بمسه ، لكان ذلك جائزاً لها مع ان المحدث لا يمس المصحف ، ويجوز له الدخول في المسجد .

فعلم ان حرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد ، واذا أبيع لها مس المصحف للحاجة ، فالمسجد الذي حرمة دون حرمة المصحف

أولى بالاباحة .

فصل

وأما ان كان المنع من الطواف لمغنى في نفس الطواف ، كما منع من غيره ، أو كان لذلك والمسجد : كل منها علة مستقلة . فنقول : اذا اضطرت الى ذلك بحيث لم يمكنها الحج بدون طوافها وهي حائض لتعذر المقام عليها الى ان تطهر ، فهنا الأمر دائر بين ان تطوف مع الحيض ، وبين الضرر الذى ينافى الشريعة ، فان الزامها بالمقام اذا كان فيه خوف على نفسها ومالها ، وفيه عجزها عن الرجوع الى أهلها ، والزامها بالمقام بمكة مع عجزها عن ذلك ، وتضررها به : لا تأتى به الشريعة ، فان مذهب عامة العلماء ان من أمكنه الحج ، ولم يمكنه الرجوع الى أهله لم يجب عليه الحج ، وفيه قول ضعيف أنه يجب اذا أمكنه المقام . أما مع الضرر الذى يخاف منه على النفس ، أو مع العجز عن الكسب ، فلا يوجب أحد عليه المقام ، فهذه لا يجب عليها حج يحتاج معه الى سكنى مكة .

وكثير من النساء اذا لم ترجع مع من حجت معه لم يمكنها بعد ذلك الرجوع ، ولو قدر أنه يمكنها بعد ذلك الرجوع ، فلا يجب عليها ان

يبقى وطؤها محرماً مع رجوعها الى أهلها ، ولا تزال كذلك الى ان تعود ، فهذا أيضاً من أعظم الحرج الذى لا يوجب الله مثله ، اذ هو أعظم من ايجاب حجتين ، والله تعالى لم يوجب الا حجة واحدة .

ومن وجب عليه القضاء كالمفسد قائماً ذاك لتفريطه بافساد الحج ، ولهذا لم يجب القضاء على المحصر فى أظهر قولي العلماء لعدم التفريط ، ومن أوجب القضاء على من قائمه الحج ، فانه يوجب له لأنه مفرط عنده .

وإذا قيل فى هذه المرأة : بل تتحلل كما يتحلل المحصر ، فهذا لا يفيد سقوط الفرض عنها ، فتحتاج مع ذلك الى حجة ثانية ، ثم هي فى الثانية تخاف ما خافته فى الأولى ، مع أن المحصر لا يحل الا مع العجز الحسي ، إما بعدو ، او بمرض ، أو فقر ، أو حبس . فلما من جهة الشرع فلا يكون احد محصراً ، وكل من قدر على الوصول الى البيت لم يكن محصراً فى الشرع ، فهذه هي التقديرات التى يمكن ان تفعل : إما مقامها بمكة ، وإما رجوعها محرمة ، وإما تحللها ، وكل ذلك مما منعه الشرع فى حق مثلها .

وان قيل : ان الحج يسقط عن مثل هذه ، كما يسقط عن من لا تحج الا مع من يفجر بها ، لكون الطواف مع الحيض يحرم كالفجور .

قيل : هذا مخالف لأصول الشرع ؛ لأن الشرع مبني على قوله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وعلى قول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا امرنكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ، ومعلوم ان المرأة اذا لم يمكنها فعل شيء من فرائض الصلاة ، أو الصيام أو غيرها ، الا مع الفجور ، لم يكن لها ان تفعل ذلك ، فان الله تعالى لم يأمر عباده بأمر لا يمكن الا مع الفجور ، فان الزنا لا يباح بالضرورة ، كما يباح أكل الميتة عند الضرورة ، ولكن إذا أكرهت عليه بأن يفعل بها ، ولا تستطيع الامتناع منه ، فهذه لا فعل لها ، وان كان بالاكرام ففيه قولان هما روايتان عن أحمد :

(احداها) انه لا يباح بالاكرام ، الا الأقوال دون الأفعال .

(والثاني) وهو قول الاكثرين . أن المكروهة على الزنا ، وشرب الخمر ، معفو عنها . لقوله تعالى : (ومن يكرهن فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم) .

وأما الرجل الزاني : ففيه قولان في مذهب أحمد ، وغيره بناء على أن الاكرام هل يمنع الانتشار ، أم لا ، فأبو حنيفة وأحمد المنصوص عنه بقولان لا يكون الرجل مكرها على الزنا .

وأما اذا امكن العبد ان يفعل بعض الواجبات دون بعض ،

يؤمر بما يقدر عليه ، وما عجز عنه يبقى ساقطاً ، كما يؤمر بالصلاة عرياناً ومع النجاسة ، وإلى غير القبلة ، إذا لم يطق إلا ذلك ، وكما يجوز الطواف راكباً ومحمولاً للعذر بالنص واتفاق العلماء ، وبدون ذلك ففيه نزاع . وكما يجوز أداء الفرض للمريض قاعداً أو راكباً ، ولا يجوز ذلك في الفرض بدون العذر ، مع أن الصلاة إلى غير القبلة ، والصلاة عرياناً . وبدون الاستنجاء ، وفي الثوب النجس : حرام في الفرض والنفل ، ومع هذا فلا ينبغي يصلي الفرض مع هذه المحظورات خير من تركها ، وكذلك صلاة الخوف مع العمل الكثير ، ومع استدبار القبلة ، مع مفارقة الإمام في أثناء الصلاة ، ومع قضاء ما فاتته قبل السلام ، وغير ذلك مما لا يجوز في غير العذر .

فان قيل : الطواف مع الحيض كالصلاة مع الحيض ، والصوم مع الحيض ، وذلك لا يباح بحال .

قيل : الصوم مع الحيض لا يحتاج إليه بحال ، فان الواجب عليها شهر ، وغير رمضان يقوم مقامه ، وإذا لم يكن لها أن تؤدي الفرض مع الحيض ، فالنفل بطريق الأولى ؛ لان لها مندوحة عن ذلك بالصيام في وقت الظهر ، كما كان للمصلي المتطوع في أوقات النهي مندوحة عن ذلك بالتطوع في أوقات آخر ، فلم تكن محتاجة إلى الصوم مع الحيض بحال ، فلا تباح هذه المفسدة مع الاستغناء عنها . كما لا تباح صلاة

التطوع التي لا سبب لها في أوقات النهي ، بخلاف ذوات الاسباب فان
الراجح في الدليل من قولي العلماء : أنها تجوز لحاجته اليها ، فانه ان
لم يفعلها تعذر فعلها وفانت مصلحتها ؛ بخلاف التطوع المحض ، فانه
لا يفوت . والصوم من هذا الباب ليس لها صوم الا ويمكن فعله في
ايام الطهر ، ولهذا جاز للمستحاضة الصوم والصلاة .

وأما الصلاة : فانها لو ابيحت مع الحيض ، لم يكن الحيض مانعاً
من الصلاة بحال ، فان الحيض مما يعتاد النساء ، كما قال النبي صلى الله
عليه وسلم لعائشة : « إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » فلو أذن
لهن النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلين بالحيض . صارت الصلاة مع
الحيض كالصلاة مع الطهر .

ثم ان أيسر سائر العبادات لم يبق الحيض مانعاً ، مع ان الجنبه
والحدث الاصغر مانع ، وهذا تناقض عظيم ، وان حرم ما دون الصلاة
وأبيحت الصلاة ، كان ايضاً تناقضاً ، ولم تكن محتاجة الى الصلاة زمن
الحيض ، فان لها في الصلاة زمن الطهر — وهو اغلب أوقاتها —
ما يغنيها عن الصلاة أيام الحيض ، ولكن رخص لها فيما تحتاج اليه من التلبية
والذكر والدعاء . وقد أمرت مع ذلك بالاعتسال ، كما أمر النبي صلى
الله عليه وسلم أسماء ان تغتسل عند الاحرام لما نفست بمحمد بن ابي
بكر . وأمر ايضاً بذلك النساء مطلقاً ، وأمر عائشة حين حاضت بسرف

ان تغتسل ، وتحرم بالحج ، فأمرها بالاعتسال مع الحيض للاهلال بالحج
ورخص للحائض مع ذلك ان تلي ، وتقف بعرفة ، وتدعو وتذكر الله
ولا تغتسل ، ولا تتوضأ ، ولا يكره لها ذلك ، كما يكره للجنب لو فعل
ذلك بدون طهارة ؛ لأنها محتاجة الى ذلك ، وغسلها ووضوؤها لا يؤثران
في الحدث المستمر ، بخلاف غسلها عند الاحرام ، فانه غسل نظافة ،
كما يغتسل للجمعة .

ولهذا هل يتيمم لمثل هذه الاغسال اذا عدم الماء ؟ على قولين في
مذهب أحمد ، وكذلك هل ييمم البيت اذا تعذر غسله ؟ على قولين .
وليس هذا كغسل الجنابة ، والوضوء من الحدث . ومع هذا فلم تؤمر
بالغسل عند دخول مكة ، والوقوف بعرفة . فلما نهيت عن الصلاة
مع الحيض دون الاذكار من غير كراهة ، علم الفرق بين ما تحتاج
اليه ، وما لا تحتاج اليه .

فان قيل : سائر الأذكار تنبأ للجنب والحدث فلا حظر في ذلك .

قيل : الجنب ممنوع من قراءة القرآن ، ويكره له الاذان مع
الجنابة والخطبة ، وكذلك النوم بلا وضوء ، وكذلك فعل المناسك بلا
طهارة مع قدرته عليها ، والحدث أيضاً تستحب له الطهارة لذكر الله
تعالى ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اني كرهت أن أذكر

الله الا على طهر ، والحائض لا يستحب لها شيء من ذلك ، ولا يكره الذكر بدونه عند أحد من العلماء ، للسنة المتواترة في ذلك .

وانما تنازعوا في قراءة القرآن ، وليس في منعها من القرآن سنة اصلا ، فان قوله : « لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن » حديث ضعيف . باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، رواه اسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر . وأحاديثه عن أهل الحجاز يغلط فيها كثيراً ، وليس لهذا أصل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا حدث به عن ابن عمر ، ولا عن نافع ، ولا عن موسى بن عقبة ، أصحابهم المعروفون بنقل السنن عنهم .

وقد كان النساء يحضن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كانت القراءة محرمة عليهن كالصلاة لكان هذا مما بينه النبي صلى الله عليه وسلم لأُمَّته ، وتعلمه أمهات المؤمنين ، وكان ذلك مما ينقلونه الى الناس ، فلما لم ينقل احد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك نهياً ، لم يجوز ان يجعل حراماً ، مع العلم أنه لم ينه عن ذلك ، واذا لم ينه عنه مع كثرة الحيض في زمنه علم أنه ليس بمحرم .

وهذا كما استدللنا على ان النبي لو كان نجساً لكان يأمر الصحابة بإزالته من أبدانهم وثيابهم ؛ لأنه لا بد أن يصيب أبدان الناس وثيابهم

فى الاحتلام ، فلما لم ينقل احد عنه انه امر بازالة ذلك لا بغسل ، ولا فرك ، مع كثرة اصابة ذلك الأبدان والثياب على عهد ، وإلى يوم القيامة ، علم انه لم يأمر بذلك ، ويمتنع ان تكون إزالته واجبة ولا يأمر به ، مع عموم البلوى بذلك . كما امر بالاستنجاء من الغائط والبول والحائض بازالة دم الحيض من ثوبها .

وكذلك الوضوء من لمس النساء ، ومن النجاسات الخارجة من غير السيلين : لم يأمر المسلمين بالوضوء من ذلك ، مع كثرة ابتلائهم به ، ولو كان واجباً لكان يجب الأمر به ، وكان اذا أمر به فلا بد ان ينقله المسلمون ؛ لأنه مما تتوفر المهتم والدواعى على نقله . وأمره بالوضوء من مس الذكر ، ومما مست النار : أمر استحباب ، فهذا أولى ان لا يكون الا مستحباً ، واذا كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مضت بأنه يرخص للحائض فيما لا يرخص فيه للجنب ، لأجل حاجتها إلى ذلك ، لعدم امكان تطهرها ، وانه انما حرم عليها مالا تحتاج اليه ، فمنعت منه كما منعت من الصوم ؛ لأجل حدث الحيض ، وعدم احتياجها الى الصوم ، ومنعت من الصلاة بطريق الأولى ؛ لاعتياضها عن صلاة الحيض بالصلاة بالطهر ، فهي التى منعت من الطواف اذا امكنها ان تطوف مع الطهر ؛ لأن الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه ، وليس كالصلاة من كل الوجوه .

والحديث الذي رواه النسائي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الطواف بالبيت صلاة ، الا ان الله أباح فيه الكلام ، فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير » قد قيل : انه من كلام ابن عباس . وسواء كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، أو كلام ابن عباس ، ليس معناه أنه نوع من الصلاة كصلاة الجمعة ، والاستسقاء ، والكسوف ، فان الله قد فرق بين الصلاة والطواف بقوله تعالى : (وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) . وقد تكلم العلماء : أيما أفضل للقادم : الصلاة ؟ أو الطواف ؟ وأجمع العلماء على أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت ، وصلى خلف المقام ركعتين .

والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وسائر العلماء بالفرق بين مسمى الصلاة ، ومسمى الطواف متواترة ، فلا يجوز ان يجعل نوعا من الصلاة ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « الصلاة مفتاحها الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » والطواف ليس تحريمه . التكبير ، وتحليله التسليم ، وقد تنازع السلف ومن بعدهم في وجوب الوضوء من الحدث له ، والوضوء للصلاة معلوم بالاضطرار من دين الاسلام ، ومن أنكره فهو كافر ، ولم ينقل شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم في وجوب الوضوء له ، ومنع الحائض لا يستلزم

منع المحدث . وتنازع العلماء في الطهارة من الحيض : هل هي واجبة فيه ؟ أو شرط فيه ؟ على قولين فيه ، ولم يتنازعوا في الطهارة للصلاة أنها شرط فيها ، وأيضاً فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة الا بأتم القرآن » والقراءة فيه ليست واجبة باتفاق العلماء ، بل في كراهتها قولان للعلماء .

وأيضاً فانه قد قال : « ان الله يحدث من أمره ما شاء ، ومما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » فنهى عن الكلام في الصلاة مطلقاً . والطواف يجوز فيه من الكلام ما لا يجوز في غيره ، وبهذا يظهر الفرق بينه وبين صلاة الجنازة ، فان لها تحريماً وتحليلاً ، ونهى فيها عن الكلام ، وتصلى بإمام وصفوف ، وهذا كله متفق عليه ، والقراءة فيها سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا أصح قول العلماء .

وأما « سجود التلاوة » : فقد تنازع العلماء هل هو من الصلاة التي تشترط لها الطهارة مع انه سجود ، وهو أعظم أركان الصلاة الفعلية ، ولا يتكلم في حال سجوده ، بل يكبر اذا سجد ، واذا رفع ، ويسلم أيضاً في أحد قولي العلماء ، هذا عند من يسلم ان السجود المجرد كسجود التلاوة تجب له الطهارة ، ومن منع ذلك قال : انه يجوز بدون الوضوء ، وقال : ان السجود المجرد لا يدخل في مسمى الصلاة وانما مسمى الصلاة ماله تحريم وتحليل . وهذا السجود لم يرو عن

النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر له بالطهارة ، بل ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قرأ « سورة التجم » سجد معه المسلمون ، والمشركون ، والجن ، والانس . وسجد سحرة فرعون على غير طهارة ، وثبت عن ابن عمر انه سجد للتلاوة على غير وضوء ، ولم يرو عن أحد من الصحابة انه أوجب فيه الطهارة ، وكذلك لم يرو أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سلم فيه ، وأكثر السلف على انه لا يسلم فيه ، وهو احدى الروايتين عن أحمد ، وذكر أنه لم يسمع في التسليم أثرا . ومن قال فيه تسليم ، فقد أثبتته بالقياس الفاسد ، حيث جعله صلاة ، وهو موضع النع .

« صلاة الجنابة » قد ذهب بعضهم الى أنه لا يشترط لها الطهارة لكن هذا قول ضعيف ، فان لها تحريما وتحليلا ، فهي صلاة ، وليس الطواف مثل شيء من ذلك ، ولا الحائض محتاجة الى ذلك ، فانها اذا لم تصل فرض العين ففرض الكفاية والنفل أولى ، ودعاؤها للميت واستغفارها له يحصل المقصود بحسب الامكان ، كما أن شهودها العيد ، وذكر الله تعالى مع المسلمين يحصل المقصود بحسب الامكان .

والطواف وان كان له مزية على سائر المناسك بنفسه ، ولكونه في المسجد ، وبأن الطواف شرع منفرداً بنفسه ، وشرع في العمرة ،

وشرع في الحج . وأما الاحرام والسعى بين الصفا والمروة ، والحلق فلا يشرع الا في حج أو عمرة ، وأما سائر المناسك من الوقوف بعرفة ومزدلفة ورمي الجمار فلا يشرع الا في الحج ، فهذا يدل على أن الله عز وجل يسره للناس ، وجعل لهم التقرب به مع الاحلال والاحرام في النسكين ، وفي غيرها ، فلم يوجب فيه ما أوجبه في الصلاة ، ولا حرم فيه ما حرمه في الصلاة . فعلم ان أمر الصلاة أعظم : فلا يجعل مثل الصلاة .

ومن قال من العلماء : إن طواف أهل الآفاق أفضل من الصلاة بالمسجد ، فاعلم ذلك لان الصلاة تمكثهم في سائر الامصار ، بخلاف الطواف ، فانه لا يمكن الا بمكة ، والعمل المفضول في مكانه وزمانه يقدم على الفاضل لا لأن جنسه أفضل ، كما يقدم الدعاء في آخر الصلاة على الذكر والقراءة ويقدم الذكر في الركوع والسجود على القراءة ، لان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نهيت أن اقرأ القرآن راكعاً وساجداً » ، وكما تقدم القراءة والذكر والدعاء في أوقات النهي ، وكما تقدم اجابة المؤذن على الصلاة . والقراءة : لان هذا يفوت وذلك لا يفوت ، وكما اذا اجتمع صلاة الكسوف وغيرها ، قدم ما يخاف قوائمه ، فالطواف قدم لانه يفوت الآفاق اذا خرج ، فقدم ذلك لا لأن جنسه أفضل من جنس الصلاة بل ولا مثلها ، فان هذا لا

يقوله أحد ، والحج كله لا يقاس بالصلاة التي هي عمود الدين ، فكيف يقاس بها بعض أفعاله وإنما فرض الله الحج على كل مسلم مرة في العمر ، ولم يوجب شيئاً من أعماله مرتين ، بل إنما فرض طوافاً واحداً ، ووقوفاً واحداً .

وكذلك السعي عن أحد في أنص الروايتين عنه لا يوجب على المتمتع الا سعيّاً واحداً ، إما قبل التعريف ، وإما بعده بعد الطواف ، ولهذا قال أكثر العلماء ان العمرة لا تجب ، كما هو مذهب مالك وأبي حنيفة ، وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد ، وهو الأظهر في الدليل . فان الله لم يوجب الا حج البيت ، لم يوجب العمرة ، ولكن أوجب اتمام الحج والعمرة على من يشرع فيها ، لأن العمرة هي الحج الأصغر ، فيجب اتمامها كما يجب اتمام الحج التطوع ، والله لم يوجب إلا مسمى الحج ، لم يوجب حجين أكبر وأصغر ، والمسمى يحصل بالحج الأكبر ، وهو المفهوم من اسم الحج عند الاطلاق ، فلا يجب غير ذلك ، وليس في أعمال العمرة قدر زائد على أعمال الحج ، فلو وجبت لم يجب الا عمل واحد مرتين ، وهذا خلاف ما أوجبه الله في الحج .

والمقصود هنا : أن الحج إذا لم يجب إلا مرة واحدة ، فكيف يقاس بما يجب في اليوم واللييلة خمس مرات .

وهذا مما يفرق بين طواف الحائض ، وصلاة الحائض ، فانها تحتاج الى الطواف الذي هو فرض عليها مرة في العمر ، وقد تكلفت السفر الطويل ، وحملت الابل أثنائها الى بلد لم يكن الناس بالغيه إلا بشق الأنفس . فأين حاجة هذه الى الطواف من حاجتها الى الصلاة التي تستغنى عنها زمن الحيض بما تفعله زمن الطهر ؟! وقد تقدم ان الحائض لم تمنع من القراءة لحاجتها اليها ، وحاجتها الى هذا الطواف أعظم .

وإذا قال القائل : القرآن تقرأه مع الحدث الأصغر ، والطواف يجب له الطهارة . قيل له : هذا فيه نزاع معروف عن السلف ، والخلف فلا بد لك من حجة على وجوب الطهارة الصغرى في الطواف . والاحتجاج بقوله : « الطواف بالبيت صلاة » حجة ضعيفة ، فان غايته ان يشبه بالصلاة في بعض الأحكام ، وليس المشبه كالشبه به من كل وجه ، وانما أراد أنه كالصلاة في اجتناب المحظورات التي تحرم خارج الصلاة ، فأما ما يبطل الصلاة ، وهو الكلام والأكل والشرب والعمل الكثير فليس شيء من هذا مبطلا للطواف ، وان كره فيه إذا لم يكن به حاجة اليه ، فانه يشغل عن مقصوده ، كما يكره مثل ذلك عند القراءة والدعاء والذكر . وهذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « العبد في صلاة ما دام ينتظر الصلاة » وقوله : « إذا خرج احدكم الى المسجد فلا يشبك بين أصابعه ، فانه في صلاة » .

ولهذا قال « إلا أن الله أباح لكم فيه الكلام » ومعلوم أنه يباح فيه الأكل والشرب ، وهذه محظورات الصلاة التي تبطلها : الأكل ، والشرب ، والعمل الكثير ، ولا يبطل شيء من ذلك الطواف ، بل غاية أنه يكره فيه لغير حاجة ، كما يكره العبث في الصلاة ، ولو قطع الطواف لصلاة مكتوبة ، أو جنازة أقيمت بنى على طوافه . والصلاة لا تقطع لمثل ذلك ، فليست محظورات الصلاة محظورة فيه ، ولا واجبات الصلاة واجبات فيه ، كالتحليل والتحریم ، فكيف يقال : إنه مثل الصلاة فيما يجب لها ويحرم فيها ؟ ! فمن أوجب له الطهارة الصغرى ، فلا بد له من دليل شرعي ، وما أعلم ما يوجب ذلك .

ثم تدبرت وتبين لي أن طهارة الحدث لا تشتترط في الطواف ، ولا تجب فيه بلا ريب ، ولكن تستحب فيه الطهارة الصغرى ، فإن الأدلة الشرعية إنما تدل على عدم وجوبها فيه ، وليس في الشريعة ما يدل على وجوب الطهارة الصغرى فيه ، وحينئذ فلا نسلم أن جنس الطواف أفضل من جنس قراءة القرآن ، بل جنس القراءة أفضل منه ، فانها أفضل ما في الصلاة من الأقوال ، والسجود أفضل ما فيها من الأفعال ، والطواف ليس فيه ذكر مفروض .

وإذا قيل : الطواف قد فرض بعضه ، قيل له قد فرضت القراءة في كل صلاة ، فلا تصح صلاة إلا بقراءة ، فكيف يقاس الطواف

بالصلاة . وإذا كانت القراءة أفضل . وهي تجوز للحائض مع حاجتها إليها في أظهر قولي العلماء ، فالطواف أولى أن يجوز مع الحاجة .

وإذا قيل : أتم تسلمون أن الطواف في الأصل محظور على الحائض وإنما يباح للضرورة . قيل : من علل بالمسجد فلا يسلم أن نفس فعله محظور لنفسه ، ومن سلم ذلك يقول : وكذلك من القرآن ما هو محظور على الحائض ، وهو القراءة في الصلاة ، وكذلك في غير الصلاة لغير حاجة يحرمها أكثر العلماء ، وإنما أيسر للحاجة ، فإذا أيسر للحاجة فالطواف أولى .

ثم مس المصحف بشرط له الطهارة الكبرى والصغرى عند جماهير العلماء ، وكما دل عليه الكتاب والسنة ، وهو ثابت عن سلمان وسعد وغيرهم من الصحابة ، وحرمة المصحف أعظم من حرمة المساجد ، ومع هذا إذا اضطر الجنب والمحدث والحائض إلى مسه مسه ، فإذا اضطر إلى الطواف الذي لم يقم دليل شرعي على وجوب الطهارة فيه مطلقا كان أولى بالجواز .

فإذا قيل : الطواف منه ما هو واجب . قيل : ومس المصحف قد يجب في بعض الأحوال ، إذا احتيج إليه لصيافته الواجبة ، والقراءة الواجبة ، أو الحمل الواجب ، إذا لم يمكن أداء الواجب إلا بمسه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « الحائض تقضي المناسك كلها إلا

الطواف بالبيت « من جنس قوله : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا
 أحدث حتى يتوضأ » وقوله : « لا يقبل الله صلاة حائض الا بنحوار »
 وقوله صلى الله عليه وسلم : « لأحل المسجد لجنب ولا حائض » .
 بل اشتراط الوضوء في الصلاة ، وخمار المرأة في الصلاة ، ومنع الصلاة
 بدون ذلك أعظم من منع الطواف مع الحيض ، وإذا كان قد حرم
 المسجد على الجنب والحائض ، ورخص للحائض أن تساوله الحجرة من
 المسجد ، وقال لها : « ان حيضتك ليست في يدك » تبين ان الحيضة
 في الفرج ، والفرج لا ينال المسجد ، وهذه العلة تقتضي إباحته للحائض
 مطلقاً ، لكن إذا كان قد قال : « لأحل المسجد لجنب ولا حائض »
 فلا بد من الجمع بين ذلك ، والايان بكل ما جاء من عند الله ، وإذا
 لم يكن احدهما ناسخاً للآخر ، فهذا عام مجمل ، وهذا خاص فيه إباحة
 المرور ، وهو مستثنى من ذلك التحريم ، مع انه لا ضرورة اليه ،
 فإباحة الطواف للضرورة لا تنافي تحريمه بذلك النص ، كإباحة الصلاة
 للمرأة بلا خمار للضرورة ، وإباحة الصلاة بلا وضوء للضرورة
 بالتيمم ؛ بل وبلا وضوء ولا نيم للضرورة ، كما فعل الصحابة لما فقدوا
 الماء قبل نزول الآية ، وكإباحة الصلاة بلا قراءة للضرورة ، مع قوله :
 « لا صلاة إلا بأمر القرآن » . وكإباحة الصلاة والطواف مع النجاسة للضرورة مع
 قوله : « حتى تم اقرصيه ثم صلى فيه » وإباحة الصلاة على المكان النجس
 للضرورة مع قوله : « جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً » بل

محريم الدم ولحم الخنزير أعظم الأمور ، وقد أبيع للضرورة .

والذي جاءت به السنة أن الطواف عبادة متوسطة بين الصلاة ، وبين سائر الناسك ، فهو أفضل من غيره لئله الحائض عنه ، فالصلاة اكمل منه ، وذلك لأنه يشبه الصلاة أكثر من غيره ، ولأنه مختص بالمسجد ، فلهاتين الحرمتين منعت منه الحائض ، ولم تأت سنة تمنع المحدث منه ، وما لم يحرم على المحدث فلا يحرم على الحائض مع الضرورة بطريق الأولى والأخرى ، كقراءة القرآن ، وكالاغتكاف في المسجد ، ولو حرم عليها مع الحدث فلا يلزم تحريم ذلك مع الضرورة كمس المصحف وغيره . ومن جعل حكم الطواف مثل حكم الصلاة فيما يجب ويحرم فقد خالف النص والاجماع .

وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع ، وإنما الحجة النص والاجماع ، ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء ؛ فان أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية ، لا يحتج بها على الأدلة الشرعية . ومن تربى على مذهب قد تعودوا واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الايمان به وبين ما قاله بعض العلماء ، ويتعسر أو يتعذر إقامة الحجة عليه ، ومن كان لا يفرق بين هذا وهذا لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء ،

وانما هو من المقلدة الناقلين لأقوال غيرهم ، مثل المحدث عن غيره .
والشاهد على غيره لا يكون حاكما ، والناقل المجرد يكون حاكياً لا مفتياً .
ولا يحتمل حال هذه المرأة الا تلك الأمور الثلاثة ، أو هذا القول ،
أو أن يقال طواف الافاضة قبل الوقوف يحزىء اذا تعذر الطواف
بعده ، كما يذكر ذلك قولاً في مذهب مالك ، فيمن نسي طواف
الافاضة حتى عاد الى بلده أنه يحزته طواف القدوم ، هذا مع أنه ليس
لها فيه فرج ، فانها قد يمتد بها الحيض من حين تدخل مكة إلى ان
يخرج الحاج .

وفيه أيضاً تقديم الطواف قبل وقته الثابت بالكتاب والسنة
والاجماع . والمناسك قبل وقتها لا تجزىء . وإذا دار الأمر بين ان تطوف
طواف الافاضة مع الحدث ، وبين ان لا تطوفه ، كان أن تطوفه مع
الحدث أولى ، فان في اشتراط الطهارة نزاعاً معروفاً وكثير من العلماء
كأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه يقولون : انها في حال
القدرة على الطهارة إذا طافت مع الحيض أجزأها ، وعليها دم ، مع
قولهم إنها تأثم بذلك ، ولو طافت قبل التعريف لم يحزها ، وهذا
القول مشهور معروف . فتبين لك ان الطواف مع الحيض أولى من الطواف
قبل الوقت . وأصحاب هذا القول يقولون : ان الطهارة واجبة فيها لا شرط
فيها ، والواجبات كلها تسقط بالعجز ، ولهذا كان قول أبي حنيفة وغيره

من العلماء إن كل ما يجب في حال دون حال فليس بفرض ، وإنما الفرض ما يجب على كل أحد في كل حال .

ولهذا قالوا : إن طواف الوداع لما أسقطه النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائض دل على أنه ليس بركن ؛ بل يجبره دم . وكذلك المبيت بمنى لما أسقطه عن أهل السقاية دل على أنه ليس بفرض ؛ بل هو واجب يجبره دم . وكذلك الرمي لما جوز فيه للرعاة وأهل السقاية التأخير من وقت إلى وقت دل ذلك على أن فعله في ذلك الوقت ليس بفرض . وكذلك لما رخص للضعفة أن يفيضوا من جمع بليل دل على أن الوقوف بمزدلفة بعد الفجر ليس بفرض بل هو واجب يجبره الدم . فهذا حجة لهؤلاء العلماء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم ، وقد ذكرها أصحاب أبي حنيفة كالطحاوي وغيره .

فإذا كان قولهم إن الطهارة ليست فرضاً في الطواف وشرطاً فيه بل هي واجبة تجبر بدم دل ذلك على أنها لا تجب على كل أحد في كل حال ، وإنما أوجب على كل أحد في كل حال إنما هو فرض عندم لا بد من فعله لا يجبر بدم .

وحينئذ فإذا كانت الطهارة واجبة في حال دون حال سقطت مع العجز ، كما سقط سائر الواجبات مع العجز ، كطواف الوداع ، وكما يباح

للمحرم ما يحتاج اليه الناس من حاجة عامة كالسراويل ، والحفنين ، فلا فدية عند أكثر العلماء كالشافعي ، وأحمد ، وسائر فقهاء الحديث ، بخلاف ما يحتاج اليه في بعض الاحوال ، فانه لا يساح الا مع الفدية ، وأبو حنيفة يوجب الفدية في الجميع . وحينئذ فهذه المحتاجة الى الطواف أكثر ما يقال إنه يلزمها دم ، كما هو قول أبي حنيفة ، وأحد القولين في مذهب أحمد . فان الدم يلزمها بدون العذر ، على قول من يجعل الطهارة واجبة ، وأما مع العجز فاذا قيل بوجوب ذلك فهذا غاية ما يقال فيها . والأقيس انه لا دم عليها عند الضرورة . وأما ان يجعل هذا واجبا يجبره دم ، ويقال : انه لا يسقط للضرورة ، فهذا خلاف أصول الشريعة .

وقد تبين بهذا ان المضطرة الى الطواف مع الحيض لما كان في علماء المسلمين من يفتيها بالاجزاء مع الدم وان لم تكن مضطرة . لم تكن الأمة مجمعة على انه لا يجزئها الا الطواف مع الطهر مطلقا ، وحينئذ فليس مع المنازع القائل بذلك لانص ولا اجماع ولا قياس ، وقد بينا أن هذا القول مستلزم لجواز ذلك عند الحاجة ، وأن العلماء اختلفوا في طهارة الحدث هل هي واجبة عليها ؟ وأن قول النفاة للوجوب أظهر . فلم تجمع الامة على وجوب الطهارة مطلقا ، ولا على ان شيئا من الطهارة شرط في الطواف .

وأما الذي لا أعلم فيه نزاعا أنه ليس لها ان تطوف مع الحيض اذا

كانت قادرة على الطواف مع الطهر ، فما أعلم منازعا أن ذلك يحرم عليها وتأثم به ، وتنازعوا في إجزائه : فمذهب أبي حنيفة يجزئها ذلك ، وهو قول في مذهب أحمد ، فإن أحمد نص في رواية على أن الجنب إذا طاف ناسيا اجزأه ذلك ، فمن أصحابه من قصر ذلك على حال النسيان ، ومنهم من قال هذا يدل على أن الطهارة ليست فرضا ، إذ لو كانت فرضا لما سقطت بالنسيان ؛ لأنها من باب الأمور به لا من باب المنهي عنه كطهارة الحدث في الصلاة ؛ بخلاف اجتناب النجاسة في الصلاة ، فإن ظاهر مذهب أحمد أنه إذا صلى ناسيا لها أو جاهلا بها لا بعيد . لأن ذلك من باب المنهي عنه ، فاذا فعله ناسيا أو جاهلا به لم يكن عليه آثم فيكون وجوده كعدمه .

ثم إن من أصحابه من قال هذا يدل على أن الطهارة في الطواف ليست عنده ركنا على هذه الرواية ، بل واجبة تجبر بدم ، وحكى هؤلاء في صحة طواف الحائض روايتين .

أحداها : لا يصح ، والثانية : يصح وتجبره بدم . ومن ذكر هذا أبو البركات وغيره ، وكذلك صرح غير واحد منهم بأن هذا النزاع في الطهارة من الحيض والجنابة كمذهب أبي حنيفة . فعلى هذا القول تسقط بالعجز كسائر الواجبات :

وذكر آخرون من أصحابه عنه ثلاث روايات : رواية يجرئه الطواف مع الجنابة ناسيا ولا دم عليه . ورواية أن عليه دما . ورواية انه لا يجرئه ذلك ، وبعض الناس يظن ان النزاع في مذهب أحمد انما هو في الجنب والمحدث ، دون الحائض ، وليس الامر كذلك . بل صرح غير واحد من أصحابه بان النزاع في الحائض وغيرها ، وكلام أحمد يدل على ذلك وتبين انه كان متوقفا في طواف الحائض ، وفي طواف الجنب ، وكان يذكر أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم في ذلك ، فذكر أبو بكر عبد العزيز في « الشافي » عن الميموني قال : قلت لأحمد : من سعى وطاف طواف الواجب على غير طهارة ، ثم واقع أهله فقال : هذه مسألة الناس فيها مختلفون ، وذكر قول ابن عمر ، وما يقول عطاء ، وما يسهل فيه ، وما يقول الحسن ، وأمر عائشة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم حين حاضت : « افعلي ما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوفي بالبيت ، إن هذا أمر قد كتبه الله على بنات آدم » فقد بليت به نزل بها ليس من قبلها . قال الميموني : قلت : فمن الناس من يقول عليه الحج فقال : نعم كذلك أكثر علمي ، ومن الناس من يذهب الى أن عليه دما ؟ قال أبو عبد الله أولا وآخرأ هي مسألة مشبهة فيها نظر ، دعني حتى أنظر فيها . ومن الناس من يقول : وان رجع الى بلده يرجع حتى يطوف . قلت : والنسيان قال : والنسيان أهون حكما بكثير ؟ يريد أهون ممن يطوف على غير طهارة متعمداً .

قال أبو بكر عبد العزيز : قد بينا أمر الطواف باليت في أحكام الطواف على قولين ، بمعنى لاحد . أحد القولين : اذا طاف الرجل وهو غير طاهر أن الطواف يجزئ عنه اذا كان ناسياً . والقول الآخر : أنه لا يجزئه حتى يكون طاهراً ، فان وطئ وقد طاف غير طاهر ناسياً فعلى قولين : مثل قوله في الطواف ، فمن أجاز الطواف غير طاهر قال تم حجه ، ومن لم يجزه الا طاهراً رده من أي الموضع ذكر حتى يطوف . قال : وبهذا أقول .

فأبو بكر وغيره من أصحاب أحمد يقولون في إحدى الروايتين يجزئه مع العذر ، ولا دم عليه ، وكلام أحمد بين في هذا . وجواب أحمد المذكور يبين أن النزاع عنده في طواف الحائض وغيره .

وقد ذكر عن ابن عمر وعطاء وغيرهما التسهيل في هذا . ومما نقل عن عطاء في ذلك ان المرأة اذا حاضت في أثناء الطواف ، فانها تتم طوافها ، وهذا صريح عن عطاء أن الطهارة من الحيض ليست شرطاً ، وقوله : مما اعتد به أحمد ، وذكر حديث عائشة ، وأن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ان هذا أمر كتبه الله على بنات آدم » يبين انه أمر بليت به نزل عليها ليس من قبلها فهي معذورة في ذلك .

ولهذا تعذر اذا حاضت وهي معتكفة فلا يبطل اعتكافها ، بل

تقيم في رحبة المسجد ، وإن اضطرت إلى المقام في المسجد أقامت به ، وكذلك إذا حاضت في صوم الشهرين لم ينقطع التتابع باتفاق العلماء . وهذا يقتضي أنها تشهد المناسك بلا كراهة ، وتشهد العيد مع المسلمين بلا كراهة ، وتدعو وتذكر الله ، والجنب يكره له ذلك ، لأنه قادر على الطهارة ، وهذه عاجزة عنها فهي معذورة ، كما عذرنا من جوز لها القراءة ، بخلاف الجنب الذي يمكنه الطهارة ، فالحائض أحق بأن تعذر من الجنب الذي طاف مع الجنابة ، فإن ذلك يمكنه الطهارة ، وهذه تعجز عن الطهارة ، وعذرنا بالعجز والضرورة أولى من عذر الجنب بالنسيان ، فإن الناسي لما أمر بها في الصلاة يؤمر بها إذا ذكرها ، وكذلك من نسي الطهارة للصلاة فعليه أن يتطهر ويصلي إذا ذكر ؛ بخلاف العاجز عن الشرط : مثل من يعجز عن الطهارة بالماء فانها تسقط عنه ، وكذلك العاجز عن سائر أركان الصلاة : كالعاجز عن القراءة والقيام ، وعن تكميل الركوع والسجود ، وعن استقبال القبلة فإن هذا يسقط عنه كل ما عجز عنه ، ولم يوجب الله على أحد ما يعجز عنه من واجبات العبادات .

فهذه إذا لم يمكنها الطواف على الطهارة ، سقط عنها ما تعجز عنه ، ولا يسقط عنها الطواف الذي تقدر عليه بعجزها عما هو ركن فيه أو واجب ، كما في الصلاة وغيرها ، وقد قال الله تعالى : (فاتقوا

الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهذه لا تستطيع الا هذا ، وقد اتقت الله ما استطاعت ، فليس عليها غير ذلك .

ومعلوم ان الذي طاف على غير طهارة متعمداً آثم ، وقد ذكر أحد القولين : هل عليه دم ؟ أم يرجع فيطوف ؟ وذكر النزاع في ذلك ، وكلامه يبين في أن توقفه في الطائف على غير طهارة يتناول الحائض والجنب مع التعمد ، ويبين ان أمر الناسي أهون بكثير ، والعاجز عن الطهارة أعذر من الناسي .

وقال ابو بكر عبد العزيز في « الشافى » : (باب في الطواف بالبيت غير طاهر) قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب : ولا يطوف بالبيت أحد الا طاهراً ، والتطوع أيسر ، ولا يقف مشاهد الحج إلا طاهراً . وقال في رواية محمد بن الحكم : اذا طاف طواف الزيارة وهو ناس لطهارته حتى رجع فانه لا شيء عليه ، وأختار له ان يطوف وهو طاهر ، وان وطىء فحجه ماض ، ولا شيء عليه .

فهذا النص من احمد صريح بأن الطهارة ليست شرطاً ، وأنه لا شيء عليه إذا طاف ناسياً لطهارته ، لادم ولا غيره ، وانه إذا وطىء بعد ذلك فحجه ماض ، ولا شيء عليه ، كما أنه لما فرق بين التطوع

وغيره في الطهارة ، فأمر بالطهارة فيه . وفي سائر المناسك ، دل ذلك على ان الطهارة ليست شرطاً عنده ، فقطع هنا بأنه لا شيء عليه مع النسيان . وقال في رواية أبي طالب ايضاً : إذا طاف بالبيت وهو غير طاهر يتوضأ ويبعد الطواف ، وإذا طاف وهو جنب فانه يغتسل ويبعد الطواف . وقال في رواية أبي داود : حدثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء اذا طاف على غير وضوء فليعد طوافه . وقال أبو بكر عبد العزيز : (باب في الطواف في الثوب النجس) قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب : وإذا طاف رجل في ثوب نجس ، فان الحسن كان يكره ان يفعل ذلك ، ولا ينبغي له أن يطوف الا في ثوب طاهر .

وهذا الكلام من أحمد يبين انه ليس الطواف عنده كالصلاة في شروطها ، فان غاية ما ذكر في الطواف في الثوب النجس أن الحسن كره ذلك ، وقال لا ينبغي له أن يطوف الا في ثوب طاهر . ومثل هذه العبارة تقال في المستحب المؤكد ، وهذا بخلاف الطهارة في الصلاة . ومذهب أبي حنيفة وغيره أنه إذا طاف وعليه نجاسة صح طوافه ، ولا شيء عليه .

وبالجملة هل يشترط للطواف شروط الصلاة ؟ على قولين في مذهب أحمد ، وغيره :

أحدهما : يشترط ، كقول مالك ، والشافعي ، وغيرها .

والثاني : لا يشترط ، وهذا قول اكثر السلف ، وهو مذهب أبي حنيفة : وغيره ، وهذا القول هو الصواب ، فان المشترطين في الطواف كشروط الصلاة ليس معهم حجة الا قوله صلى الله عليه وسلم : « الطواف بالبيت صلاة » وهذا لو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم فيه حجة ، كما تقدم . والأدلة الشرعية تدل على خلاف ذلك . فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب على الطائفتين طهارة ولا اجتناب نجاسة ، بل قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » والطواف ليس كذلك ، والطواف لا يجب فيه ما يجب في الصلاة ، ولا يحرم فيه ما يحرم في الصلاة ، فبطل ان يكون مثلها .

وقد ذكروا من القياس أنها عبادة متعلقة بالبيت فكانت الطهارة وغيرها شرطاً فيها كالصلاة ، وهذا القياس فاسد ، فانه يقال : لا نسلم ان العلة في الأصل كونها متعلقة بالبيت ، ولم يذكروا دليلاً على ذلك . والقياس الصحيح ما بين فيه ان المشترك بين الأصل والفرع هو علة الحكم أو دليل العلة .

وأيضاً فالطهارة انما وجبت لكونها صلاة ، سواء تعلقت بالبيت أو لم تتعلق ، ألا ترى أنهم لما كانوا يصلون الى الصخرة كانت الطهارة أيضاً شرطاً فيها ، ولم تكن متعلقة بالبيت ، وكذلك ايضاً اذا صلى .

الى غير القبلة كما يصلي المتطوع في السفر ، وكعلاة الخوف راكبا ، فان الطهارة شرط وليست متعلقة بالبيت .

وأيضاً فالنظر الى البيت عبادة متعلقة بالبيت ، ولا يشترط له الطهارة ولا غيرها . ثم هناك عبادة من شرطها المسجد ، ولم تكن الطهارة شرطاً فيها كالاعتكاف ، وقد قال تعالى : (وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) فليس إلحاق الطائف بالراكع الساجد بأولى من إلحاقه بالعاكف ، بل بالعاكف أشبه ، لأن المسجد شرط في الطواف والعكوف ، وليس شرطاً في الصلاة .

فان قيل : الطائف لا بد أن يصلي الركعتين بعد الطواف ، والصلاة لا تكون الا بطهارة . قيل : وجوب ركعتي الطواف فيه نزاع ، وإذا قدر وجوبها لم تجب فيها الموالاة ، وليس اتصالها بالطواف بأعظم من اتصال الصلاة بالخطبة يوم الجمعة . ومعلوم انه لو خطب محدثاً ، ثم توضأ ، وصلى الجمعة جاز ، فلأن يجوز أن يطوف محدثاً ثم يتوضأ ويصلي الركعتين بطريق الأولى ، وهذا كثير ما يبتلى به الانسان اذا نسي الطهارة في الخطبة والطواف فانه يجوز له أن يتطهر ويصلي ، وقد نص على انه اذا خطب وهو جنب جاز .

وإذا تبين أن الطهارة ليست شرطاً : يبقى الأمر دائراً بين ان

تكون واجبة ، وبين ان تكون سنة ، وهما قولان للسلف ، وهما قولان في مذهب احمد وغيره ، وفي مذهب أبي حنيفة ؛ لكن من يقول هي سنة من اصحاب أبي حنيفة يقول : مع ذلك عليها دم . وأما أحمد فانه يقول : لا شيء عليها ، لادم ولا غيره ، كما صرح به فيمن طاف جنباً وهو ناس ، فاذا طافت حائضاً مع التعمد توجه القول بوجوب الدم عليها .

وأما مع العجز فهنا غاية ما يقال : ان عليها دماً ، والأشبه انه لا يجب الدم ؛ لأن هذا واجب تؤمر به مع القدرة لامع العجز ؛ فان لزوم الدم انما يجب بترك مأمور ، وهي لم تترك مأموراً في هذه الحالة ، ولم تفعل محظوراً من محظورات الاحرام ، وهذا ليس من محظورات الاحرام ؛ فان الطواف يفعله الحلال والحرام ، فصار الحظر هنا من جنس حظر اللبس في المسجد ، واعتكاف الحائض في المسجد ، أو مس المصحف ، أو قراءة القرآن ، وهذا يجوز للحاجة بلا دم ، وطواف الاقافة انما يجوز بعد التحلل الأول ، وهي حينئذ يباح لها المحظورات إلا الجماع .

فان قيل : لو كان طوافها مع الحيض ممكناً أمرت بطواف القدوم وطواف الوداع . والنبي صلى الله عليه وسلم أسقط طواف الوداع عن الحائض ، وأمر عائشة لما قدمت وهي متمتع فحاضت أن تدع أفعال

العمرة ، وتحرم بالحج ، فعلم أنه لا يمكنها الطواف .

قيل : الطواف مع الحيض محذور لحرمة المسجد ، أو للطواف ، أو لهما . والمحظورات لا تنبأ الا حال الضرورة ، ولا ضرورة بها الى طواف الوداع ، فان ذلك ليس من الحج . ولهذا لا يودع المقيم بمكة ، وانما يودع المسافر عنها ، فيكون آخر عهده بالبيت . وكذلك طواف القدوم ليست مضطرة اليه ، بل لو قدم الحاج وقد ضاق الوقت عليه بدأ بعرفة ، ولم يطف للقدوم ، فهو ان أمر بها القادر عليها إما أمر إيجاب فيها ، أو في أحدهما ، أو استحباب . فان للعلماء في ذلك أقوالاً . وليس واحد منها ركناً يجب على كل حاج بالسنة الثابتة باتفاق العلماء ؛ بخلاف طواف الفرض فانها مضطرة اليه ؛ لأنه لا حج الا به ، وهذا كما يباح لها دخول المسجد للضرورة ، ولا تدخله لصلاة ، ولا اعتكاف وان كان مندوراً ؛ بل المعتكفة اذا حاضت خرجت من المسجد ، وانصبت لها قبة في فئانه .

وهذا أيضاً يدل على أن منع الحائض من الطواف كمنعها من الاعتكاف فيه لحرمة المسجد ، والا فالحيض لا يبطل اعتكافها ؛ لأنها مضطرة اليه ، بل انما تمنع من المسجد ، لا من الاعتكاف ، فانها ليست مضطرة الى ان تقيم في المسجد ، ولو أيسر لها ذلك مع دوام الحيض لكان في ذلك إباحة المسجد للحيض . وأما الطواف فلا يمكن إلا في المسجد

الحرام ، فانه مختص ببقعة معينة ، ليس كالاغتكاف ، فان المعتكف يخرج من المسجد لما لا بد منه : كقضاء الحاجة ، والأكل والشرب ، وهو معتكف في حال خروجه من المسجد ، ليس له في تلك الحال أن يباشر النساء ، وهو كما قال الله تعالى : (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) . وقوله : (في المساجد) يتعلق بقوله : (عاكفون) ، لا بقوله : (تباشروهن) . فان المباشرة في المسجد لا تجوز للمعتكف . ولا لغيره ، بل المعتكف في المسجد ليس له ان يباشر إذا خرج منه لما لا بد منه .

فلما كان هذا يشبه الاعتكاف ، والحائض تخرج لما لا بد لها منه ، فلم يقطع الحيض اعتكافها ، وقد جمع سبحانه بين العكوف والطواف والصلاة في الأمر بتطهير بيته ، بقوله : (وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) فمنعه من الحيض من تمام طهارته ، والطواف كالعكوف ، لا كالصلاة ، فان الصلاة تنباح في جميع الأرض لا تختص بمسجد ، ويجب لها ويحرم فيها ما لا يحرم في اعتكاف ولا طواف .

وحقيقة الأمر : ان الطواف عبادة من العبادات التي يفعلها الحلال والحرام ، لا تختص بالاحرام ، ولهذا كان طواف الفرض إنما يجب بعد التحلل الأول ، فيطوف الحاج الطواف المذكور في قوله تعالى :

(ثم ليقضوا نفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) . فيطوف الحجاج وهم حلال قد قضا حجههم ، ولم يبق عليهم محرم الا النساء ، ولهذا لو جامع أحدهم في هذه الحال لم يفسد نسكه باتفاق الأئمة ، وإذا كانت عبادة من العبادات فهي عبادة مختصة بالمسجد الحرام ، كما أن الاعتكاف يختص بجميع المساجد ، والله تعالى قد أمر بتطهير بيته للطائفين والعاكفين والركع السجود ، وليس هو نوعا من الصلاة فإذا ترك من واجبه شيئا ، فقد يقال ترك شيئا ، ومن ترك شيئا من نسكه فعليه دم . وإذا ترك الواجب الذي هو صفة في الطواف للعجز فهذا محل اجتهاد : هل يلحق بمن ترك شيئا من نسكه ؟ أو يقال : هذا فيمن ترك نسكا مستقلا ، أو تركه مع القدرة بلا عذر ، أو ترك ما يختص بالحج والعمرة .

وأما القول بأن هذه العاجزة عن الطواف مع الحيض ترجع محرمة أو تكون كالمحصر ، أو يسقط عنها الحج ، أو يسقط عنها طواف الفرض فهذه أقوال كلها مخالفة لأصول الشرع ، مع أني لم أعلم اماما من الأئمة صرح بشيء منها في هذه الصورة . وإنما كلام من قال عليها دم ، أو ترجع محرمة ونحو ذلك - من السلف والأئمة - كلام مطلق ، يتناول من كان يفعل ذلك في عهدهم ، وكان زمنهم يمكنها أن تحتبس حتى تطهر وتطوف ، وكانوا يأمرهم الأمراء أن يحتبسوا حتى تطهر الحيض ،

ويطفن ؛ ولهذا ألزم مالك وغيره المكاري الذي لها أن
يحتبس معها حتى تطهر وتطوف . ثم ان أصحابه قالوا : لا يجب
على مكاريها في هذه الأزمان أن يحتبس معها ، لما عليه في ذلك
من الضرر .

فعلم أن أجوبة الأئمة بكون الطهارة من الحيض شرطاً أو واجباً ؛
كان مع القدرة على ان تطوف طاهراً لامع العجز عن ذلك ، اللهم إلا
أن يكون منهم من قال بالاشتراط ، أو الوجوب في الحالين ، فيكون
النزاع مع من قال ذلك ، والله تعالى أعلم وصلى الله على محمد .



وسئل شيخ الاسلام

عن هذه الضرورة التي في الحيض المبتلى بها شطر النسوة في الحج وكثرة اختلاف الأنواع فيه : منهم من تكون حائضا في ابتداء الاحرام ومنهم من تحيض ايام التشريق .

المسألة الأولى: امرأة تحيض أول الشهر ، ولم يمكن أن تطوف إلا حائضاً ، وعند الوقوف بعرفة ترى شيئاً من الصفرة والكدره التي تراها بعد القصة البيضاء ، فما الحكم في ذلك .

المسألة الثانية : فيمن تحيض في خامس الى تاسع ، ويبقى حيضها إلى سابع عشر ، أو أكثر ، فوقفت وهي حائض ، ورمت وهي حائض وطافت للإفاضة وهي حائض ولم يمكنها عمرة .

المسألة الثالثة : امرأة وقفت ورمت الجمار ، وتريد طواف الإفاضة فحاضت قبل الطواف ، فلم تطف وكنمت ، وكانت تريد العمرة فلم تعمر ورجعت ولم تفعل لا طوافاً ولا عمرة ، ولا دماً .

فأجاب رحمه الله : الحمد لله رب العالمين . أما « المسألة الأولى » :

فان المرأة الحائض تقضي جميع المناسك . وهي حائض ؛ غير الطواف ، بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه ، واتفاق الأئمة . فانه صلى الله عليه وسلم قال : « الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت » وأمر أسماء بنت أبي بكر لما نفست بذى الحليفة أن تغتسل ، وتحرم ، وأمر عائشة لما حاضت يسرف أن تغتسل ، وتحرم بالحج ، ولا تطوف قبل التعريف .

فهذه التي قدمت مكة وهي حائض قبل التعريف ، لا تطوف بالبيت لكن تقف بعرفة ، ولو كانت حائضاً ، فكيف إذا كانت ترى شيئاً من الصفرة والكدر . و « الصفرة والكدر » للفقهاء فيها ثلاثة أقوال في مذهب أحمد ، وغيره : هل هي حيض مطلقاً ، أو ليست حيضاً مطلقاً . والقول الثالث - وهو الصحيح - أنها إن كانت في العادة مع الدم الاسود والأحمر فهي حيض ، وإلا فلا ؛ لأن النساء كن يرسلن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف ، فتقول لهن : لانهجلن حتى ترين القصة البيضاء . وكذلك غيرها ، فكن يجعلن ما قبل القصة البيضاء حيضاً . وقالت أم عطية : كنا لانعد الصفرة والكدر بعد الطهر شيئاً .

وليس في المناسك ما تجب له الطهارة إلا الطواف ، فان الطواف بالبيت تجب له الطهارة باتفاق العلماء . وأما الطواف بين الصفا والمروة

ففيه نزاع ، والجمهور على أنه لا تجب له الطهارة ، وما سوى ذلك لا تجب له الطهارة باتفاق العلماء .

ثم تنازع العلماء في الطهارة هل هي شرط في صحة الطواف . كما هي شرط في صحة الصلاة ، أم هي واجبة إذا تركها جبرها بدم ، كمن ترك الاحرام من الميقات ، أو ترك رمي الجمار ، أو نحو ذلك ؟ على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد .

أشهرهما عنه : وهي مذهب مالك ، والشافعي ، ان الطهارة شرط فيها ، فاذا طاف جنباً أو محدثاً أو حائضاً ناسياً أو جاهلاً ، ثم علم أعاد الطواف .

والثاني : أنه واجب ، فاذا فعل ذلك جبره بدم ؛ لكن عند أبي حنيفة الجنب والحائض عليه بدنة ، والمحدث عليه شاة .

وأما أحمد فأوجب دماً ، ولم يعين بدنة ، ونص في ذلك على الجنب إذا طاف ناسياً فقال في هذه الرواية : عليه دم . فمن أصحابه من جعل الروايتين في المعذور خاصة ، كالناسي . ومنهم من جعل الروايتين مطلقاً في الناسي والتعمد ، ونحوها .

والذين جعلوا ذلك شرطاً احتجوا بأن الطواف بالبيت كالصلاة ،

كما في النسائي وغيره عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله قد أباح لكم فيه الكلام ، فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير » وهذا قد قيل إنه موقوف على ابن عباس . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يطوف بالبيت عريان » وقد قال الله تعالى : (خذوا زينتكم عند كل مسجد) نزلت لما كانوا يطوفون بالبيت عراة الا الحمس ، فانهم كانوا يطوفون في ثيابهم ، وغيرهم لا يطوف في ثيابه ، يقولون : ثياب عصينا الله فيها ، فان وجد ثوب أحسني طاف فيه ، وإلا طاف عرياناً ، فان طاف في ثيابه ألقاها فسميت لقاء .

وكان هذا مما ابتدعه المشركون في الطواف ، وابتدعوا أيضاً تحريم أشياء من المطاعم في الاحرام ، فأنزل الله : (خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ، قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) وقوله : (وإذا فعلوا فاحشة — كالطواف بالبيت عراة — قالوا : وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها . قل ان الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون) .

فما ثبت بالنص من إيجاب الطهارة والستارة في الطواف متفق عليه ، وأما ما ثبت باللزوم من كون ذلك شرطاً فيه كالصلاة ، ففيه نزاع .

ومن قال : إن ذلك ليس بشرط ، قال : إن الحج قد وجب فيه أشياء تجبر بدم ، ليست شرطاً في صحة الحج ، فإذا تركها الحاج عمداً ، أو سهواً ، جبرها بدم ، بخلاف الصلاة .

وأما الصلاة فهل يجب فيها ما لا تبطل بتركه مطلقاً ، أم لا ؟ أم لا تبطل إذا تركه نسياناً ، هذا فيه نزاع مشهور . فأبو حنيفة يوجب فيها ما لا تبطل بتركه مطلقاً ، كقراءة الفاتحة ، والطمأنينة ، وكذلك أحمد في أحد القولين في مذهبه ، إذ أوجب الجماعة ، ولم يجعلها شرطاً في صحة الصلاة ، وأحمد في المشهور عنه يوجب فيها ما إذا تركه سهواً جبره بسجدة السهو ، ومالا يحتاج الى جبر كاجتناب النجاسات في المشهور عنه . وكذلك مالك يوجب فيها من اجتناب النجاسة ونحوها ما إذا تركه أعاد في الوقت ، ولم يعد بعده ، كما هو مشهور في مذاهبهم .

وأما « المسألة الثانية » : فإن المرأة إذا حاضت وطهرت قبل يوم النحر ، سقط عنها طواف القدوم ، وطافت طواف الافاضة يوم النحر وبعده ، وهي طاهر . وكذلك لو طافت طواف الافاضة وهي طاهر ثم حاضت فلم تطهر قبل الخروج فانه يسقط عنها طواف الوداع ؛ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث رخص للمرأة إذا طافت وهي طاهر ثم حاضت أنه يسقط عنها طواف الوداع ، وحاضت امرأته صفية أم المؤمنين يوم النحر ، فقال : « أحابستنا هي ؟ فقالوا : إنها

قد أفاضت ، قال : فلا إذا » .

وان حاضت قبل طواف الافاضة فعليها أن تحتبس حتى تطهر وتطوف اذا أمكن ذلك ، وعلى من معها أن يحتبس لأجلها إذا أمكنه ذلك . ولما كانت الطرقات آمنة في زمن السلف ، والناس يردون مكة ، ويصدرون عنها في أيام العام ، كانت المرأة يمكنها ان تحتبس هي وذو محرمها ، ومكاريها ، حتى تطهر ثم تطوف ، فكان العلماء يأمرون بذلك . وربما أمروا الأمير ان يحتبس لأجل الحيض ، حتى يطهرن ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « احبستنا هي ؟ » وقال ابو هريرة — رضي الله عنه — أمير ، وليس بأميز : امرأة مع قوم حاضت قبل الافاضة فيحتبسون لأجلها حتى تطهر وتطوف ، او كما قال .

وأما هذه الأوقات ، فكثير من النساء او أكثرهن لا يمكنها الاحتباس بعد الوفد ، والوفد ينفر بعد التشريق بيوم او يومين ، او ثلاثة ، وتكون هي قد حاضت ليلة النحر ، فلا تطهر الى سبعة ايام ، او أكثر ، وهي لا يمكنها ان تقيم بمكة حتى تطهر : إما لعدم النفقة ، او لعدم الرفقة التي تقيم معها ، وترجع معها ، ولا يمكنها المقام بمكة لعدم هذا أو هذا او لخوف الضرر على نفسها ، ومالها في المقام ، وفي الرجوع بعد الوفد . والرفقة التي معها : تارة لا يمكنهم الاحتباس لأجلها إما لعدم القدرة على المقام والرجوع وحدهم ، وإما لخوف الضرر على أنفسهم

وأموالهم . وتارة يمكنهم ذلك لكن لا يفعلونه فتبقى هي معذورة .

فهذه « المسألة » التي عمت بها البلوى . فهذه اذا طافت وهي حائض وجبرت بدم او بدنة أجزأها ذلك عند من يقول : الطهارة ليست شرطاً ، كما تقدم في مذهب أبي خنيفة واحد في إحدى الروايتين عنه ، وأولى فان هذه معذورة ؛ لكن هل يباح لها الطواف مع العذر هذا محل النظر . وكذلك قول من يجعلها شرطاً : هل يسقط هذا الشرط للعجز عنه ، ويصح الطواف ؟ هذا هو الذي يحتاج الناس الى معرفته .

فيتوجه ان يقال : إنما تفعل ما تقدر عليه من الواجبات ، ويسقط عنها ما تعجز عنه ، فتطوف . وينبغي ان تغتسل — وإن كانت حائضاً — كما تغتسل للأحرام ، وأولى . وتستشفر كما تستشفر المستحاضة ، وأولى وذلك لوجوه :

أحدها : أن هذه لا يمكن فيها إلا أحد أمور خمسة : إما ان يقال : تقيم حتى تطهر وتطوف ، وإن لم يكن لها نفقة ولا مكان تأوى اليه بمكة ، وإن لم يمكنها الرجوع إلى بلدها ، وإن حصل لها بالإقام بمكة من يستكرها على الفاحشة ، فيأخذ مالها ان كان معها مال .

وإما أن يقال : بل ترجع غير طائفة باليت وتقيم على ما بقى من إحرامها ، إلى أن يمكنها الرجوع ، وإن لم يمكنها بقيت محرمة

إلى أن تموت .

وإما أن يقال : بل تحلل كما يتحلل المحصر ، ويبقى تمام الحج فرضاً عليها تعود إليه كالمحصر عن البيت مطلقاً ، لعذر ، فإنه يتحلل من إحرامه ، ولكن لم يسقط الفرض عنه بل هو باق في ذمته باتفاق العلماء ، ولو كان قد أحرم بتطوع من حج أو عمرة ، فأحصر ، فهل عليه قضاءه ؟ على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد : أشهرها عنه أنه لا قضاء عليه ، وهو قول مالك والشافعي . والثاني عليه القضاء وهو قول أبي حنيفة ، وكل من الفريقين احتج بعمرة القضية هؤلاء قالوا : قضاها النبي صلى الله عليه وسلم ، وأولئك قالوا : لم يقضها المحصرون معه ، فانهم كانوا أكثر من ألف وأربعمائة ، والذين اعتمرُوا معه عمرة القضية في العام القابل كانوا دون ذلك بكثير ، وقالوا : سُميت عمرة القضية ؛ لأنه قاضى عليها المشركين ، لا لكونه قضاها ، وإنما كانت عمرة قائمة بنفسها .

وإما أن يقال : من تخاف أن تحيض فلا يمكنها الطواف طاهراً لا تؤمر بالحج ، لا إيجاباً ولا استيجاباً ، ونصف النساء أو قريب من النصف يحضن : أما في العاشر ، وإما قبله بأيام ، ويستمر حيضهن إلى ما بعد التشريق بيوم أو يومين ، أو ثلاثة ، فهؤلاء في هذه الأزمنة في كثير من الأعوام ، أو أكثرها لا يمكنهن طواف الإفاضة مع الطهر ،

فلا يحجب ، ثم اذا قدر ان الواحدة حجت فلا بد لها من احد
الأمور الثلاثة المتقدمة ، إلا أن يسوغ لها الطواف مع الحيض .

ومن المعلوم أن الوجه الأول لا يجوز أن تؤمر به ، فان في ذلك
من الفساد في دينها ودنياها ما يعلم بالاضطرار أن الله ينهى عنه ، فضلاً
عن ان يأمر به .

والوجه الثاني : كذلك لثلاثة أوجه :

أحدها : ان الله لم يأمر أحداً أن يبقى محرماً إلى أن يموت ،
فالمحصر بعدو له أن يتحلل باتفاق العلماء ، والمحصر بمرض ، او فقر فيه
نزاع مشهور ، فمن جوز له التحلل فلا كلام فيه ، ومن منعه التحلل
قال : إن ضرر المرض والفقر لا يزول بالتحلل ، بخلاف حبس العدو
فانه يستفيد بالتحلل الرجوع الى بلده ، وأباحوا له ان يفعل ما يحتاج
اليه من المحظورات ، ثم إذا فاته الحج تحلل بعمره الفوات ، فاذا صح
المريض ذهب ، والفقر حاجته في اتمام سفر الحج كحاجته في الرجوع الى
وطنه ، فهذا مأخذهم في أنه لا يتحلل . قالوا لأنه لا يستفيد بالتحلل شيئاً ،
فان كان هذا المأخذ صحيحاً ، والا كان الصحيح هو القول الأول وهو
التحلل ، وهذا المأخذ يقتضي اتفاق الأئمة على أنه متى كان دوام الاحرام
يحصل به ضرر يزول بالتحلل فله التحلل .

ومعلوم أن هذه المرأة إذا دام إحرامها تبقى ممنوعة من الوطء دائماً ، بل وممنوعة في أحد قولهم من مقدمات الوطء ، بل ومن النكاح ، ومن الطيب ، ومن الصيد عند من يقول بذلك . وشريعتنا لا تأتي بمثل ذلك .

ولو قدر أن بعض القائلين بأن المحصر بمرض أو نفقة يقول بمثل ذلك — فالمرضى المأبوس من برئه ، والفقير الذي يمكنه المقام دون السفر — كان قوله مردوداً بأصول الشريعة ، فانه لا يقول فقيه : ان الله امر المريض المعضوب المأبوس من برئه ، ان يبقى محرماً حتى يموت ، بل أكثر ما يقال انه يقيم مقامه من يحج عنه ، كما قال ذلك الشافعي واحداً في اصل الحج . فأوجباه على المعضوب اذا كان له مال يحج به غيره عنه ، إذ كان مناط الوجوب عندهما هو ملك الزاد والراحلة ، وعند مالك القدرة بالبدن كيف ما كان ، وعند أبي حنيفة مجموعها ، وعند احمد في كل من الأمرين مناط للوجوب ، فيجب على هذا وهذا ، ولم يقل أحد من أئمة المسلمين ان المعضوب عليه ان يحج او يعتمر ببدنه ، فكيف يبقى محرماً عليه اتمام الحج الى ان يموت ؟!

الثاني : أن هذه إذا أمكنها العود فعادت أصابها في المرة الثانية نظير مثلاً أصابها في الأولى ، اذا كان لا يمكنها العود الا مع الوفد ، والحيض قد يصيبها مدة مقامهم بمكة .

الثالث : أن هذا إيجاب سفرين كاملين على الإنسان للحج ، من غير تفريط منه ، ولا عدوان ، وهذا خلاف الأصول ، فإن الله لم يوجب على الناس الحج إلا مرة واحدة ، وإذا أوجب القضاء على المفسد فذلك بسبب جنايته على إحرامه ، وإذا أوجبه على من فاته الحج فذلك بسبب تفريطه ؛ لأن الوقوف له وقت محدود ، يمكن في العادة أن لا يتأخر عنه فتأخره يكون لجهله بالطريق ، أو بما بقي من الوقت ، أو لترك السير المعتاد ، وكل ذلك تفريط منه ؛ بخلاف الحائض فإنها لم تفرط ، ولهذا أسقط النبي صلى الله عليه وسلم عنها طواف الوداع ، وطواف القدوم كما في حديث عائشة وصفية .

وأما التقدير الثالث : وهو ان يقال إنها تتحلل كما يتحلل المحصر ، فهذا أقوى ، كما قال ذلك طائفة من العلماء ، فإن خوفها منعها من المقام حتى تطوف ، كما لو كان بمكة عدو منعها من نفس الطواف ، دون المقام على القول بذلك ، لكن هذا القدر لا يسقط عنها فرض الاسلام ، ولا يؤثر المسلم بحج يحصر فيه ، فمن اعتقد أنه إذا حج أحصر عن البيت ، لم يكن عليه الحج ، بل خلو الطريق وأمنه ، وسعة الوقت : شرط في لزوم السفر باتفاق المسلمين .

وإنما تنازعوا هل هو شرط في الوجوب ، بمعنى ان ملك الزاد والراحلة مع خوف الطريق ، أو ضيق الوقت ، هل يجب عليه ؟ فيصح

عنه اذا مات ؟ أو لا يجب عليه بحال ؟ على قولين معروفين . فعلى قول من لم يجعل لها رخصة إلا رخصة الحصر يلزمه القول الرابع وهو أنها لا تؤمر بالحج ؛ بل لا يجب ولا يستحب ، فعلى هذا التقدير يبقى الحج غير مشروع لكثير من النساء . أو أكثرهن في أكثر هذه الأوقات ، مع إمكان أفعالها كلها لكونهن يعجزن عن بعض الفروض في الطواف .

ومعلوم أن هذا خلاف أصول الشريعة ، فإن العبادات المشروعة إيجاباً أو استجباً ، إذا عجز عن بعض ما يجب فيها ، لم يسقط عنه المقدور ؛ لأجل المعجوز ، بل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وذلك مطابق لقول الله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) ومعلوم أن الصلاة وغيرها من العبادات التي هي أعظم من الطواف لا تسقط بالعجز عن بعض شروطها ، وأركانها فكيف يسقط الحج بعجزه عن بعض شروط الطواف وأركانه ؟!

ومثل هذا القول ان يقال : يسقط عنها طواف الافاضة ، فإن هذا خلاف الأصول ، إذ الحج عبارة عن الوقوف والطواف ، والطواف أفضل الركبتين وأجلها ؛ ولهذا يشرع في الحج ، ويشرع في العمرة ، ويشرع منفرداً ، ويشترط له من الشروط ما لا يشترط للوقوف ، فكيف يمكن أن يصح الحج بوقوف بلا طواف .

ولكن أقرب من ذلك ان يقال : يجزيها طواف الافاضة قبل الوقوف . فيقال : إنها إن أمكنها الطواف بعد التعريف ، والا طافت قبله ؛ لكن هذا لا نعلم أحداً من الأئمة قال به في صورة من الصور ، ولا قال باجزائه ؛ الا ما نقله البصريون عن مالك فيمن طاف وسعى قبل التعريف ، ثم رجع إلى بلده ناسيا ، أو جاهلا ، ان هذا يجزيه عن طواف الافاضة .

وقد قيل على : هذا يمكن ان يقال في الحائض مثل ذلك اذا لم يمكنها الطواف إلا قبل الوقوف ، ولكن هذا لا أعرف به قائلًا .

والمسألة المنقولة عن مالك قد يقال : فيها ان الناسي والجاهل معذور ، ففي تكليفه الرجوع مشقة عظيمة ، فسقط الترتيب لهذا العذر ، وكما يقال في الطهارة في احد الوجهين ، على احدى الروايتين في مذهب أحمد : أنه إذا طاف محدثا ناسيا حتى أبعد كان معذورا ، فيجبره بدم .

واما اذا أمكنه الاتيان بأكثر الواجبات فكيف يسقط بعجزه عن بعضها ، وطواف الحائض قد قيل انه يجزىء مطلقاً ، وعليها دم .

واما تقديم طواف الفرض على الوقوف : فلا يجزي مع العمد بلا نزاع ، وترتيب قضاء الفوائت يسقط بالنسيان عند أكثر

العلماء ، ولا يسقط بالعجز عن بعض شروط الصلاة ولا بضيق الوقت عند أكثرهم .

وأيضاً فالمستحاضة ومن به سلس البول ، ونحو هؤلاء لو أمكنه أن يطوف قبل التعريف بطهارة ، وبعد التعريف بهذا الحدث لم يطف إلا بعد التعريف ، ولهذا لا يجوز للمرأة أن تصوم قبل شهر رمضان ؛ لأجل الحيض في رمضان ولكن تصوم بعد وجوب الصوم .

وأيضاً فإن الأصول متفقة على أنه متى دار الأمر بين الإخلال بوقت العبادة ، والإخلال ببعض شروطها ، وأركانها ، كان الإخلال بذلك أولى كالصلاة ، فإن المصلي لو أمكنه أن يصلي قبل الوقت بطهارة وستارة ، مستقبل القبلة ، محتجب النجاسة ، ولم يمكنه ذلك في الوقت ، فإنه يفعلها في الوقت على الوجه الممكن ، ولا يفعلها قبله بالكتاب والسنة والاجماع .

وكذلك أيضاً لا يؤخر العبادة عن الوقت ، بل يفعلها فيه بحسب الامكان ، وإنما يرخص للمعذور في الجمع لأن الوقت وقتان : وقت مختص لأهل الرفاهية ، ووقت مشترك لأهل العذار . والجامع بين الصلاتين صلاحها في الوقت المشروع ، لم يفوت واحدة منها ، ولا قدمها على الوقت المجزئ باتفاق العلماء .

وكذلك الوقوف لو فرضنا أنه أمكنه الوقوف قبل الوقت ، أو بعده ، إذا لم يمكنه في وقته ، لم يكن الوقوف في غير وقته مجزياً باتفاق العلماء والطواف للافاضة هو مشروع بعد التعريف ، ووقته يوم النحر ، وما بعده ، وهل يجزىء بعد انتصاف الليل ليلة النحر ؟ فيه نزاع مشهور .

فاذا تبين فساد هذه الأقسام الأربعة ، بقي (الخامس) : وهو أنها تفعل ما تقدر عليه ، وبسقط عنها ما تعجز عنه ، وهذا هو الذي تدل عليه النصوص المتناولة لذلك ، والاصول المشابهة له ، وليس في ذلك مخالفة الأصول ، والنصوص التي تدل على وجوب الطهارة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « تقضي الحائض المنياسك كلها إلا الطواف بالبيت » إنما تدل على الوجوب مطلقاً . كقوله : « إذا أحدث أحدكم فلا يصلي حتى يتوضأ » وقوله : « لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يتوضأ » وقوله : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » وقوله : « حتىه ، ثم اقرصيه ، ثم اغسله ، ثم صلى فيه » وقوله : « لا يطوف بالبيت عريان » وأمثال ذلك من النصوص . وقد علم أن وجوب ذلك جميعه مشروط بالقدره كما قال تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرنكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهذا تقسيم حاصر .

إذا تبين أنه لا يمكن أن تؤمر بالمقام مع العجز والضرر على نفسها

ودينها ومالها ، ولا تؤمر بدوام الاحرام ، وبالعود مع العجز ، وتكرير السفر ، وبقاء الضرر ، من غير تقريظ منها . ولا يكفي التحلل ، ولا يسقط به الفرض .

وكذلك سائر الشروط : كالستارة ، واجتتاب النجاسة ، وهي في الصلاة أوكد . فان غاية الطواف أن يشبه بالصلاة ، وليس في الطواف نص ينفي قبول الطواف مع عدم الطهارة ، والستارة ، كما في الصلاة . ولكن فيه ما يقتضي وجوب ذلك .

ولهذا تنازع العلماء : هل ذلك شرط ؟ أو واجب ليس بشرط ؟ ولم يتنازعوا أن ذلك شرط في صحة الصلاة وأنه يستلزم أن تؤمر بترك الحج ، ولا تؤمر بترك الحج بغير ما ذكرناه ، وهو المطلوب .

الدليل الثاني : أن يقال : غاية ما في الطهارة أنها شرط في الطواف . ومعلوم أن كونها شرطاً في الصلاة أوكد منها في الطواف ، ومعلوم أن الطهارة كالستارة ، واجتتاب النجاسة ، بل الستارة في الطواف أوكد من الطواف ؛ لأن ستر العورة يجب في الطواف ، وخارج الطواف ولأن ذلك من أفعال المشركين التي نهى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم عنها نهياً عاماً ؛ ولأن المستحاضة ومن به سلس البول ونحوهما يطوف ويصلي باتفاق المسلمين ، والحدث في حقهم من جنس الحدث في

حق غيرهم ، لم يفرق بينها إلا العذر .

وإذا كان كذلك ، وشروط الصلاة تسقط بالعجز ، فسقوط شروط الطواف بالعجز أولى وأحرى ، والمصلي يصلي عريانا ، ومع الحدث ، والنجاسة في صورة المستحاضة ، وغيرها ، ويصلي مع الجنباء وحدث الحيض مع التيمم ، وبدون التيمم عند الأكثرين إذا عجز عن الماء ، والتراب ؛ لكن الحائض لا تصلي ؛ لأنها ليست محتاجة إلى الصلاة مع الحيض ، فانها تسقط عنها إلى غير بدل ؛ لأن الصلاة تتكرر بتكرر الأيام ، فكانت صلاتها في سائر الأيام تغنيها عن القضاء ؛ ولهذا أحررت بقضاء الصيام دون الصلاة ؛ لأن الصوم شهر واحد في الحول ، فإذا لم يمكنها أن تصوم طاهراً في رمضان ، صامت في غير شهر رمضان ، فلم يتعدد الواجب عليها ، بل نقلت من وقت إلى وقت ، ولو قدر أنها عجزت عن الصوم عجزاً مستمرا ، كعجز الشيخ الكبير ، والعجوز الكبيرة والمرضى المأيوس من برئته ، سقط عنها إما إلى بدل ، وهو الفدية باطعام مسكين عن كل يوم عند الأكثرين ، كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وأما إلى غير بدل كقول مالك .

وأما الصلاة فلا يمكن العجز عن جميع أركانها ، بل يفعل منها ما يقدر عليه ، فلو قدر أنه عجز عن جميع الحركات الظاهرة برأسه وبدنه سقطت عنه في أحد قولي العلماء . كقول أبي حنيفة وأحمد في إحدى

الروايتين ، واحد القولين في مذهب مالك ، وفي القول الآخر يومىء بطرفه
ويستحضر الأفعال بقلبه ، كقول الشافعي واحد في إحدى الروايتين . والقول
الأول أشبه بالأثر والنظر .

وأما الحج فالتقدير أنه لا يمكنها ان تحج إلا على هذا الوجه ، وإذا
لم يمكنها ذلك كان هذا غاية المقدور ، كما لو لم يمكنه ان يطوف إلا
راكباً ، او حامل النجاسة .

فان قيل : هنا سؤالان :

أحدهما : انه هلا جعلت الحائض كالمعسوب ، فان كانت ترجو أن
تحج ، ويمكنها الطواف وإلا استنابت ؟ .

والثاني : انه اذا لم يسوغ لها الشارع الصلاة زمن الحيض ،
كما سوغها للجنب بالتميم ، وللمستحاضة ، علم ان الحيض لا تصح معه
العبادة بحال .

فيقال : أما الأول فلأن المعسوب هو الذي يعجز عن الوصول إلى
مكة ، فاما من أمكنه الوصول إلى مكة وعجز عن بعض الواجبات فليس
بمعسوب ، كما لو أمكنه الوصول وعجز عن اجتباب النجاسة ، مثل
المستحاضة ، ومن به سلس البول ، ونحوها فان عليه الحج بالاجماع .

ويسقط عنه ما يعجز عنه من الطهارة ، وكذلك من لم يمكنه الطواف إلا راكباً أو محمولا ، أو من لم يمكنه رمي الجمار ونحو ذلك فإنه يستتيب فيه ويحج بيده .

وأما صلاة الحائض فليست محتاجة إليها ؛ لأن في صلاة بقية الأيام غنى عنها ، ولهذا إذا استحيضت أمرت بالصلاة ، مع الاستحاضة ، ومع احتمال الصلاة مع الحيض ، وإن كان خروج ذلك الدم وتنجيسها به يفسد الصلاة ، لولا العذر . فقد فرق الشارع بين المعذور وغيره في ذلك ، ولهذا لو أمكن المستحاضة أن تطهر وتصلي حال انقطاع الدم وجب عليها ذلك ، وإنما أباح الصلاة مع خروجه للضرورة .

فان قيل : فقد كان الجنب والمستحاضة ونحوهما يمكن إسقاط الصلاة عنه ، كما أسقطت عن الحائض ، ويكون صلاة بقية الأيام مغنية ، فلما أمرها الشارع بالصلاة دون الحائض ، علم أن الحيض يناقى الصلاة مطلقاً ، وكذلك يناقى الطواف الذي هو كالصلاة .

فيقال : الجنب ونحوه لا يدوم به موجب الطهارة ، بل هو بمنزلة الحائض التي انقطع دمها ، وهو متمكن من إحدى الطهارتين . وأما المستحاضة فلو أسقط عنها الصلاة للزم سقوطها أبداً ؛ فلما كان حدثها دائماً لم تمكن الصلاة إلا معه ، فسقط وجوب الطهارة عنها . فهذا دليل على أن

العبادة اذا لم يمكن فعلها الا مع المحذور ، كان ذلك أولى من تركها ،
والاصول كلها توافق ذلك ، والجنب إذا عدم الماء والتراب صلى أيضاً في
أشهر قولي العلماء لعجزه عن الطهارة ، فالحيض ينافي الصلاة مطلقاً
لعدم الحاجة الى الصلاة مع الحيض ، استغناء بتكرار أمثالها . وأما الحج
والطواف فيه فلا يتكرر وجوبه . فان لم يصح مع العذر لزم ألا
يصح مطلقاً . والأصول قد دلت على ان العبادة اذا لم تمكن إلا مع
العذر كانت صحيحة مجزية معه بدون ما إذا فعلت بدون العذر ،
وقد تبين أنه لا عذر للحائض في الصلاة مع الحيض ، لاستغنائها بها
عن ذلك بتكرار أمثالها في غير أيام الحيض بخلاف الطواف فانه إذا
لم يمكنها فعله الا مع الحيض ، لم تكن مستغنية عنه بنظيره فجاز لها
ذلك ، كسائر ما تعجز عنه من شروط العبادات .

الدليل الثالث : ان يقال : هذا نوع من أنواع الطهارة ، فسقط
بالعجز كغيره من أنواع الطهارة ، فانها لو كانت مستحاضة ولم يمكنها
أن تطوف إلا مع الحدث الدائم ، طافت باتفاق العلماء . وفي وجوب
الوضوء عليها خلاف مشهور بين العلماء وفي هذا صلاة مع الحدث ،
ومع حمل النجاسة ، وكذلك لو عجز الجنب أو المحدث عن الماء
والتراب صلى وطاف في أظهر قولي العلماء .

الدليل الرابع ، ان يقال : شرط من شرائط الطواف ، فسقط

بالعجز كغيره من الشرائط ، فانه لو لم يمكنه أن يطوف إلا عريئاً ،
 لكان طوافه عريئاً أهون من صلاته عريئاً ، وهذا واجب بالاتفاق ،
 فالطواف مع العري اذا لم يمكن إلا ذلك أولى وأحرى .

وانما قل تكلم العلماء في ذلك لأن هذا نادر ، فلا يكاد بمكة
 يعجز عن ستره يطوف بها ، لكن لو قدر أنه سلب ثيابه ،
 والقافلة خارجون لا يمكنه أن يتخلف عنهم ، كان الواجب عليه فعل
 ما يقدر عليه من الطواف مع العري ، كما تطوف المستحاضة ، ومن
 به سلس البول مع أن النهى عن الطواف عريئاً أظهر واشهر في
 الكتاب والسنة ، من طواف الحائض .

وهذا الذي ذكرته هو مقتضى الأصول المنصوصة . العامة المتناولة
 لهذه الصورة لفظاً ومعنى ، ومقتضى الاعتبار والقياس على الاصول التي
 تشابهها ، والمعارض لها انما لم يجد للعلماء المتبوعين كلاماً في هذه
 الحادثة المعينة ، كما لم يجد لهم كلاماً فيما اذا لم يمكنه الطواف إلا
 عريئاً ، وذلك لأن الصور التي لم تقع في أزمته لا يجب أن تخطر
 بقلوبهم ، ليجب أن يتكلموا فيها . ووقوع هذا وهذا في أزمته إما
 معدوم ، وإما نادر جداً ، وكلامهم في هذا الباب مطلق عام ، وذلك
 يفيد العموم ، لو لم تختص الصورة المعينة بعمان توجب الفرق
 والاختصاص ، وهذه الصورة قد لا يستحضرها المتكلم باللفظ العام من

الآئمة لعدم وجودها في زمنهم والمقلدون لهم ذكروا ما وجدوه من كلامهم .

ولهذا أوجب مالك وغيره على مكاريها أن يحتبس لأجلها إذا كانت الطرقات آمنة ، ولا ضرر عليه في التخلف معها ، وكانوا في زمن الصحابة وغيرهم يحتبس الأمير لأجل الحيض ، والمتأخرون من أصحاب مالك أسقطوا عن المكاري الوداع ، وأسقط المييت عن أهل السقاية ، والرعاية ، لعجزهم . وعجزهم يوجب الاحتباس معها في هذه الأزمان ، ولا ريب أن من قال الطهارة واجبة في الطواف وليست شرطاً فإن يلزمه أن يقول : إن الطهارة في مثل هذه الصورة ليست واجبة لعدم القدرة عليها ، فانه يقول إذا طاف محدثاً و أبعد عن مكة لم يجب عليه العود للشقة ، فكيف يجب على هذه ما لا يمكنها إلا بمشقة أعظم من ذلك ، لكن هناك من يقول عليه دم ، وهنا يتوجه أن لا يجب عليها دم ، لأن الواجب إذا تركه من غير تفريط فلا دم عليه ، بخلاف ما إذا تركه ناسياً أو جاهلاً ، وقد يقال عليها دم لندور هذه الصورة ، ونظير ذلك أن يمنع العدو عن رمي الجمره ، فلا يقدر على ذلك حتى يعود الى مكة ، أو يمنع العدو عن الوقوف بعرفة الى الليل ، أو يمنع العدو عن طواف الوداع ، بحيث لا يمكنه المقام حتى يودع .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اسقط
عن الحائض طواف الوداع ومن قال: إن الطهارة فرض في الطواف
وشرط فيه ، فليس كونها شرطاً فيه أعظم من كونها شرطاً في
الصلاة . ومعلوم أن شروط الصلاة تسقط بالعجز ، فسقوط شروط
الطواف بالعجز أولى وأحرى .

هذا هو الذي توجه عندي في هذه المسألة ، ولا حول ولا
قوة إلا بالله العلي العظيم . ولولا ضرورة الناس واحتياجهم إليها علماء وعملاً
لما تجشمت الكلام حيث لم أجد فيها كلاماً لغيري ، فان الاجتهاد
عند الضرورة مما أمرنا الله به ، فان يكن ما قلته صواباً فهو حكم الله
ورسوله ، والحمد لله . وإن يكن ما قلته خطأ فني ومن الشيطان ،
والله ورسوله بريئان من الخطأ ، وإن كان الخطيئ معفواً عنه . والله
سبحانه وتعالى أعلم . والحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد وآله
وسلم تسليماً .



وسئل قدس الله روحه

عن امرأة حاضت قبل طواف الافاضة ، ولم تطهر حتى ارتحل
الحاج ، ولم يمكنها المقام بعدم حتى تطهر . فهل لها أن تطوف
والحالة هذه للضرورة أم لا ؟ وإذا جاز لها ذلك فهل يجب عليها دم
أم لا ؟ وهل يستحب لها الاغتسال مع ذلك ؟ وإذا علمت المرأة من
عاداتها أنها لا تطهر حتى يرتحل الحاج ؟ ولا يمكنها المقام بعدم .
فهل يجب عليها الحج مع هذا . أم لا ؟ وإن لم يجب . فهل يستحب
لها أن تتقدم فتطوف أم لا ؟ أفوتونا مأجورين .

فأجاب : الحمد لله . العلماء لهم في الطهارة : هل هي شرط في
صحة الطواف ؟ قولان مشهوران :

أحدهما : أنها شرط ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد
في إحدى الروايتين .

والثاني : ليست بشرط ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في
الرواية الأخرى .

فَعَنْدَ هَؤُلَاءِ لَوْ طَافَ جَنْباً أَوْ مَحْدِثاً أَوْ حَامِلاً لِلنَّجَاسَةِ أَجْزَاءَ الطَّوَافِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لَكِنْ اِخْتَلَفَ أَصْحَابُ أَحْمَدَ : هَلْ هَذَا مُطْلَقٌ فِي حَقِّ الْمَعْدُورِ الَّذِي نَسِيَ الْجَنَابَةَ ؟ وَابُو حَنِيفَةَ يُجْعَلُ الدَّمُ بَدَنَةً ، إِذَا كَانَتْ حَائِضاً أَوْ جَنْباً : فَهَذِهِ الَّتِي لَمْ يُمْكِنْهَا أَنْ تَطُوفَ إِلَّا حَائِضاً أَوَّلَى بِالْعَذْرِ فَإِنَّ الْحُجَّ وَاجِبٌ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِنْ الْحَائِضُ يَسْقُطُ عَنْهَا الْحُجَّ ، وَلَيْسَ مِنْ أَقْوَالِ الشَّرِيعَةِ أَنْ تَسْقُطَ الْفَرَائِضُ لِلْعِجْزِ عَنْ بَعْضِ مَا يَجِبُ فِيهَا ، كَمَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ .

فَلَوْ أُمْكِنَ أَنْ تَقِيمَ بِمَكَّةَ حَتَّى تَطْهَرَ وَتَطُوفَ وَجِبَ ذَلِكَ بِلا رَيْبٍ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ أَوْجِبَ عَلَيْهَا الرَّجُوعَ مَرَّةً ثَانِيَةً كَانَ قَدْ أَوْجِبَ عَلَيْهَا سَفَرَانِ لِلْحُجِّ بِلا ذَنْبٍ لَهَا ، وَهَذَا بِخِلَافِ الشَّرِيعَةِ .

ثُمَّ هِيَ أَيْضاً لَا يُمْكِنُهَا أَنْ تَذْهَبَ إِلَّا مَعَ الرِّكْبِ ، وَحَيْضُهَا فِي الشَّهْرِ كَالْعَادَةِ ، فَهَذِهِ لَا يُمْكِنُهَا أَنْ تَطُوفَ طَاهِراً أَلْبَتَّةَ .

وَأَصُولُ الشَّرِيعَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنْ مَا عَجَزَ عَنْهُ الْعَبْدُ مِنْ شُرُوطِ الْعِبَادَاتِ يَسْقُطُ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ عَجَزَ الْمُصَلِّي عَنْ سِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ . أَوْ تَجَنَّبَ النَّجَاسَةَ ، وَكَمَا لَوْ عَجَزَ الطَّائِفُ أَنْ يَطُوفَ بِنَفْسِهِ رَاكِباً ، وَرَاجِلاً فَانَّهُ يَحْمَلُ وَيَطَافُ بِهِ .

وَمَنْ قَالَ : أَنَّهُ يَجْزِيهَا الطَّوَافُ بِلا طَهَارَةٍ ، إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَعْدُورَةٍ

مع الدم ، كما بقوله من بقوله من أصحاب إبي حنيفة ، وأحمد . فقولهم
لذلك مع العذر أولى وأحرى . وأما الاغتسال فإن فعلته فحسن ، كما تغتسل
الحائض ، والنفساء للاحرام ، والله أعلم .

وسئل

عن المرأة إذا جاءها الحيض في وقت الطواف ، ما الذي تصنع ؟ .
فأجاب : الحمد لله . الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ، فإنها
تجتهد أن لا تطوف بالبيت إلا طاهرة ، فإن عجزت عن ذلك ولم يمكنها التخلف
عن الركب حتى تطهر وتطوف ، فإنها إذا طافت طواف الزيارة وهي حائض ،
أجزأها في أحد قولي العلماء ، ثم قال أبو حنيفة وغيره : يجزئها لو لم يكن لها
عذر لكن أوجب عليها بدنة . وأما أحمد فأوجب على من ترك الطهارة
ناسياً دماً ، وهي شاة .

وأما هذه العاجزة عن الطواف وهي طاهرة ، فإن أخرجت دماً
فهو أحوط ، وإلا فلا يبين أن عليها شيئاً . فإن الله لا يكلف نفساً
إلا وسعها .

وقال تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله

عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، وهذه لا تستطيع إلا هذا .

والصلاة أعظم من الطواف ، ولو عجز المصلي عن شرائطها : من الطهارة ، أو ستر العورة ، أو استقبال القبلة ، صلى على حسب حاله ، فالطواف أولى بذلك . كما لو كانت مستحاضة ولا يمكنها أن تطوف إلا مع النجاسة ، نجاسة الدم . فاتها تصلي وتطوف على هذه الحالة باتفاق المسلمين ، إذا توضأت ونظرت ، وفعلت ما تقدر عليه .

وينبغي للحائض إذا طافت أن تغتسل وتستغفر أى تستحفظ ، كما تفعله عند الأحرام . وقد أسقط النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائض طواف الوداع . واسقط عن أهل السقاية والرعاة المبيت بتي : لأجل الحاجة . ولم يوجب عليهم دماً ، فانهم معذورون في ذلك ، بخلاف غيره . وكذلك من عجز عن الرمي بنفسه لمرض أو نحوه ، فانه يستتبع من يرمي عنه ، ولا شيء عليه . وليس من ترك الواجب للعجز كمن تركه لغير ذلك ، والله أعلم .

وسئل

عن امرأة حجت ، وأحرمت لعمره وحجة قارئة ، ودخلت الى مكة وطافت وسعت ، وتوجهت إلى منى ، ثم إلى عرفة ووقفت ، ثم عادت الى منى ، ونحرت عنها ما وجب عليها من دم ، ورمت الجمار يوماً واحداً ، ودخلت إلى مكة وطافت ، وعندما حضرت الحرم حاضت ، ورجعت الى منى ، وكنت وهي محقة أن حجها قد كمل ، وعادت الى بلدها وبعد سنتين اعترفت بما وقع لها ، قيل لها : يلزمك العود ، ولم يمكنها زوجها والحالة هذه .

فأجاب : ان كانت قد طافت طواف الافاضة وهي حائض ، والحالة هذه نأوية أجزأها الحج في أحد قولي العلماء ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحد في إحدى الروايتين ، وغاية ما يجب عليها عند أبي حنيفة بدنة ، وعند أحمد دم ، وهي شاة .

وأما ان كانت لم تطف تحملت التحلل الأول ، وجاز لها الطيب وتغطية الوجه ، وغير ذلك ، لكن لا بطؤها زوجها حتى تطوف طواف الافاضة ، فان لم يمكنها العود فغاية ما يمكن أن يرخص لها فيه أنها

تكون كالمحصرة تحلل من احرامها بهدي ، ولكن الأحوط أن تبعث به الى مكة ليذبح ، مثل أن يذبح يوم النحر فإذا ذبح هناك حلت هنا ، وجاز لزوجها أن يطأها والحالة هذه .

فإذا واعدت من يذبحه هناك في يوم معين حلت الى ذلك اليوم ثم اذا أمكنها بعد ذلك أن تذهب الى مكة فاتها تدخل مهلة بعمره ، وتطوف هذا الطواف الباقي عليها ، ثم ان شأت حجت من هناك ، وان عجزت عن ذلك حتى تموت فلا يكلف الله نفساً الا وسعها . وان أمكن أن تبعث عنها بعد موتها من يفعل ذلك عنها فعل .

وان كان وطؤها قبل هذا الطواف لم يفسد الحج بذلك ، لكن يفسد ما بقي ، وعليها طواف الاقاضة باتفاق الأئمة ، كما ذكر ، لكن عند مالك وأحمد عليها أن تحرم بعمره ، كما نقل عن ابن عباس ، وعند أبي خيفة والشافعي في المشهور عنها يحزنها بلا إحرام جديد ، هذا إذا كانت هناك .

فأما ان كانت رجعت إلى بلدها ، ووطأها زوجها ، فلا بد لها اذا رجعت أن تحرم بعمره من اللقيات ، لأنه لا يدخل أحد مكة الا محرماً بحج أو عمره ، إما وجوباً ، أو استحباباً ، إلا من له حاجة متكررة ونحو ذلك .

وسئل أبو العباس

أيما أفضل لمن كان بمكة : الطواف بالبيت ؟ أو الخروج الى الحل
ليعتمر منه ويعود ؟ وهل يستحب لمن كان بمكة كثرة الاعتبار في رمضان
أو في غيره ، أو الطواف بدل ذلك ؟ وكذلك كثرة الاعتبار لغير
المكي : هل هو مستحب ؟ وهل في اعتبار النبي صلى الله عليه وسلم
من الجعرانة ، وفي عمرة الحديبية مستند لمن يعتمر من مكة ، كما في
أمره لعائشة أن نعتمر من التعميم ؟ وقوله النبي صلى الله عليه وسلم
« عمرة في رمضان تعدل حجة » هل هي عمرة الأفقى ؟ أو تناول
المكي الذي يخرج إلى الحل ليعتمر في رمضان ؟

فأجاب : أما من كان بمكة من مستوطن ، ومجاور ، وقادم ، وغيرهم
فإن طوافه بالبيت أفضل له من العمرة ، وسواء خرج في ذلك إلى أدنى
الحل ، وهو التعميم الذي أحدث فيه المساجد ، التي تسمى « مساجد
عائشة » أو أقصى الحل من أي جوانب الحرم ، سواء كان من جهة
« الجعرانة » ، أو « الحديبية » ، أو غير ذلك ، وهذا المتفق عليه بين
سلف الأمة ، وما أعلم فيه مخالفا من أئمة الاسلام في العمرة المكية .

وأما العمرة من الميقات : بأن يذهب الى الميقات فيحرم منه . او يرجع إلى بلده ، ثم ينشئ السفر منه للعمرة ، فهذه ليست عمرة مكية بل هذه عمرة تامة ، وليس الكلام هنا فيها .

وهذه فيها نزاع : هل المقام بمكة أفضل منها ؟ أم الرجوع إلى بلده أو الميقات أفضل ؟ وسيأتى كلام بعض من رجح المقام بمكة للطواف على الرجوع للعمرة من الميقات .

وإنما النزاع في أنه هل يكره للمكي الخروج للاعتار من الحل ، أم لا ؟ وهل يكره ان يعتمر من تشرع له العمرة كالأفقي في العام أكثر من عمرة أم لا ؟ وهل يستحب كثرة الاعتار أم لا ؟ .

فأما كون الطواف بالبيت أفضل من العمرة لمن كان بمكة ، فهذا مما لا يستريب فيه من كان عالماً بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنة خلفائه وآثار الصحابة ، وسلف الأمة وأئمتها ، وذلك أن الطواف بالبيت أفضل من العبادات والقربات التي شرعها الله تعالى في كتابه ، وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وهو من أعظم عبادة أهل مكة أعني من كان بمكة مستوطناً أو غير مستوطن ، ومن عباداتهم الدائمة الراتبة التي امتازوا بها على سائر أهل الأمصار ، وما زال أهل مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه رضي الله عنهم — يطوفون بالبيت في كل

وقت ، ويكثر ذلك .

وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولاية البيت أن لا يمنعوا أحداً من ذلك في عموم الأوقات ، فروى جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يابنى عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء ، من ليل أو نهار » رواه مسلم في صحيحه . وسائر أهل السنن كأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وغيرهم .

وقد قال تعالى لحليله إمام الحنفاء الذي أمره ببناء البيت ، ودعا الناس إلى حجه : (وطهر بيتى للطائفين والعاكفين والركع السجود) وفى الآية الأخرى : (والقائمين) فذكر ثلاثة أنواع : الطواف والعكوف ، والركوع مع السجود ، وقدم الأخص فالأخص ، فان الطواف لا يشرع إلا بالبيت العتيق باتفاق المسلمين . ولهذا اتفقوا على تضليل من يطوف بغير ذلك ، مثل من يطوف بالصخرة ، أو بحجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو بالمساجد المبنية بعرفة ، أو منى ، أو غير ذلك ، أو بقبر بعض المشائخ ، أو بعض أهل البيت ، كما يفعله كثير من جهال المسلمين فان الطواف بغير البيت العتيق لا يجوز باتفاق المسلمين ، بل من اعتقد ذلك ديناً وقربة عرف ان ذلك ليس بدين باتفاق المسلمين ، وأن ذلك معلوم بالضرورة من دين الاسلام ، فان أصر على اتخاذه ديناً قتل .

وأما « الاعتكاف » فهو مشروع في المساجد ، دون غيرها ،
وأما الركوع مع السجود فهو مشروع في عموم الأرض ، كما قال النبي
صلى الله عليه وسلم : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأيا
رجل من أمتي أدركته الصلاة فعنقه مسجده وطهوره » وهذا كله متفق
عليه بين المسلمين . وإن كان بعض البقاع تمنع الصلاة فيها لوصف
عارض كنجاسة ، أو مقبرة ، أو وحش ، أو غير ذلك .

فالمقصود هنا : أنه سبحانه وتعالى قدم الأخص بالبقاع ، فالأخص ،
فقدم الطواف لأنه يختص بالمسجد الحرام ، ثم العكوف ، لأنه يكون
فيه ، وفي المساجد التي يصلي المسلمون فيها الصلاة المشروعة ، وهي
الصلوات الخمس جماعة ، ثم الصلاة لأن مكانها أعم .

ومن خصائص الطواف أنه مشروع بنفسه منفرداً ، أو في ضمن
العمرة ، وفي ضمن الحج ، وليس في أعمال الناسك ما يشرع
منفرداً عن حج وعمرة ، إلا الطواف . فإن أعمال الناسك على
ثلاث درجات :

منها ما لا يكون إلا في حج : وهو الوقوف بعرفة ، وتوابعه من
الناسك التي بمزدلفة .

ومنها ما لا يكون إلا في حج أو عمرة : وهو الاحرام والاحلال ،

والسعى بين الجبلين ، كما قال تعالى : (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) .

ومنها ما يكون في الحج وفي العمرة ويكون منفردا : وهو الطواف ، والطواف أيضا هو أكثر المناسك عملا في الحج ، فإنه يشرع للقادم طواف القدوم ، ويشرع للحاج طواف الوداع ، وذلك غير الطواف المفروض طواف الإفاضة الذي يكون بعد التعريف .

ويستحب أيضا الطواف في أثناء المقام ببنى ، ويستحب في جميع الحول عموما .

وأما الاعتبار للمكي بخروجه الى الحل ، فهذا لم يفعله أحد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قط إلا عائشة في حجة الوداع ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمرها به ، بل أذن فيه بعد مراجعتها إياه ، كما سنذكره إن شاء الله تعالى . فأما أصحابه الذين حجوا معه حجة الوداع كلهم من أولهم إلى آخرهم ، فلم يخرج أحد منهم لا قبل الحجة ، ولا بعدها ، لا الى التعميم ، ولا الى الحديبية ، ولا إلى الجعرانة ، ولا غير ذلك ؛ لأجل العمرة . وكذلك أهل مكة المستوطنين لم يخرج أحد منهم الى الحل لعمرة ، وهذا متفق عليه ، معلوم لجميع العلماء الذين يعلمون سنته وشريعته .

وكذلك أيضاً أصحابه الذين كانوا مقيمين بمكة من حين فتحه مكة من شهر رمضان سنة ثمان ، وإلى أن توفي لم يعتمر أحد منهم من مكة ولم يخرج أحد منهم إلى الحل ، ويهل منه ، ولم يعتمر النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة قط ، لا من الحديبية ، ولا من الجعرانة ، ولا غيرها ، بل قد اعتمر أربع عمر : ثلاث منفردة ، وواحدة مع حجه . وجميع عمره كان يكون فيها قادماً إلى مكة ، لا خارجاً منها إلى الحل .

فأما عمرة الحديبية فانه اعتمر من ذي الحليفة — ميقات أهل المدينة — هو وأصحابه الذين بايعوه في تلك العمرة تحت الشجرة ، ثم إنهم لما صدم المشركون عن البيت ، وقاضم النبي صلى الله عليه وسلم على العمرة من العام القابل ، وصالحهم الصلح المشهور ، حل هو وأصحابه من العمرة بالحديبية ، ولم يدخلوا مكة ذلك العام . فأُزيل الله تعالى في ذلك (سورة الفتح) ، وأُزيل قوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدي) الآية . وقد ذكر الشافعي وغيره الاجماع على ان هذه الآية نزلت في ذلك العام .

ثم انه بعد ذلك في العام القابل سنة سبع بعد ان فتح خيبر ، وكان فتح خيبر عقيب انصرافه من الحديبية ، ثم اعتمر هو ومن معه عمرة القضية ، وتسمى « عمرة القضاء » وكانت عمرته هذه في ذي القعدة سنة سبع ، والتي قبلها عمرة الحديبية ، وكانت أيضاً في ذي القعدة ،

وعمره الجعرانة كانت في ذي القعدة ، وكانت عمره كلها في ذي القعدة
أوسط أشهر الحج ، وبين للمسلمين بذلك جواز الاعتبار في أشهر الحج
ولما اعتمر هو ومن معه عمره القضية أحرموا ايضاً من ذي الحليفة ،
ودخلوا مكة ، وأقاموا بها ثلاثاً ، وتزوج في ذلك العام ميمونة
بنت الحارث .

ثم إن أهل مكة نقضوا العهد سنة ثمان ، فغزا النبي صلى الله
عليه وسلم غزوة الفتح في نحو عشرة آلاف في شهر رمضان ، ودخل
مكة حلالاً على رأسه المغفر ، وطاف بالبيت ، وأقام بمكة سبع عشرة
ليلة ، ولم يعتمر في دخوله هذا ، وبلغه أن هوازن قد جمعت له فغزا
غزوة حنين ، وحاصر الطائف بعد ذلك ولم يفتحها ، وقسم غنائم حنين
بالجعرانة ، وأنشأ حينئذ العمرة بالجعرانة ، فكان قادماً الى مكة في تلك
العمرة ، لم يخرج من مكة إلى الجعرانة . وحكم كل من أنشأ الحج ،
أو العمرة من مكان دون المواقيت أن يحرم من ذلك المكان . كما في
الصحيحين عن ابن عباس قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل
ولأهل اليمن يلم ، هن لمن أتى عليهن من غير أهلهن ، ممن
كان يريد الحج والعمرة ، ومن كان دونهن فمهلهن من أهله . وكذلك
أهل مكة يهلون منها » .

فأحرام النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة كان لأنه أنشأ العمرة منها ، وبعد أن حصل فيها لأجل الغزو والغنائم ، فقد بين إن الحديبية لم يحرم منها النبي صلى الله عليه وسلم لا قادمًا الى مكة ، ولا خارجًا منها ، بل كان محله من إحرامه بالعمرة لما صده المشركون . وأما الجعرانة فأحرم منها لعمرة أنشأها منها ، وهذا كله متفق عليه ، ومعلوم بالتواتر ، لا يتنازع فيه إثنان ممن له أدنى خبرة بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وسنته .

فمن توهم أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من مكة فاعتمر من الحديبية ، أو الجعرانة ، فقد غلط غلطاً فاحشاً منكراً ، لا يقوله الا من كان من أبعد الناس عن معرفة سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته وإن كان قد غلط في الاحتجاج بذلك على العمرة من مكة طوائف من أكابر أعيان العلماء ، فقد ظهر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه جميعهم لم يعتمر أحد منهم في حياته من مكة ، بعد فتح مكة ، ومسيرها دار اسلام ، إلا عائشة .

وكذلك ايضا لم يعتمر احد منها قبل الفتح حين كانت دار كفر ، وكان بها من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة ، وقبل هجرته ، فانهم كانوا يطوفون بالبيت ، ولم يخرج أحد منهم الى الحل ليعتمر منه ، إذ الطواف بالبيت مازال مشروعاً من اول مبعث

النبي صلى الله عليه وسلم ، بل ولم يزل من زمن ابراهيم ، بل ومن قبل ابراهيم ايضاً ، فاذا كان المسلمون حين كانوا بمكة من حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى أن توفي إذا كانوا بمكة لم يكونوا يعتمرون من مكة ، بل كانوا بطوفون ويحجون من العام الى العام ، وكانوا بطوفون في كل وقت من غير اعتبار ، كان هذا مما يوجب العلم ، الضروري ، أن المشروع لأهل مكة إنما هو الطواف ، وان ذلك هو الأفضل لهم من الخروج للعمرة إذ من الممتع أن يتفق النبي صلى الله عليه وسلم وجميع أصحابه على عهده على المداومة على المفضل ، وترك الأفضل ، فلا يفعل احد منهم الأفضل ، ولا يرغب فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا لا يقوله أحد من أهل الايمان .

ومما يوضح ذلك : أن المسلمين قد تنازعوا في وجوب العمرة ، لوجوب الحج ، على قولين مشهورين للعلماء ، وروي النزاع في ذلك عن الصحابة ايضاً ، فروي وجوبها عن عمر وابن عباس ، وغيرها . وروي عدم الوجوب عن ابن مسعود . والأول : هو المشهور عن الشافعي ، وأحمد . والثاني : هو احد قوليهما ، وقول أبي حنيفة ، ومالك .

ومع هذا فالمنقول الصريح عن أوجب العمرة من الصحابة والتابعين لم يوجبها على أهل مكة . قال احمد بن حنبل : بان ابن عباس يرى العمرة واجبة ، ويقول : يا أهل مكة ليس عليكم عمرة ، إنما عمرتكم طوافكم بالبيت ، وقال عطاء بن أبي رباح — أعلم التابعين بالناسك ،

وإمام الناس فيها — ليس احد من خلق الله إلا عليه حجة وعمره واجبتان ، لا بد منها لمن استطاع اليهما سبيلا ، إلا أهل مكة ، فان عليهم حجة ، وليس عليهم عمرة من أجل طوافهم بالبيت ، وهم يفعلونه فأجزأ عنهم . وقال طاوس ليس على أهل مكة عمرة رواء ابن أبي شيبة .

وكلام هؤلاء السلف وغيرهم يقتضي أنهم كانوا لم يستحبوها لأهل مكة ، فضلا عن أن يوجبوها ، كما رواء أبو بكر بن أبي شيبة . في كتابه الكبير « المصنف » ثنا ابن ادريس ، عن ابن جريج عن عطاء قال : ليس على أهل مكة عمرة . قال ابن عباس : أتم يا أهل مكة لا عمرة لكم ، إنما عمرتكم الطواف بالبيت ، فمن جعل بينه وبين الحرم بطن واد فلا يدخل مكة إلا باحرام ، قال : فقلت لعطاء : أريد ابن عباس واد من الحل ؟ قال : بطن واد من الحل . وقال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن كيسان ، سمعت ابن عباس يقول : لا يضركم يا أهل مكة أن لا تعتمروا ، فان أبيتم فاجعلوا بينكم وبين الحرم بطن واد . وقال حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج عن خلف بن مسلم عن سالم : قال : لو كنت من أهل مكة ما اعتمرت ، وقال حدثنا عبيد الله بن موسى عن عثمان عن عطاء قال : ليس على أهل مكة عمرة إنما يعتمر من زار البيت ليطوف به ، وأهل مكة يطوفون متى شاءوا ،

وهذا نص أحد في غير موضع ، على أن أهل مكة لا عمرة عليهم ، مع قوله بوجوبها على غيرهم .

ولهذا كان تحقيق مذهبه ، إذا أوجب العمرة أنها تجب إلا على أهل مكة ، وإن كان من أصحابه من جعل هذا التفريق رواية ثالثة عنه ، وإن القول بالإيجاب يعم مطلقاً . ومنهم من تأول كلامه على أنه لا عمرة عليهم مع الحجة ؛ لأنه يتقدم منهم فعلها في غير وقت الحج ، فهذا بخلاف نصوص أحمد الصريحة عنه بالتفريق .

ثم من هؤلاء من يقول : مثل ذلك من أصحاب الشافعي في وجوب العمرة على أهل مكة ، قول ضعيف جداً يخالف للسنة الثابتة ، وإجماع الصحابة ، فإنها لو كانت واجبة عليهم لأحرم النبي صلى الله عليه وسلم بها ، ولكانوا يفعلونها ، وقد علم أنه لم يكونوا أهل مكة يعتمرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاً ، بل ولا يمكن أحداً أن ينقل عن أحد أنه اعتمر من مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عائشة .

ولهذا كان المصنفون للسنن إذا أرادوا ذكر ما جاء من السنة في العمرة من مكة لم يكن معهم إلا قضية عائشة ، ومن المعلوم أنما دون هذا تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، فلو كان أهل مكة كلهم بل

أو بعضهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يخرجون الى الحل فيعتمرون فيه لنقل ذلك ، كما نقل خروجهم في الحج الى عرفات ، وقد حجج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، وخرج معه أهل مكة إلى عرفات ، ولم يعتمر بعد الحجة ، ولا قبلها أحد من أدنى الحل ، لا أهل مكة ، ولا غيرهم ، إلا عائشة ، ثم كان الأمر على ذلك زمن الخلفاء الراشدين . حتى قال ابن عباس ، ثم عطاء وغيرهما ، لما بعد عهد الناس بالنبوة : يا أهل مكة ليس عليكم عمرة ، إنما عمرتكم الطواف بالبيت ، ومن المعلوم أنه لو كان أهل مكة يعتمرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويؤمرون بذلك لم يكن مثل هذا خافيا على ابن عباس . إمام أهل مكة . وأعلم الأمة في زمنه بالمناسك وغيرها .

وكذلك عطاء بعده إمام أهل مكة ، بل إمام الناس كلهم في المناسك ، حتى كان يقال في أئمة التابعين الأربعة أئمة أهل الأمصار : سعيد بن المسيب إمام أهل المدينة ، وعطاء بن أبي رباح إمام أهل مكة ، وإبراهيم النخعي إمام أهل الكوفة ، والحسن البصري إمام أهل البصرة ، وأعلمهم بالحلال والحرام سعيد بن المسيب ، وأعلمهم بالمناسك عطاء ، وأعلمهم بالصلاة إبراهيم ، وأجمعهم الحسن .

وابضا فان كل واحد من الحج والعمرة يتضمن القصد إلى بيت

الله ، المحيط به حرم الله تعالى ، ولهذا لم يكن بد من أن يجمع في نسكه بين الحل والحرم ، حتى يكون قاصداً للحرم من الحل ، فيظهر فيه معنى القصد الى الله ، والتوجه الى بيته وحرمة ، فمن كان بيته خارج الحرم ، فهو قاصد من الحل الى الحرم ، الى البيت .

وأما من كان بالحرم كأهل مكة فهم في الحج ، لا بد لهم من الخروج إلى عرفات ، وعرفات هي من الحل ، فاذا قاضوا من عرفات قصدوا حينئذ البيت من الحل .

ولهذا كان الطواف المفروض لا يكون إلا بعد التعريف ، وهو القصد من الحل إلى الكعبة ، الذي هو حقيقة الحج ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الحج عرفة » ولهذا كان الحج يدرك بإدراك التعريف ويفوت بفوات وقته بطلوع فجر يوم النحر بعد يوم التعريف ، فحقيقة الحج ممكنة في حق أهل مكة ، كما هي ممكنة في حق غيرهم ، إذ ما قبل التعريف من الأعمال كطواف القدوم ليس من الأمور اللازمة . فان النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته عائشة أنها قد حاضت ، وكانت متمتعة أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنقض رأسها ، وتمشط ، وتهل بالحج ، وتدع العمرة .

فأكثر الفقهاء يقولون جعلها قارنة ، وأسقط عنها طواف القدوم

فسقوطه عن المفرد للحج أولى ، وهو قول أبي حنيفة .

ومنهم من يقول جعلها رافضة للعمرة ، وهذا قول مالك ، والشافعي وأحمد ، لكن تنازعوا في سقوطه عن غير المعذور ، فعلى القولين ، فهو يدل على أنها لو كانت مفردة أو قارنة كان سقوط طواف القدوم عنها إذا كانت حائضا أولى من العمرة وطوافها .

وهذا بخلاف طواف الافاضة ، فإنه لما قيل ان صفة بنت حبي قد حاضت : « قال عقرى حلقى ، أحابستنا هي ؟ فقيل له : انها قد أفاضت ، قال : فلا اذاً » .

وهذا كما أنه قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن لا ينفر احد حتى يكون آخر عهده بالبيت ، وهو طواف الوداع ، ورخص للحائض ان تنفر قبل الوداع . وما سقط بالعذر علم أنه ليس من أركان الحج الذي لا بد منها ، ولهذا لم يكن على أهل مكة طواف قدوم ، ولا طواف وداع ، لانتفاء معنى ذلك في حقهم ، فانهم ليسوا بقادمين اليها ولا مودعين لها ، ماداموا فيها . فظهر أن الحج الذي أصله التعريف للطواف بعد ذلك مشروع لوجود حقيقته فيهم .

وأما العمرة : فان جماعها الطواف بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، وذلك من نفس الحرم ، وهو في الحرم دائماً . والطواف بين الصفا

والمروءة تابع في العمرة ، ولهذا لا يفعل الا بعد الطواف ، ولا يتكرر فعله لا في حَج ولا عمرة . فالمقصود الأكبر من العمرة هو الطواف وذلك يمكن أهل مكة بلا خروج من الحرم ، فلا حاجة الى الخروج منه ، ولأن الطواف والعكوف هو المقصود بالقادم الى مكة ، وأهل مكة متمكنون من ذلك ، ومن كان متمكناً من المقصود بلا وسيلة لم يؤمر أن يترك المقصود ، ويشتغل بالوسيلة .

وأيضاً فمن العلوم ان مشي الماشي حول البيت طائفاً ، هو العبادة المقصودة ، وأن مشيه من الحل هو وسيلة الى ذلك وطريق ، فمن ترك المشي من هذا المقصود الذي هو العبادة ، واشتغل بالوسيلة ، فهو ضال جاهل بحقيقة الدين ، وهو أشر من جهل من كان مجاوراً للمسجد يوم الجمعة يمكنه التبكير الى المسجد ، والصلاة فيه ، فذهب الى مكان بعيد ليقتصد المسجد منه ، وفوت على نفسه ما يمكن فعله في المسجد من الصلاة المقصودة .

يبين ذلك أن الاعتناء افتعال : من عمر يعمر ، والاسم فيه « العمرة » قال تعالى : (فمن حج البيت او اعتمر) وقال تعالى : (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام) . وعمارة المساجد إنما هي بالعبادة فيها ، وقصدها لذلك ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد ، فاشهدوا له بالإيمان » لأن الله يقول :

(انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ، وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش الا الله) . والمقيم بالبيت أحق بمغنى العمارة من القاصد له ، ولهذا قيل : العمرة هي الزيارة لأن المعتمر لابد ان يدخل من الحل ، وذلك هو الزيارة . وأما الأولى فيقال لها عمارة ، ولفظ عمارة أحسن من لفظ عمرة ، وزيادة اللفظ يكون لزيادة المعنى .

ولهذا ثبت في الصحيح ان بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا أبالي ان لا أعمل عملاً بعد الاسلام الا ان اعمر المسجد الحرام ، وقال آخر : لا أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الاسلام إلا أن أسقي الحبيب ، فقال علي : الجهاد في سبيل الله أفضل مما ذكرتم . فقال عمر : لا ترفعوا اصواتكم عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا قضيت الجمعة ان شاء الله دخلت عليه ، فسأله ، فأنزل الله تعالى : (أجعلتم سقاية الحاج ، وعمارة المسجد الحرام) الآية .

واذا كان كذلك فالمقيم في البيت طائفا فيه ، وعامراً له بالعبادة ، قد أتى بما هو أكمل من معنى المعتمر ، وآتى بالمقصود بالعمرة ، فلا يستحب له ترك ذلك بخروجه عن عمارة المسجد ، ليصير بعد ذلك عامراً له ؛ لأنه استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير .

فصل

وهذا الذي ذكرناه مما يدل على أن الطواف أفضل ، فهو يدل على أن الاعتبار من مكة وترك الطواف ليس بمستحب ؛ بل المستحب هو الطواف دون الاعتبار ؛ بل الاعتبار فيه حيثئذ هو بدعة ، لم يفعله السلف ، ولم يؤمر بها في الكتاب والسنة ، ولا قام دليل شرعي على استحبابها وما كان كذلك فهو من البدع المكروهة باتفاق العلماء .

ولهذا كان السلف والأئمة يهونون عن ذلك ، فروى سعيد في سننه عن طاوس أجل أصحاب ابن عباس ، قال : الذين يعتمرون من التعميم ما أدري أيؤجرون عليها أم يعذبون ؟ قيل : فلم يعذبون ؟ قال : لأنه بدع الطواف بالبيت ، ويخرج إلى أربعة أميال ويحجى . وإلى أن يحجى من أربعة أميال قد طاف مائتي طواف ، وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمشي في غير شي .

قال أبو طالب : قيل : لأحمد بن حنبل . ما تقول في عمرة المحرم ؟ فقال أي شيء فيها ؟ العمرة عندي التي نعد لها من منزلك . قال الله :

(وأتموا الحج والعمرة لله) وقالت عائشة : إنما العمرة على قدره ؛ يعنى على قدر النصب والنفقة . وذكر حديث علي وعمر : إنما إتمامها أن تحرم بها من ديرة أهلك .

قال أبو طالب : قلت لأحمد ، قال طاوس : الذين يعتمرون من التعميم لا أدري يؤجرون ؟ أو يعذبون ؟ قيل له : لم يعذبون ؟ قال : لأنه ترك الطوف بالبيت ، ويخرج إلى أربعة أميال ، ويخرج إلى أن يجيء من أربعة أميال قد طاف مائتي طواف ، وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمسي في غير شيء . فقد أقر أحمد قول طاوس هذا الذي استشهد به أبو طالب لقوله ، رواه أبو بكر في الشافي .

وذكر عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد قال : سئل علي وعمر وعائشة عن العمرة ليلة الحصة ، فقال عمر : هي خير من لا شيء ، وقال هي خير من مثقال ذرة ، وقالت عائشة : العمرة على قدر النفقة ؟ وعن عائشة أيضا قالت : لأن أصوم ثلاثة أيام ، أو أنصدق على عشرة مساكين ، أحب إلي من أن اعتمر العمرة التي اعتمرت من التعميم . وقال طاوس : فمن اعتمر بعد الحج ما أدري أيعذبون عليها ، أم يؤجرون ؟ وقال عطاء بن السائب : اعتمرنا بعد الحج ، فعاب ذلك علينا سعيد ابن جبير .

وقد أجازها آخرون ؛ لكن لم يفعلوها ، وعن أم الدرداء أنه سأها

سائل عن العمرة بعد الحج ، فأمرته بها . وسئل عطاء عن عمرة التعميم فقال : هي تامة ومجزئة . وعن القاسم بن محمد قال : عمرة المحرم تامة وروى عبد الرزاق في مصنفه : قال أخبرني من سمع عطاء يقول : طواف سبع خير لك من سفرك إلى المدينة ، قال : فآتي جدة ، قال : لا إنما أمرتم بالطواف ، قال : قلت : فأخرج إلى الشجرة ، فاعتمر منها ؟ قال : لا .

قال : وقال بعض العلماء ما زالت قدماي منذ قدمت مكة ، قال قلت : فلاختلاف أحب إليك من الجواز ، قال : لا ، بل الاختلاف . قال عبد الرزاق : أخبرني أبي ، قال : قلت للمثنى : إني أريد أن آتي المدينة ، قال : لا تفعل ، سمعت عطاء سأل رجل ، فقال له : طواف سبع بالبيت خير لك من سفرك إلى المدينة .

وروى أبو بكر ابن أبي شيبة في « المصنف » حدثنا وكيع عن سفيان عن أسلم المنقري ، قال : قلت لعطاء : أخرج إلى المدينة ، أهل بعمرة من ميقات النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : طوافك بالبيت أحب إلي من سفرك إلى المدينة . وقال : حدثنا وكيع ، ثنا عمر بن زر ، عن مجاهد ، قال : طوافك بالبيت أحب إلي من سفرك إلى المدينة ، وقال : حدثنا اسماعيل بن عبد الملك عن عطاء قال : الطواف بالبيت أحب إلي من الخروج إلى العمرة .

فصل

وأما كثرة الاعتبار في رمضان للمكي وغيره ، فهنا ثلاث مسائل مرتبة :

أحدها : الاعتبار في العام أكثر من مرة ، ثم الاعتبار لغير المكي ثم كثرة الاعتبار للمكي .

فأما « كثرة الاعتبار المشروع » : كالذي يقدم من ديرة أهله ، فيحرم من الميقات بعمره كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يفعلون ، وهذه من العمرة المشهورة عندهم ، فقد تنازع العلماء هل يكره أن يعتمر في السنة أكثر من عمرة واحدة ، فكره ذلك طائفة : منهم الحسن ، وابن سيرين ، وهو مذهب مالك . وقال إبراهيم النخعي : ما كانوا يعتَمرون في السنة إلا مرة واحدة ؛ وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يعتَمرون إلا عمرة واحدة ، لم يعتَمروا في عام مرتين ، فتكره الزيادة على ما فعلوه ، كالأحرام من فوق الميقات ، وغير ذلك ؛ ولأنه في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الذي كتبه لعمر بن حزم : أن العمرة هي الحج الأصغر ، وقد دل

القرآن على ذلك بقوله تعالى : (يوم الحج الأكبر) والحج لا يشرع في العام الا مرة واحدة ، فكذلك العمرة .

ورخص في ذلك آخرون . منهم من أهل مكة : عطاء ، وطاوس ، وعكرمة وهو مذهب الشافعي ، وأحمد . وهو المروي عن الصحابة : كعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأنس ، وعائشة ؛ لأن عائشة اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، عمرتها التي كانت مع الحجة ، والعمرة التي اعتمرتها من التعميم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الحصة ، التي تلي أيام منى ، وهي ليلة أربعة عشر من ذي الحجة ، وهذا على قول الجمهور الذين يقولون لم ترفض عمرتها ، وإنما كانت قارنة .

وايضاً ففي الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينها ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » وهذا مع إطلاقه وعمومه ، فإنه يقتضي الفرق بين العمرة والحج ، إذ لو كانت العمرة لا تفعل في السنة إلا مرة لكانت كالحج ، فكان يقال الحج الى الحج .

وايضاً : فإنه أقوال الصحابة : روى الشافعي عن علي بن أبي طالب أنه قال : في كل شهر مرة ، وعن أنس أنه كان إذا حم رأسه

خرج فاعتمر ، ورى وكيع عن اسرائيل عن سويد بن أبي ناجة عن أبي جعفر قال : قال علي : اعتمر في الشهر إن أطق مراراً . وروى سعيد بن منصور عن سفیان عن ابن أبي حسين عن بعض ولد انس : أن أنساً كان إذا كان بمكة فحمم رأسه خرج الى التنعيم ، واعتمر .

وهذه — والله أعلم — هي عمرة المحرم ، فانهم كانوا يقيمون بمكة إلى المحرم ، ثم يعتمرون . وهو يقتضى أن العمرة من مكة مشروعة في الجملة ، وهذا مما لا نزاع فيه ، والأئمة متفقون على جواز ذلك ، وهو معنى الحديث المشهور مرسل : عن ابن سيرين ، قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل مكة التنعيم » . وقال عكرمة : يعتمر إذا امكن الموسى من رأسه ، إن شاء اعتمر في كل شهر مرتين ، وفي رواية عنه : اعتمر في الشهر مراراً .

وأيضاً فإن العمرة ليس لها وقت يفوت به كوقت الحج ، فإذا كان وقتها مطلقاً في جميع العام ، لم تشبه الحج في أنها لا تكون إلا مرة .

فصل

« المسألة الثانية » : في الاكثار من الاعتسار ، والموالاتة بينها :

مثل ان يعتمر من يكون منزله قريباً من الحرم كل يوم ، او كل يومين
او يعتمر القريب من المواقيت التي بينها وبين مكة يومان : في الشهر
خمس عمر ، او ست عمر ، ونحو ذلك . او يعتمر من يرى العمرة من
مكة كل يوم عمرة ، او عمرتين ، فهذا مكروه باتفاق سلف الأمة ، لم
يفعله أحد من السلف ، بل اتفقوا على كراهيته ، وهو وان كان استجبه
طائفة من الفقهاء من أصحاب الشافعي ، واحمد ، فليس معهم في ذلك
حجة اصلا ، إلا مجرد القياس العام . وهو أن هذا تكثير للعبادات ، او
التمسك بالعمومات في فضل العمرة ، ونحو ذلك .

والذين رخصوا في اكثر من عمرة في الحول ، اكثر ما قالوا :
يعتمر اذا امكن الموسى من رأسه ، او في شهر مرتين ، ونحو ذلك .

وهذا الذي قاله الامام احمد . قال احمد : اذا اعتمر فلا بد من
أن يحلق ، او يقصر ، وفي عشرة ايام يمكن حلق الرأس .

وهذا الذي قاله الامام احمد فعل انس بن مالك ، الذي رواه
الشافعي : انه كان اذا حم رأسه خرج فاعتمر . وهذا لأن تمام النسك
الحلق ، او التقصير ، وهو اما واجب فيه ، او مستحب . ومن حكي
عن أحمد او نحوه انه ليس إلا مباه لا استحبابا ، فقد غلط . فمدة
نبات الشعر أقصر مدة يمكن فيها إتمام النسك ، ولا ينتقض هذا بالعمرة

عقيب الحج من أدنى الحل للمفرد ؛ فان ذلك مشروع لضرورة فعل العمرة ، ومع هذا لم يكن بفعله السلف ، ولا فعله احد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ بل الثابت المنقول بالتواتر في حجة النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، انه أمر أصحابه جميعهم إذا طافوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، ان يحلوا من إحرامهم ، ويجعلوها عمرة إلا من ساق الهدي فانه لا يحل الى يوم النحر ، حتى يبلغ الهدي محله ، وقال : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » .

فكانت عمرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وجميع أصحابه بأمره في حجة الوداع داخلة في حجهم ، ليس بينهم فرق ، إلا ان أكثرهم — وهم الذين لا هدي معهم — حلوا من إحرامهم ، والذين معهم الهدي أقاموا على إحرامهم ، وكل ذلك كانوا يسمونه تمتعاً بالعمرة الى الحج ، كما استفاضت بذلك الأحاديث الصحيحة ، التي تبين ان القارن متمتع ، كما ان من حل من العمرة ثم حج متمتع .

فمن اعتمر في اشهر الحج ، وحج من عامه ، فهو متمتع في لغة الصحابة الذين نزل القرآن بلسانهم ، والقارن يكون قارناً إذا أحرم بالعمرة والحج ابتداء ، ويكون قارناً إذا أحرم بالعمرة ثم ادخل عليها الحج قبل الطواف ، باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم ، وإذا لم يحل المتمتع من إحرامه لكونه قد ساق الهدي وأحرم بالحج انعقد إحرامه بالحج ، ويسميه بعض الفقهاء من أصحاب احمد

وغيره قارناً لعدم وجود التحلل ، وبعضهم يقول لا يسمى قارناً لأن عليه صدم سعيّاً آخر بعد طواف الفرض ، بخلاف القارن .

وهذه المسألة فيها عن احمد روايتان ، فقد استحَب السعي مرة ثانية على المتمتع ، وقد نص في غير موضع على ان المتمتع بكفيه السعي الأول ، كما ثبت في الصحيح من حديث عائشة وغيرها : « ان الصحابة الذين تمتعوا مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يطوفوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، إلا مرة واحدة ، طوافهم الأول ، . ولهذا لما أوجب الله تعالى فيمن تمتع بالعمرة إلى الحج ما استيسر من الهدي ، كان واجباً على من احرم بالحج بعد تحلله من العمرة التي احرم بها في اشهر الحج ، وعلى من قرن العمرة بالحج من حين إحرامه بالحج ، او في اثناء إحرامه في الحج .

ولهذا كان من ساق الهدي محرماً بعمرة المتمتع ، ولم يحرم بالحج الا بعد الطواف والسعي ، قد يسميه - من يفرق بين القران ، وبين المتمتع الخاص - قارناً . لكونه احرم بالحج قبل تحلله من العمرة ، وقد يسمونه متمتعاً وهو اشهر ، لكونه لم يحرم إلا بعد قضاء العمرة ، وهو نزاع لفظي لا يختلف به الحكم بحال ، إلا ما ذكرنا من وجوب السعي ثانياً ، وفيمن قد يستحب للمتمتع ان يطوف طواف القدوم بعد رجوعه من عرفة ، قبل طواف الافاضة . وهذا وإن كان منقولاً عن احمد

واختاره طائفة من أصحابه ، فالصواب الذي عليه جماهير العلماء انه لا يستحب ؛ لأن الصحابة لم يفعلوا ذلك مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو القول الأخير من مذهب احمد .

ولهذا كان من روى ان النبي صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة إلى الحج ، ومن روى أنه قرن بينهما ، كان كلا الحديثين صوابا ، والمعنى واحد . وكذلك من روى أنه أفرد الحج : كبن عمر ، وعائشة ، وغيرها ؛ لأنهم أرادوا افراد أعمال الحج ، ولهذا كان هؤلاء الذين رووا ذلك هم الذين رووا أنه أفرد أعمال الحج ، فلم يفصل بينها بتحلل كما يفعل المتمتع إذا تحلل من عمرته ، ولا كان في عمله زيادة على عمل المفرد ؛ بخلاف المتمتع الذي تحلل من احرامه فانه فصل بين عمرة تمتعه وحجه بتحلل .

ولم يعتمر النبي صلى الله عليه وسلم بعد حجته لا هو ، ولا أحد من أصحابه الذين حجوا معه ، الا عائشة . فهذا متفق عليه بين جميع الناس ، متواتر تواترا يعرفه جميع العلماء بحجته ، لا يتنازعون انه لم يعتمر بعد حجته ، لا من أدنى الحل الذي هو التتيم ، الذي بنيت به بعد ذلك المساجد التي تسميها العامة « مساجد عائشة » ، ولا من غير التتيم .

ولهذا اتفقوا على أن الأحاديث الثابتة في الصحاح وغيرها أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر : عمرة الحديبية ، وعمرة القضية ، وعمرة الجعرانة ، والعمرة التي مع حجته . فانما معناها أنه اعتمر عمرة متمتع ، ساق الهدي . وهذا أيضا قارن ، فتسميته متمتعاً وقارناً سواء ، إذا كان قد أهل بالعمرة والحج ، وهذا متمتع وهو قارن ؛ ولهذا كان من غلط من الفقهاء فقال : إنه أحرم بالحج فقط ، ولم يقرن به عمرة لاقبله ، ولا معه ، أو قال : إنه أحرم إحراماً مطلقاً ثم عقبه الحج ، فانه ينكر ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر مع حجته ، ويلزمه رد هذه الأحاديث الصحيحة المينة أنه اعتمر أربع عمر ، لاتفاق المسلمين على أنه لم يعتمر هو ولا أحد من اصحابه غير عائشة عقب الحج .

ولهذا كان هذا حجة قاطعة على ما لم يتنازع فيه الأئمة الأربعة ، وعامة الفقهاء في ان المتمتع بالعمرة الى الحج سقط عنه بذلك الحج والعمرة سواء قيل بوجوبها ، أو بتوكيد استحبابها دون وجوبها ؛ لأن الصحابة الذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بأمره هكذا فعلوا ، وأخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان العمرة دخلت في الحج الى يوم القيامة . وقالوا له : أعمرتنا هذه لعامنا هذا ؟ أم للأبد ؟ فقال : بل للأبد ، دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة .

قال : ومن روى من الصحابة ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد الحج ، أرادوا بذلك بيان أنه لم يحل من إحرامه لعمرة التمتع ، كما أمر بذلك جمهور اصحابه ، وهم الذين لم يكونوا ساقوا الهدي ، فان الأحاديث الثابتة المتواترة كلها متفقة على ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر اصحابه حين قدموا مكة فطافوا بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة ، إلا من ساق الهدي ، فانه أمره ان يبقى على إحرامه الى يوم النحر ، حتى يبلغ الهدي محله ، عملاً بمعنى قوله : (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) فهذه الجملة لم يتنازع فيها احد من العلماء : ان حجة الوداع كانت هكذا .

ثم إن كثيراً من الصحابة روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة إلى الحج ، فصار يظن قوم أنهم أرادوا بذلك أنه حل من إحرامه بالعمرة ثم أحرم بالحج ، كما امر بذلك اصحابه الذين لم يسوقوا الهدي ، وروي أيضاً من روى من هؤلاء الصحابة : انه افرد الحج ؛ ليزيلوا بذلك ظن من ظن أنه حل من إحرامه ، وأخبروا انه لم يحل من إحرامه ، بل فعل كما يفعل من افرد الحج ، من بقاءه على إحرامه وعمل ما يعمل المفرد . فروايات الصحابة متفقة على هذا .

وكل من روى عنه من الصحابة أنه روى الافراد ، فقد روى التمتع ، وفسروا التمتع بالقران ، ورووا عنه صريحاً انه قال : « لييك

عمرة وحجاً ، وانه قال : « أتاني آت من ربي في هذا الوادي المبارك ، فقال : قل عمرة في حجة » .

ولهذا كان الصواب ان من ساق الهدي فالقران له افضل ، ومن لم يسق الهدي ، وجمع بينها في سفر ، وقدم في اشهر الحج ، فالتمتع الخاص افضل له ، وإن قدم في شهر رمضان وقبله بعمرة فهذا افضل من التمتع ، وكذلك لو أفرد الحج بسفرة ، والعمرة بسفرة ، فهو أفضل من المتعة المجردة ؛ بخلاف من افرد العمرة بسفرة ، ثم قدم في أشهر الحج متمتعا ، فهذا له عمرتان وحجة ، فهو افضل . كالصحابه الذين اعتمرُوا مع النبي صلى الله عليه وسلم عمرة القضية ، ثم تمتعوا معه في حجة الوداع بالعمرة الى الحج ، فهذا افضل الاتمام . وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم : اعتمر اولاً ، ثم قرن في حجه بين العمرة والحج لما ساق الهدي ؛ لكنه لم يزد على عمل المفرد ، فلم يطف للعمرة طوافاً رابعاً ولهذا قيل : إنه أفرد بالحج .

ثم إن الناس كانوا في عهد ابي بكر وعمر لما رأوا في ذلك من السهولة ، صاروا يقتصرون على العمرة في اشهر الحج ، ويتركون سائر الأشهر . لا يعتمرون فيها من أمصارهم ، فصار البيت يعرى عن العمار من اهل الأمصار في سائر الحول ، فأمرم عمر بن الخطاب بما هو اكمل لهم بأن يعتمروا في غير اشهر الحج ، فيصير البيت مقصوداً معموراً

في أشهر الحج ، وغير أشهر الحج ، وهذا الذي اختاره لهم عمر هو الأفضل ، حتى عند القائلين بأن التمتع أفضل من الأفراد ، والقران ، كالامام أحمد وغيره .

فان الامام احمد يقول : انه إذا اعتمر في غير أشهر الحج كان افضل من ان يؤخر العمرة إلى أشهر الحج ، سواء قدم مكة قبل أشهر الحج واعتمر وأقام بمكة حتى يحج من عامه ذلك ، او اعتمر ثم رجع إلى مصره ، او ميقات بلده ، وأحرم بالحج ، وهذا ظاهر ، فان القاصد لمكة اذا قدم مثلاً في شهر رمضان فاعتمر فيه ، حصل له ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « عمرة في رمضان تعدل حجة » . وان قدم قبل ذلك معتمراً وأقام بمكة ، فذلك كله افضل له ، فانه يطوف بمكة ويعتكف بها تلك المدة الى حين الالهل بالحج ، وإن رجع إلى مصره ثم قدم وأحرم بالحج فقد افرد للعمرة سفيراً ، وللحج سفيراً ، وذلك أتم لهما ، كما قال علي في قوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) إتمامها ان تحرم بهما من دويره اهلك . أي : تنشئ السفر لهما من دويره اهلك .

واما من اعتمر قبل أشهر الحج . ثم رجع الى مصره ، ثم قدم ثانيا في أشهر الحج فتمتع بعمرة الى الحج ، فهذا افضل ممن اقتصر على مجرد الحج في سفرته الثانية ، إذا اعتمر معها عقيب الحج ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر مع الحج تمتع هو قران كما بينوا ، ولأن من

تحصل له عمرة مفردة ، وعمرة مع حجة ، افضل ممن لا يحصل له الا عمرة وحجة ، وعمرة تمتع افضل من عمرة مكية عقيب الحج .

فهذا الذي اختاره عمر للناس هو الاختيار عند عامة الفقهاء : كالامام احمد ، ومالك ، والشافعي ، وغيرهم ، وكذلك ذكر اصحاب ابي حنيفة عن محمد بن الحسن . ولا يعرف في اختيار ذلك خلاف بين العلماء .

ولما كان ذلك هو الأفضل الارجح ، وكان إن لم يؤمر الناس به زهدوا فيه ، وأعرضوا عما هو أنفع لهم في دينهم ، كان من اجتهاد عمر ، ونظره لرعيته ، انه ألزمهم بذلك ، كما يلزم الأب الشفيق ولده ما هو اصلح له ، ولما في ذلك من المنفعة لأهل مكة ، وهذا كان موضع اجتهاد خالفه فيه علي ، وعمران بن حصين ، وغيرها من الصحابة ، ولم يروا ان يؤمر الناس بذلك امراً ، بل يتركون من احب اعتمر قبل اشهر الحج ، ومن احب اعتمر فيها ، وان كان الأول اكمل .

وقوي النزاع في ذلك في « خلافة عثمان » حتى ثبت في الصحيحين ان عثمان كان ينهى عن المتعة ، فلما رآه علي اهل بهما ، وقال : لم اكن لأدع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول احد ، ونهى عثمان كان لاختيار الافضل ، لانهي كراهة .

فلما حصلت الفرقة بعد ذلك بين الأمة بمقتل عثمان ، ومصير الناس

شيعتين : قوما يميلون الى عثمان وشيعته ، وقوما يميلون الى علي وشيعته صار قوم من ولاية بنى امية يهون عن المتعة ، ويعاقبون من يتمتع ، ولا يمكنون احداً من العمرة في اشهر الحج ، وكان في ذلك نوع من الجهل والظلم . فلما رأى ذلك علماء الصحابة كعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وغيرهما جعلوا ينكرون ذلك ، ويأمرون الناس بالمتعة اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويخبرون الناس ان النبي صلى الله عليه وسلم . امر بها اصحابه في « حجة الوداع » فصار بعض الناس يناظرهم بما توهمه على ابي بكر ، وعمر ، فيقولون لعبد الله ابن عمر : إن اباك كان ينهى عنها ، فيقول : ان ابي لم يرد ذلك ، ولا كان يضرب الناس عليها ، ونحو ذلك .

فبين لهم ان عمر قصد امر الناس بالأفضل ، لا تحريم المفضول ، وعمر إنما امرهم بالاعتسار في غير اشهر الحج ، فاما ان يكون عمر أو أحد من الصحابة اختار للناس ان يفردوا الحج في اشهره ، ويعتصروا فيه عمرة مكية ، فهذا لم يأمر به ، ولم يختره احد من الصحابة اصلاً ، ولم يفعله احد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً ، واكبر ظني انه لم يفعله احد من الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يأمر به .

وقد حمل طائفة من العلماء نهى عمر على أنه نهى عن متعة الفسخ

وهؤلاء يقولون الفسخ إنما كان جائزاً لمن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم . وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

وبين ان السلف والعلماء تنازعوا في الفسخ . فمذهب ابن عباس وأصحابه وكثير من الظاهرية والشيعة : يرون ان الفسخ واجب ، وأنه ليس لأحد ان يحج إلا متمتعاً . ومذهب كثير من السلف والخلف انه وإن جاز التمتع ، فليس لمن أحرم مفرداً ، أو قارناً ، أن يفسخ . وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي . ومذهب كثير من فقهاء الحديث وغيرهم : كأحمد بن حنبل ، أن الفسخ هو الأفضل ، وأنه إن حج مفرداً أو قارناً ، ولم يفسخ جاز . وأما من ساق الهدى فلا يفسخ بلا نزاع والفسخ جائز ما لم يقف بعرفة ، وسواء كان قد نوى عند الطواف طواف القدوم ، أو غير ذلك ، وسواء كان قد نوى عند الاحرام القران ، أو الافراد ، أو أحرم مطلقاً .

فالأفضل عند هؤلاء لكل من لم يسق الهدى ان يحل من إحرامه بعمره تمتع . كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بذلك في حجة الوداع ، وليس له ان يتحلل بعمره إذا كان قصده أن يحج من عامه فيكون متمتعاً .

فأما الفسخ بعمره مجردة ، فلا يجوزها أحد من العلماء ، ولا للذي

يجمع بين العمرة والحج في سفره واحدة أن يحج في أشهر الحج ويعتمر عقيب ذلك من مكة ، بل هم متفقون على أن هذا ليس هو المستحب المسنون . فهذا أفضل ممن اقتصر على مجرد الحج في سفره الثانية ، أو اعتمر فيها .

فثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر مع الحج عمرة تمتع ، هو قرآن كما تقدم . ولأن من يحصل له عمرة مفردة ، وعمرة مع حجة أفضل ممن لم يحصل له إلا عمرة وحجة ، وعمرة تمتع أفضل من عمرة بمكة عقيب الحج إلى الحج ، وإن جوزوه .

فكان عبد الله بن عمر إذا بين لهم معنى كلام عمر ينازعونه في ذلك ، فيقول لهم : فقد روا أن عمر نهى عن ذلك . أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبعوه أم عمر؟! وكذلك كان عبد الله بن عباس إذا بين لهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم في تمتعه ، يعارضونه بما توهّموه على أبي بكر وعمر ، فيقول لهم : يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء . أقول لكم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقولون قال أبو بكر وعمر . يبين لهم أنه ليس لأحد أن يعارض سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول أحد من الناس ، مع أن أولئك المعارضين كانوا يخطئون على أبي بكر وعمر ، وهم سواء كانوا علموا حال أبي بكر وعمر ، أم أخطأوا عليها ، ليس لأحد أن يدفع للمعلوم من سنة

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بقول أحد من الخلق ، بل كل أحد من الناس فانه يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا متفق عليه بين علماء الأمة وأئمتها .

وإنما تنازع فيه أهل الجهالة من الرافضة ، وغالية النساك الذين يعتقد أحدهم في بعض أهل البيت ، أو بعض المشائخ ، أنه معصوم ، أو كالمعصوم ، وكان ابن عباس يبالغ في المتعة حتى يجعلها واجبة ، ويجعل الفسخ واجبا ، وهو قول أبي حنيفة وطائفة من أهل الظاهر والشيعة ، ويجعل من طاف وسعى فقد حل من إحرامه ، وصار متمتعا ، سواء قصد التمتع ، أو لم يقصده . وصار إلى إيجاب التمتع طائفة من الشيعة وغيرهم . وهذا مناقضة لمن نهى عنها ، وعاقب عليها ، من بنى أمة وغيرهم .

وأما الذي عليه أئمة الفقه : فانهم يجوزون هذا وهذا ، ولكن النزاع بينهم في الفسخ ، وفي استحبابه ، فمن حج متمتعا من الميقات أجزاء حجه ، باتفاق العلماء ، وما سوى ذلك فيه نزاع ، سواء أفرد ، أو قرن ، أو فسخ إذا قدم في أشهر الحج ، إلا القارن الذي ساق الهدى ، فان هذا يجرئه أيضاً حجه باتفاقهم .

وأما من قدم بعمره قبل أشهر الحج ، وأقام إلى ان يحج ، فهذا

أيضاً ما أعلم فيه نزاعاً، فالتمتع المستحب، والقران المستحب، والافراد المستحب هو الذي يجزئه باتفاقهم.

وبسبب ما وقع من اشتراك الألفاظ في الرواية، واختلاف الاجتهاد في العمل، وغير ذلك، صار كثير من الفقهاء يغلطون في معرفة « صفة حجة الوداع » فيظن طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم تمتع، بمعنى أنه حل من إحرام العمرة ثم أحرم بالحج، وهذا غلط بلا ريب. وقد قال الامام احمد: لا أشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً، والمتعة أحب إلي. أي لمن كان لم يسبق الهدي؛ فانه لا يختلف قوله: أن من جمع الحج والعمرة في سفرة واحدة، وقدم في أشهر الحج، ولم يسبق الهدي، أن هذا التمتع أفضل له. بل هو المسنون، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه بذلك.

وأما من ساق الهدي: فهل القران أفضل له؟ أم التمتع؟ ذكروا عنه روايتين، والذي صرح به في رواية المروزي أن القران أفضل له؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا حج بلا نزاع بين أهل العلم والحديث، وهذا السائق للهدي تمتعه وقرانه لا يختلفان إلا في تقدم الاحرام وتأخير. فمضى أحرم بالحج مع العمرة، او قرن الاحرام بالعمرة، او بزيادة سعي عند من يقول به، وقبل طوافه وسعيه

عند من يقوله كان قارناً ، وهو متمتع تمتع قران بلا نزاع .

وإن لم يحرم بالحج إلا بعد الطواف والسعي ، مع بقائه على إحرامه ، فهو متمتع ، وبقاؤه على إحرامه واجب عليه عند أبي حنيفة وأحمد ، إذا كان قد ساق الهدي ، وعند مالك والشافعي إنما يتحلل إن لم يسق الهدي ، فانه يتحلل من عمرته باتفاقهم ، فان أحرم بالحج قبل تحلله من العمرة ففيه نزاع .

ومن جوز هذا من أصحاب أحمد فانهم يسمونه أيضاً « قارناً » ، فانه لم يتحلل من إحرامه حتى أحرم بالحج ، وهل على المتمتع بعد طواف الافاضة سعي غير السعي الأول الذي كان عقيب طواف العمرة ؟ فيه قولان في مذهب أحمد ، وغيره .

وقد نص أحمد على ان المتمتع يجزئه سعي واحد كما يجزئ القارن في غير موضع ، وعلى هذا فلا يختلفان إلا بالتقدم والتأخر ، وإذا كان الأمر كذلك فمعلوم ان تقدم الاحرام بالحج أفضل من تأخيره ؛ لأنه أكمل ، وهذا الذي ثبت صحيحاً صريحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال أنس : سمعته يقول : « ليك عمرة وحجاً » وكذلك في حديث عمر الذي في الصحيح صحيح البخاري — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أتاني آت الليلة من ربي وهو بالعقيق ، فقال :

صل في هذا الوادي المبارك ، وقل عمرة في حجة ، ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه لفظا يخالف هذين ألبتة ؛ بل لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم لفظا باحرامه إلا هذا . وكذلك قالت عائشة في الحديث المتفق عليه : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، فأهللنا بعمرة ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة » .

و اما قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ، ولجعلتها عمرة » فهذا ايضاً يبين انه مع سوق الهدي لم يكن يجعلها عمرة ، وانه إنما كان يجعلها عمرة إذا لم يسق الهدي ، وذلك لأن أصحابه الذين امرم بالاحلال ، وهم الذين لم يسوقوا الهدي ، كرهوا ان يحلوا في اشهر الحج ؛ لأنهم لم يكونوا يعتادون الحل في وسط الاحرام في اشهر الحج ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم لأجل تطيب قلوبهم يوافقهم في الفعل ، فذكر انه لو استقبل من امره ما استدبر : اي : لو كنت الساعة مبتدئاً بالاحرام لم اسق الهدي ، ولأحرمت بعمرة حل منها . وهذا كله من النصوص الثابتة عنه بلا نزاع .

وهو يبين ان المختار لمن قدم في اشهر الحج احد امرين : اما ان يسوق الهدي ، او يتمتع تمتع قارن ، او لا يسوق الهدي ويتمتع بعمرة

ويحل منها .

ثم الذي ينبغي ان يقال : ان الذي اختاره الله لنبيه هو افضل الأمرين .

واما قوله صلى الله عليه وسلم : « لو استقبلت من امرى ما استدبرت لم افعل ذلك » . فهو حكم معلق على شرط ، والمعلق على شرط عدم عند عدمه ، فما استقبل من امره ما استدبر ، وقد اختار الله تعالى له ما فعل ، واختار له انه لم يستقبل ما استدبر . ولا يلزم إذا كان الشيء افضل على تقدير ان يكون افضل مطلقاً .

وهذا كقوله : « لو لم ابعث فيكم لبعث فيكم عمر » فهو لا يدل على ان عمر افضلهم لو لم يبعث الرسول ، ولا يدل على انه افضل مع بعث الرسول ؛ بل ابو بكر افضل منه في هذه الحال ، ولكن هذا بين ان الموافقة اذا كان في تنويع الأعمال تفرق وتشتت هو أولى من تنويعها ، وتنويعها اختيار القادر المفضل للأفضل ، والعاجز عن المفضل كما اختار من قدر على سوق الهدي الأفضل . ومن لم يقدر على سوقه مع السلامة عن التفرق ، ومع تفرق يعقبه اتلاف هو افضل .

وغلط ايضا في « صفة حجه » طائفة من اصحاب مالك والشافعي وغيرهما : فظنوا انه إنما كان مفرداً : يعني انه احرم بحجة مفردة ، ولم

يعتمر معها اصلا ، وهذا خلاف الأحاديث الصحيحة الثابتة أيضاً ، وخلاف ما تواتر في سنته .

ثم قد يغلط طوائف من متأخريهم فيظنون انه اعتمر مع ذلك من مكة ، ولهذا لم ينقله احد ممن له قول معتبر ، ولم يتنازعوا في أنه أمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدي بالتمتع بالعمرة إلى الحج ، وأمرهم في حق أمته أولى بهم من فعله ، لا سيما وقد بين أن اختصاصه بعدم الاحلال إنما كان لسوق الهدي ، وهذا متواتر عنه . وفي الصحيحين أن حفصة قالت له : ما بال الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك ؟ فقال : « انى لبدت رأسي ، وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أحر » فهذا لا ينافي أنه أحرم بالعمرة والحج . كما روى أنس وعمر وغيرهما ؛ لأن ذلك يسمى عمرة ؛ لأنه وحده عمل المعتمر ؛ ولأنه أمرهم بالحل وأن يجعلوها عمرة فشبهته بهم .

وغلط ايضا في « ضفة حجته » من غلط من اصحاب أبي حنيفة وغيرهم : فاعتقدوا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، بمعنى أنه طاف وسعى أولاً للعمرة ، ثم طاف وسعى ثانياً للحج قبل التعريف ، وكل من نظر في الأحاديث الثابتة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم علم أنه لم يطف طوافين ، ولا سعى سعيين ، ولا أمر بذلك أصحابه الذين ساقوا الهدي ، وأمرهم بالبقاء على احرامهم ، فضلا عن

الذين أمرهم بالاحلال .

وما روي أنه يأمر به علي ونحوه : من فعل الطوافين ، والسعيين فقد ضعفه غير واحد من أهل العلم بالحديث ، وليس في شيء من كتب الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم في حجه طاف طوافين ، وسعى سعيين ، وإنما يوجد ذلك في بعض كتب الرأي التي يروي أصحابها أحاديث كثيرة ، وتكون ضعيفة ، ولم يعتمدوا الكذب ، لكن سمعوا تلك الأحاديث ممن لا يضبط الحديث .

وهكذا الاختيار . فان الفقهاء وإن جوزوا الانسكالثلاثة ، فقد يغلط كثير منهم في الاختيار ، فأعدل الأقوال وهو أتبعها للسنة ، وأصحابها في الأثر والنظر ما ذكرناه ، أن من قدم في أشهر الحج مريداً للعمرة والحج في تلك السفرة : فالسنة له التمتع بالعمرة الى الحج ، ثم إن ساق الهدي لم يحل من إحرامه ، ولكن إحرامه بالحج مع العمرة أولاً قبل الطواف والسعي أفضل له من أن يؤخر الاحرام بالحج إلى ما بعد الطواف والسعي ، وإن لم يسق الهدي حل ، وهذا أفضل له من أن يجيء بعمرة عقب الحج .

وأما من أفردهما في سفره ، واعتمر قبل أشهر الحج ، وأقام إلى الحج ، فهذا أفضل من التمتع ، وهذا قول الخلفاء الراشدين وهو

مذهب الامام احمد وغيره ، وقول من يقوله من اصحاب مالك والشافعي وغيرهم ، واختيار المتعة هو قول اصحاب الحديث ، وهو قول فقهاء مكة من الصحابة والتابعين ، وقول بني هاشم .

فاتفق على اختياره علماء سنته ، وأهل بلدته ؛ وأهل بيته .

ومالك وإن كان يختار الافراد ، فلا يختاره لمن يعتمر عقب الحج بل يعتمر في غير أشهر الحج كالحرم . والشافعي في أحد أقواله يختار التمتع ، وفي الآخر يختار احراماً مطلقاً ، وفي الآخر يختار الافراد ، ولكن لا أحفظ قوله فيمن يعتمر عقب الحج ، فانه وإن كان من أصحابه من يجعل هذا هو الأفضل ، فكثير من أصحاب أحمد يظن ان مذهبه ان المتعة أفضل من الاعتبار في أشهر الحج .

والغلط في هذا الباب كثير على السنة ؛ وعلى الأئمة ، وإلا فكيف يشك من له أدنى معرفة في السنة ان أصحابه لم يعتمر احد منهم عقب الحج ، وكيف يشك مسلم ان ما فعلوه بأمر النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل لهم ، ولئن كان حاله كحالهم .

وقد تبين بما ذكرنا انه وإن سوغ العمرة من مكة عقب الحج لمن أفرد . فهذا لم يفعله احد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أمر به هو - ولا أحد من خلفائه ، ولا أحد من صحابته ،

والتابعين وأئمتهم - أمر اختيار ، وهذا كله مما يضعف امر الاعتبار من مكة غاية الضعف .

فصل

وأما المسألة الثالثة ، فنقول : فإذا كان قد تبين بما ذكرناه من السنة واتفاق سلف الأمة أنه لا يستحب ، بل تكره الموالاة بين العمرة لمن يحرم من الميقات ، فمن المعلوم ان الذي يوالي بين العمر من مكة في شهر رمضان أو غيره أولى بالكراهة ، فإنه يتفق في ذلك محذوران .

أحدهما : كون الاعتبار من مكة ، وقد انفقوا على كراهة اختيار ذلك ، بدل الطواف .

والثاني : الموالاة بين العمر ، وهذا انفقوا على عدم استجابه ؛ بل ينبغي كراهته مطلقاً فيما اعلم لمن لم يعتض عنه بالطواف ، وهو الأقيس ، فكيف بمن قدر على ان يعتاض عنه بالطواف ؟ ! بخلاف كثرة الطواف ، فإنه مستحب مأمور به ، لاسيما للقادمين . فان جمهور العلماء على ان طوافهم بالبيت افضل لهم من الصلاة بالمسجد الحرام ، مع فضيلة الصلاة بالمسجد الحرام .

فصل

وأما الاعتبار في شهر رمضان : ففي الصحيحين والسنن عن عطاء سمعت ابن عباس يحدثنا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة من الأنصار — سماها ابن عباس فنسيت اسمها : « ما منعك أن تحجبي معنا ، فقالت لم يكن لنا إلا ناضحان ، فحجج أبو ولدها على ناضح ، وترك لنا ناضحا تنضح عليه ، قال : فإذا جاء شهر رمضان فاعتمرى ، فإن عمرة في رمضان تعدل حجة » وفي الصحيحين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عمرة في رمضان تعدل حجة » وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأم سنان امرأة من الأنصار : « عمرة في رمضان تقضى حجة معي » وروى البخاري هذا الحديث من طريق جابر تعليقا ، وعن أم معقل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عمرة في رمضان تعدل حجة » رواه ابن ماجه ، والترمذي ، وقال حديث حسن وعن يوسف بن عبد الله بن سلام عن جدته أم معقل ، قالت لما حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله ، واصابنا مرض ، وهلك أبو معقل وخرج

النبي صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من حجته جثته ، فقال : « يا ام معقل ! ما منعك ان تحجى ، قالت لقد تهيأنا فهلك ابو معقل ، وكان لنا جمل هو الذي نحج عليه ، فأوصى به ابو معقل في سبيل الله ، قال فها لا خرجت عليه ، فان الحج من سبيل الله ، رواه ابو داود وروى احمد في المسند عن ام معقل الأسدية ، ان زوجها جعل بكرا في سبيل الله وانها ارادت العمرة ، فسألت زوجها البكر فأبى ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فأمره ان يعطيها ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الحج والعمرة في سبيل الله » .

فهذه الأحاديث تبين انه صلى الله عليه وسلم اراد بذلك العمرة التي كان المخاطبون يعرفونها ، وهي قدوم الرجل إلى مكة معتمرا ، فاما ان يخرج المكي فيعتمر من الحل فهذا امر لم يكونوا يعرفونه ، ولا يفعلونه ، ولا يأمرهم به ، فكيف يجوز ان يكون ذلك مراداً من الحديث ؟ ! مع ان هذه المرأة كانت بالمدينة النبوية ، وعمرتها لا تكون إلا عن الميقات ، ليست عمرتها مكية .

وكيف يكون قد رغبتهم في عمرة مكية في رمضان ؟ ! ثم انهم لا يأتون ما فيه هذا الأجر العظيم ، مع فرط رغبتهم في الخير ، وحرصهم عليه ، وهلا اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك اهل مكة المقيمين بها ؛ ليعتمروا كل عام في شهر رمضان ، وإنما اخبر بذلك من كان

بالمدينة ، لما ذكر له مانعا منعه من السفر للحج ، فأخبره ان الحج في سبيل الله ، وان عمرة في رمضان تعدل حجة ، وهذا ظاهر ؛ لأن المعتمر في رمضان إن عاد إلى بلده ، فقد أتى بسفر كامل للعمرة ذهابا وإيابا في شهر رمضان المعظم ، فاجتمع له حرمة شهر رمضان ، وحرمة العمرة وصار ما في ذلك من شرف الزمان والمكان ، يناسب ان يعدل بما في الحج في شرف الزمان ، وهو اشهر الحج وشرف المكان . وإن كان المشبه ليس كالشبه به من جميع الوجوه ، لا سيما في هذه القصة باتفاق المسلمين وإن اقام بمكة إلى ان حج في ذلك العام فقد حصل له نسكا مكفرا ايضا ، بخلاف من تمتع في اشهر الحج ، فان هذا هو حاج محض وإن كان متمتعا ، ولهذا يكون داخلا في الحج من حين يحرم بالعمرة .

يبين هذا ان بعض طرقه في الصحيح انه قال للمرأة : « عمرة في رمضان تعدل حجة معي » ومعلوم ان مراده ان عمرتك في رمضان تعدل حجة معي ، فانها كانت قد ارادت الحج معه فتعذر ذلك عليها ، فأخبرها بما يقوم مقام ذلك ، وهكذا من كان بمنزلتها من الصحابة ولا يقول عاقل ما يظنه بعض الجهال : ان عمرة الواحد منا من الميقات او من مكة تعدل حجة معه ، فانه من المعلوم بالاضطرار ان الحج التام افضل من عمرة رمضان ، والواحد منا لو حج الحج المفروض لم يكن كالحج معه فكيف بعمرة ؟ ! وغاية ما يحصله الحديث : ان تكون عمرة احدنا في

رمضان من الميقات بمنزلة حجة ، وقد يقال هذا لمن كان اراد الحج فعبز عنه ، فيصير بنية الحج مع عمرة رمضان كلاهما تعدل حجة ، لا احدهما مجردا .

وكذلك الانسان إذا فعل ما يقدر عليه من العمل الكامل مع انه لو قدر لفعله كله ، فانه يكون بمنزلة العامل من الأجر .

كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « إذا مرض العبد او سافر كتب له من العمل ما كان يعمل ، وهو صحيح مقيم » وفي الصحيح عنه انه قال : « من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل اجور من اتبعه من غير ان ينقص من اجورهم شيئا » وكذلك قال في الضلالة ، وشواهد هذا الأصل كثير .

ونظير هذا قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « تابعوا بين الحج والعمرة فانهما ينفيان الفقر ، والذنوب ، كما ينفي الكير خبث الحديد ، والذهب والفضة ، وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة » رواه النسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح . فان قوله : « تابعوا بين الحج والعمرة » لم يرد به العمرة من مكة ، إذ لو أراد ذلك لكان الصحابة يقبلون امره ، سواء كان امر إيجاب : او استحباب ، ولا يظن بالصحابة

والتابعين أنهم تركوا اتباع سنته ، وما رغبوا فيه كلهم حتى حدث بعدم من فعل ذلك ، وإذا كانوا لا يعتمرون من مكة علم ان هذا ليس مقصود الحديث ؛ ولكن المراد به العمرة التي كانوا يعرفونها ، ويفعلونها ، وهي عمرة القام .

يبين هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر عائشة بالعمرة من أذى الحل ، مع انها متابعة بين الحج والعمرة ، ولو كانت المكية مرادة حين طلبت ذلك منه ، امرها ان تكتفي بما فعلته ، وقال : « طوافك بالبيت ، وبين الصفا والمروة بكفيك لحجك ، وعمرتك » فلما راجعته والحت عليه اذن لها في ذلك ، فلو كان مثل هذا مما امر به لم يكن يأمرها ابتداء بترك ذلك ، والاكتفاء بما دونه ، وهي تطلب ما قد رغب الناس فيه كلهم . ففي الصحيحين ، وسنن ابى داود ، والنسائي وغيرهما عن عائشة انها قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، فأهللنا بعمرة ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعاً ؛ ثم قدمت مكة وانا حائض ، فلم اطف بالبيت ، ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : انقضي رأسك ، وامتشطي ، واهلي بالحج ، ودعى العمرة ، ففعلت ، فلما قضينا الحج ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن ابى بكر إلى التميم ، فاعتمرت . فقال : هذه

مكان عمرتك ، قالت : وطاف الذين اهلوا بالعمرة بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، ثم حلوا ، ثم طافوا طوافاً آخر بعد ان رجعوا من منى لحجهم ، واما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فامس طافوا طوافاً واحداً .

وفي الصحيحين والسنن ايضاً عن عائشة قالت : « لبينا بالحج حتى إذا كنا بسرف حضت ، فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا أبكي ، فقال : وما يبكيك ؟ يا عائشة ! فقلت : حضت ، ليتني لم اكن حججت ، فقال : سبحان الله إنما ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم ، فقال : انسكي الناسك كلها غير ان لا تطوفي بالبيت ، فلما دخلنا مكة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شاء ان يجعلها عمرة فليجعلها عمرة ، الا من كان معه الهدي ، وذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه البقر يوم النحر ، فلما كانت ليلة البطحاء ، وطهرت عائشة ، قالت : يا رسول الله : أيرجع صواحي بحج وعمرة ، وأرجع انا بالحج ؟ ! فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن ابي بكر ، فأعمرها من التعميم ، فأنت بالعمرة . »

وفي الصحيحين ، وسنن ابي داود ، والنسائي . عن جابر قال : « اقبلنا مهلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفرداً فأقبلت عائشة مهلة بعمرة ، حتى إذا كانت بسرف عركت ، حتى اذا

قدما طفتنا بالكعبة، وبالصفا والمروة، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحل منا من لم يكن معه هدي، قال : فقلنا حل ماذا ؟ قال : الحل كله . فواقنا النساء ، وتطينا بالطيب ، ولبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة إلا اربع ليال ، ثم اهللنا يوم التروية ، ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة فوجدها تبكي ، فقال : ما شأنك ؟ قالت : شأني اني قد حضت ، وقد حل الناس ولم احلل ، ولم اطف بالبيت ، والناس يذهبون إلى الحج الآن ! قال : إن هذا امر كتبته الله على بنات آدم ، فاغتسلي ثم اهلي بالحج ، ففعلت ووقفت المواقف ، حتى اذا طهرت طافت بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، ثم قال : قد حلت من حجتك وعمرتك جميعاً ، قالت : يا رسول الله ! اني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حين حججت ، قال : فاذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التعميم ، وذلك ليلة الحصة ، وفي رواية مسلم : « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلاً إذا هويت الشيء تابعها عليه ، فأرسلها مع عبد الرحمن ، فأهلت من التعميم بعمره » .

وروى مسلم في صحيحه عن طاوس عن عائشة : أنها أهلت بعمره ، فقدمت ولم تطف بالبيت حين حاضت ، فنسكت المناسك كلها ، وقد أهلت بالحج ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يوم النفر : « يكفيك

طوافك لحجك ، وعمرتك ، فأبت ، فبعث بها مع عبد الرحمن إلى
التعيم ، فاعتمرت بعد الحج « وروى مسلم أيضاً عن مجاهد عن
عائشة أنها حاضت بسرف فتطهرت بعرفة ، فقال لها رسول الله صلى
الله عليه وسلم : « يجزىء عنك طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة عن
حجك وعمرتك » . فهذه قصة عائشة .

واللفقهاء في عمرتها التي فعلتها قولان مشهوران :

أحدهما : وهو قول جمهور الفقهاء من أهل الحديث ، والحجاز :
كمالك ، والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم ، أنها لما حاضت وهي متمتعة
بالعمرة إلى الحج ، فمنعها الحيض من طواف العمرة ، أمرها النبي صلى
الله عليه وسلم أن تحرم بالحج مع بقائها على الاحرام ، فصارت
قارئة بين العمرة والحج ، اذ القارن اسم لمن أحرم بهما ابتداء ، أو
أحرم بالعمرة ثم ادخل عليها الحج ، قبل طوافها . قالوا : والاحاديث
تدل على ان القارن ليس في عمله زيادة على عمل المفرد ، الا الهدي
فلهذا قال لها النبي صلى الله عليه وسلم لما احلت : « قد حللت من
حجك وعمرتك جميعاً » .

والقول الثاني : وهو قول ابي حنيفة ، ومن وافقه انها لما
حاضت امرها ان ترفض العمرة ، فتنتقل عنها الى الحج ، لا تفرق

بينها بل تبقى في حج مفرد ، قالوا : فلما حلت حلت من الحج فقط وكان عليها عمرة تقضيها مكان عمرتها التي رفضتها . وعلى قول هؤلاء كانت العمرة التي فعلتها واجبة ، لأنها قضاء عما تركتها . وعلى قول الأكثرين لم تكن واجبة بل جائزة . وحكم كل امرأة قدمت متمتعة فحاضت قبل الطواف على هذين القولين الأولين : هل تؤثر ان تحرم بالحج فتصير قارئة ، ام ترفض العمرة في الحج على القولين .

وفيه قول ثالث : وهو رواية عن احمد : انها كانت قارئة ، وعمرة القارن لا تجزىء عن عمرة الاسلام ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة الاسلام .

وفيه قول رابع : ذكره بعض المالكية ، فامتعت من طواف القدوم ؛ لأجل الحيض ، وان هذه العمرة هي عمرة الاسلام . وهذا القول اضعف الأقوال من وجوه متعددة ، وبليه في الضعف الذي قبله .

ومن اصول هذا النزاع : ان القارن عند الآخرين عليه ان يطوف أولا ، ويسعى للعمرة ، ثم يطوف ويسعى للحج ، ويختص عندهم بمنعها من عمل القارن ، كما كان يمنعها من عمل التمتع . والأولون ليس عندهم على القارن إلا طواف واحد ، وسعي واحد ، كما على المفرد فاذا كانت حائضا سقط عنها طواف القدوم ، وأخرت السعي إلى أن تسعي

بعد طواف الافاضة وليس عليها غير ذلك .

وأهل القول الثاني بلغهم ما ثبت في الصحيح ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : « ارفضى عمرتك » . واعتقدوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها ان تعتمر من التعميم ، فاعتقدوا أن ذلك صار واجباً للعمرة المرفوضة ، وان رفض العمرة هو تركها بالدخول في الحج المفرد .

وأما أهل القول الأول : فبلغهم من العلم ما لم يبلغ هؤلاء ، فان قصة عائشة رويت من وجوه متعددة عنها ، ومن غيرها كجابر وغيره ، فانظر ما قالت وما قال لها النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لها : « قد حلت من حجك وعمرتك جميعا » وقال لها : « سعيك وطوافك لحجك وعمرتك » وفي رواية « يجزىء عنك طوافك بين الصفا والمروة عن حجك وعمرتك » فهذا نص في أنها كانت في حج وعمرة ؛ لا في حج مفرد ، وفي ان الطواف الواحد أجزأ عنها ، لم يحتج الى طوافين .

وايضا قد ثبت في السنن الصحيحة الصريحة أن النبي صلى الله عليه وسلم ومن ساق الهدي من أصحابه كانوا قادمين ، ولم يطوفوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة حين قدموا الا مرة واحدة .

وايضا فانها قالت له — لما قال لها ذلك : اني اجسد في نفسي
 أني لم أطف بالبيت حين حججت ، قال : « فاذهب بها يا عبد الرحمن
 فاعمرها من التعيم » وكذلك قولها له : « أرجع صواحي بحج وعمرة؟
 وأرجع أنا بالحج ؟ ! فأمر عبد الرحمن فذهب بها الى التعيم » يدل
 على أنه لم يأمرها بالعمرة ابتداء ، وإنما أجاب سؤالها لما كرهت أن ترجع
 إلا بفعل عمرة ، فان صواحبها كن في عمرة تمتع : طفن أولا ، وسعين
 وهي لم تطف وتسع إلا بعد التعريف ، فصار عملهن أزيد من عملها ؛
 لأنه سقط عنها بالحض الطواف الأول .



وسئل

رضي الله عنه وأرضاه عمن يقف بعرفة ، ولا يمكنه الذهاب الى البيت ، خوفاً من القتل ، او ذهاب المال . هل يجزئه الحج ؟ أم لا ؟
 وفيمن يكون يدينه أو رأسه أذى ، فلبس وغطى رأسه : هل تجب عليه الفدية ؟ أم لا ؟ وما هي الفدية ؟ ومن لم يجد إلا بعيراً حراماً هل يجزئه الحج عليه ، وما هو الافراد ؟ والقران ؟ والتمتع ، وما الأفضل ؟
 ومن لم يعلم ذلك هل يصح حجه ، أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا بد بعد الوقوف من طواف الافاضة ، وان لم يطف بالبيت لم يتم حجه باتفاق الأمة ، وان احصره عدو عن البيت ، وخاف ، فلم يمكنه الطواف ، تحلل فيذبح هدياً ، ويحل ، وعليه الطواف بعد ذلك ، إن كانت تلك حجة الاسلام ، فيدخل مكة بعمره يعتمرها ، تكون عوضاً عن ذلك .

ولا يجوز له تغطية رأسه من غير حاجة ، ولا لبس القميص والحجبة ونحو ذلك ، إلا لحاجة . فان خاف من شدة البرد ان يمرض لبس واقتدى ايضاً ، واستغفر الله من ذنوبه .

والفدية للعذر ان يذبح شاة يقسمها بين الفقراء ، او يصوم ثلاثة
أيام ، او يتصدق على ستة فقراء ، كل فقير بنصف صاع تمر . وان
تصدق على كل واحد برطل خبز جاز .

ولا يجوز ان يحج على بعير محرم .

والأفضل لمن ساق الهدى أن يقرن بين العمرة والحج . وإن لم
يسق الهدى وأراد أن يجمع بين العمرة والحج فالتمتع أفضل ، وإن
حج في سفرة واعتصر في سفرة فالأفراد أفضل له .

وإذا أحرم مطلقاً ، ولم يخطر بباله هذه الأمور صح حجه ، إذا
حج كما يحج المسلمون . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .



باب الرهدى والأضحية والعقيقة

قال رحمه الله :

فصل

والأضحية والعقيقة والهدي افضل من الصدقة بثمان ذلك ، فاذا كان معه مال يريد التقرب به الى الله ، كان له ان يضحي به ، والأكل من الأضحية افضل من الصدقة ، والهدي بمكة افضل من الصدقة بها ، وان كان قد نذر أضحية في ذمته فاشتراها في الذمة ، ويبتع قبل الذبح كان عليه إبدالها شاة .

واما إذا اشترى أضحية ، فتعيت قبل الذبح ، ذبحها في احد قولي العلماء ، وان تعيت عند الذبح أجزأ في الموضعين .

وقال رحمه الله :

والأضحية من النفقة بالمعروف ، فيضحي عن اليتيم من ماله ، وتأخذ المرأة من مال زوجها ما تضحى به عن أهل البيت ، وإن لم يأذن في ذلك ، ويضحي المدين إذا لم يطالب بالوفاء ، ويتدين ويضحي إذا كان له وفاء .

وسئل

عمن لا يقدر على الأضحية : هل يستدين ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إن كان له وفاء فاستدان ما يضحى به فحسن ، ولا يجب عليه أن يفعل ذلك . والله اعلم .

وقال رحمه الله :

فصل

وتجوز الأضحية عن الميت ، كما يجوز الحج عنه ، والصدقة عنه ، ويضحى عنه في البيت ، ولا يذبح عند القبر أضحية ولا غيرها . فان في سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه نهى عن العقر عند القبر » حتى كره احمد الأكل مما يذبح عند القبر ؛ لأنه يشبه ما يذبح على النصب . فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور انبيائهم مساجد » يحذر ما فعلوا . وثبت عنه في الصحيح انه قال : « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها » وقال : « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة ، والحمام » فنهى عن الصلاة عندها ؟ لئلا يشبه من يصلي لها . وكذلك الذبح عندها يشبه من ذبح لها .

وكان المشركون يذبحون للقبور ، ويقربون لها القرابين ، وكانوا في الجاهلية إذا مات لهم عظيم ذبحوا عند قبره الحيل ، والابل ، وغير ذلك ، تعظيما للميت . فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك كله .

ولو نذر ذلك ناذر لم يكن له ان يوفي به . ولو شرطه واقف
لكان شرطاً فاسداً .

وكذلك الصدقة عند القبر كرهها العلماء ، وشرط الواقف ذلك
شرط فاسد . وانكر من ذلك ان يوضع على القبر الطعام
والشراب ليأخذه الناس ، فان هذا ونحوه من عمل كفار الترك ، لا من
أفعال المسلمين .

وقال رحمه الله :

فصل

والأضحية بالحامل جائزة ، فاذا خرج ولها ميتاً فذكاته ذكاة
أمه عند الشافعي ، واحمد ، وغيرها . سواء اشعر ، او لم يشعر . وان
خرج حيا ذبح ، ومذهب مالك ان أشعر حل ، والا فلا ، وعند أبي
حنيفة لا يحل حتى يذكي بعد خروجه ، والله اعلم .

وقال رحمه الله

فصل

و « الهتاء » التي سقط بعض أسنانها ، فيها قولان . ها وجهان في مذهب احمد . أحدها أنها تجزىء . وأما التي ليس لها أسنان في أعلاها فهذه تجزىء باتفاق .

والعفراء : أفضل من السوداء ، وإذا كان السواد ، حول عينيها ، وفي رجليها ، اشبهت أضحية النبي صلى الله عليه وسلم .

وسئل

عما يقال على الأضحية حال ذبحها ، وما صفة ذبحها ، وكيف يقسمها ؟

فأجاب : الحمد لله . وأما الأضحية فانه يستقبل بها القبلة ، فيضجها على الأيسر ، ويقول : بسم الله ، والله أكبر . اللهم تقبل مني كما

تقبلت من ابراهيم خليلك . وإذا ذبحها قال : (وجهت وجهي للذي
فطر السموات والأرض خنيئاً ، وما انا من المشركين) (قل : إن
صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك
أمرت ، وأنا أول المسلمين) .

ويتصدق بثلتها ، ويهدي ثلتها ، وإن أكل أكثرها ، أو أهدها
أو أكله ، أو طبخها ، ودعا الناس اليها جاز .

ويعطى أجرة الجزار من عنده ، وجلدها ان شاء انتفع به ، وإن
شاء تصدق به والله اعلم .

وقال رحمه الله تعالى :

فصل

الذبيحة : الأنحية وغيرها : تضجع على شقها الأيسر ، ويضع
الذابح رجله اليمين على عنقها ، كما ثبت في الصحيح عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم : فيسمي ، ويكبر ، فيقول : « باسم الله ، والله
أكبر ، اللهم منك ولك ، اللهم تقبل مني كما تقبلت من ابراهيم خليلك » .

ومن أضجعها على شقها الأيمن . وجعل رجله اليسرى على عنقها ،
تكلف مخالفة يديه ليدبجها ، فهو جاهل بالسنة ، معذب لنفسه ، وللحيوان
ولكن يحل أكلها ؛ فان الاضجاع على الشق الأيسر أروح للحيوان .
وأيسر في إزهاق النفس ، وأعون للذبح ، وهو السنة التي فعلها
رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعليها عمل المسلمين ، وعمل
الأمم كلهم .

ويشرع ان يستقبل بها القبلة ايضاً .

وان ضحى بشاة واحدة عنه ، وعن أهل بيته ، أجزاً ذلك في اظهر
قولي العلماء . وهو مذهب مالك وأحمد وغيرها ، فان الصحابة كانوا
يفعلون ذلك . وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى
بشاتين ، فقال في احدهما : « اللهم عن محمد وآل محمد » .

وسئل

عن رجل اسمه ابو بكر صار جندياً ، وغير اسمه ، وسمى روحه
اسم المالك ، فهل عليه إثم ؟

فأجاب : اذا سمي اسمه باسم تركي لمصلحة له في ذلك ، فلا إثم عليه .

ويكون له اسمان ، كما يكون له اسم من سماه به أبواه ، ثم يلقبه الناس ببعض الألقاب ، كفلان الدين .

وسئل

عن الألقاب المتواطئة عليها بين الناس ؟

فأجاب : وأما الألقاب فكانت عادة السلف الأسماء والكنى ، فإذا كنوه بأبي فلان ، تارة يكون الرجل بولده ، كما يكون من لا ولد له ، إما بالاضافة إلى اسمه ، أو اسم أبيه ، أو ابن سميته ، أو بأمر له تعلق به ، كما كنى النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بابن اختها عبد الله ، وكما يكون داود أبا سليمان ، لكونه باسم داود عليه السلام ، الذي اسم ولده سليمان ، وكذلك كنية إبراهيم أبو اسحاق ، وكما كنوا عبد الله بن عباس أبا العباس ، وكما كنى النبي صلى الله عليه وسلم أبا هريرة باسم هريرة كانت معه . وكان الأمر على ذلك في القرون الثلاثة ، فلما غلبت دولة الأعاجم لبني أمية صاروا (١) .

ثم بعد هذا احدثوا الاضافة إلى الدين ، وتوسعوا في هذا ، ولا ريب ان الذي يصلح مع الامكان : هو ما كان السلف يعتادونه من

(١) يباخر بالاصل .

المخاطبات ، والكنيات ، فمن أمكنه ذلك فلا يعدل عنه ، إن اضطر إلى المخاطبة ، لاسيما وقد نهى عن الأسماء التي فيها تزكية كما غير النبي صلى الله عليه وسلم اسم بره ، فسأها زينب ؛ لئلا تزكى نفسها ، والكنية عنه بهذه الأسماء المحدثه خوفا من تولد شر إذا عدل عنها فليقتصر على مقدار الحاجة ، ولقبوا بذلك لأنه علم محض لا تلمح فيه الصفة ، بمنزلة الاعلام المنقولة ، مثل اسد ، وكلب ، وثور .

ولاريب ان هذه المحدثات التي احدثها الأعاجم ، وصاروا يزيدون فيها ، فيقولون : عز الملة ، والدين ، وعز الملة والحق والدين ، واكثر ما يدخل في ذلك من الكذب المبين ، بحيث يكون المنعوت بذلك أحق بضد ذلك الوصف ، والذين يقصدون هذه الأمور فخرأ وخيلاء يعاقبهم الله بنقيض قصدهم ، فيذلهم ، ويسلط عليهم عدوهم .

والذين يتقون الله ويقومون بما أمرهم به من عبادته ، وطاعته ، يعزهم وينصرهم . كما قال تعالى : (إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد) وقال تعالى : (والله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون) والله اعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم

﴿ آخر المجلد السادس والعشرين ﴾

فهرس

المجلد السادس والعشرين

الموضوع	الصفحة
« سئل عن العمرة هل هي واجبة وما الدليل عليها »	٥ ، ٦
« سئل عن حج ولم يعتمر عامداً او ناسيا هل تسقط عنه بالحج »	٦ - ٩
متى فرض الحج ، الحج والعمرة يلزمان بالشروع فيهما	٧ ، ٨
أعمال العمرة من جنس أعمال الحج	٨
« العمرة هي الحج الاصغر »	٩
« سئل عن امرأة حجت ولم تعتقر وفي العام الثاني أرادت الحج عن بنتها فهل عليها عمرة أخرى »	١٠
« سئل هل الأكثر من الحج أفضل أم التصدق بنفقته على الفقراء الخ »	١١ ، ١٢
« سئل عن امرأة تملك أكثر من ألف درهم فهل الأفضل لها أن تهب ثيابها لبنتها أو تهجج بها »	١٢
« سئل عن شيخ لا يستطيع الركوب على الدابة هل يستنيب »	١٢

الصفحة	الموضوع
١٣	« سئل هل يجوز ان تحج المرأة بلا محرم »
١٣	« وقال فصل يجوز للمرأة أن تحج عن المرأة وعن الرجل »
١٤ - ١٧	« وقال فصل في الحج عن الميت والمعسوب بمال هل هو مستحب او مباح او محرم »
١٨	« سئل عن امرأة حجت وقصدت ان تحج عن ميتة بأجرة هل يجوز »
١٨ ، ١٩	« سئل عمن حج عن الغير ليوفي دينه هو »
٢٠	« سئل هل يجوز أن يحج المدين المعسر على نفقة غيره »
٢١	« سئل عن رجل خرج حاجا فأتى في الطريق هل يسقط عنه الفرض »

باب الاحرام

٢٢ - ٢٣	« سئل عما حكى عن اصحابنا في الاحرام هل هو ركن أم لا ، ثم ذكروا ان الاحرام عبارة عن نية الحج الخ »
٢٢ ، ٢٣	لا يصح الحج والعمرة بدون نية ، وهل لا بد معها من شيء آخر
٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ - ٣٠	فرق بين النية المشترطة للحج والنية التي ينعقد بها الاحرام

الموضوع	الصفحة
النية المعهودة في العبادات تشتمل على قصد العبادة وقصد المعبود	٢٣ - ٢٦
لا تتم أعمال القلوب الا بأعمال الابدان	٢٥
النيات قد تحصل جملة ، وقد تحصل بطريق التلازم ، وقد تتنوع	٢٦ - ٢٩
اقسام الناس في النية ثلاثة ، هل تجب نية اضافة العبادة الى الله	٢٨ - ٣٢
« سئل عن التمتع والقران أيهما أفضل »	٣٣ - ٧٩
مذهب أحمد وأصحابه في ذلك ، نسك النبي هو القران	٣٣ - ٤١
من لم يسق الهدى وقدم في أشهر الحج فالتمتع أفضل له	٣٣ - ٣٧
إذا ساق الهدى فهل التمتع أفضل له أم القران	٣٣ ، ٣٤
٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ - ٤١ ، ٦٤ الفرق بين التمتع والقران عند أحمد ، وهل يجزئ التمتع سعي واحد	
٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ لا يستحب للمتمتع طواف القدوم من عرفة	
٣٧ ، ٣٨ ، ٤٥ - ٤٩ إذا أفرد الحج بسفرة والعمرة بسفرة فالافراد أفضل	
٣٨ ، ٤٢ ليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد	
٤١ أفضل الانسك عند الشافعي ومالك	
٤١ - ٤٤ ، ٤٨ ، ٧٥ - ٧٧ العمرة من مكة بعد الحج ونسك عائشة وعمرتها بعد الحج	
٤٢ إذا ضاق الوقت على المتمتع أدخل الحج على العمرة وصار قارنا	
٤٢ إذا ضاق الوقت على المفرد لم يطف قبل التعريف	
٤٣ - ٤٥ ، ٤٨ لم يخرج الرسول ولا أصحابه للعمرة من مكة وليس على أهلها عمرة	
٤٣ ، ٤٤ جبل التنعيم ومساجد عائشة	
٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ الخلاف في وجوب العمرة ، لا يستحب الاكثار منها ، كم أقل مدة بين العمرتين	
٤٥ ، ٤٦ كثرة الطواف للمقيم بمكة أفضل من العمرة المكية	
٤٨ ، ٤٩ قول بعض الفقهاء : الافراد أن يحج ويعتمر بعد ذلك من مكة	

الموضوع	الصفحة
جواز الانساک الثلاثة والخلاف فی الفسخ	٤٩ - ٥٣
وجوب التمتع فی حق الصحابة	٥١ ، ٥٢
يجوز عند أحمد أن یصوم المتمتع من حین یحرم بالعمرة	٥٢
قولهم حجة المتمتع حجة مكية	٥٢ ، ٥٣
فصل والدلیل علی ذلك أنه قد تواتر عن النبی أنه أمر أصحابه بالمتعة	٥٣ - ٦٠
فسخ الحج الی التمتع مستحب	٥٤
حجة من منع الفسخ أو المتعة مطلقا ، والجواب عنها	٥٥ - ٥٨
یشرع الاحتیاط اذا لم تتبین السنة	٥٤
« لعاننا هذا أم للابد » « دخلت العمرة فی الحج ٠٠٠ »	٥٦ - ٥٨
ان قیل دم المتمتع دم جبران ، ونسك لا جبران فیہ أفضل من نسك مجبور ؟	٥٨ - ٦٠
فصل فی صفة حجة الوداع	٦١ - ٨٠
هل حج النبی متمتعا ، أو مفردا ، أو قارنا ، أو أحرم مطلقا	٦٢
سبب اختیار أحمد التمتع ، واختلاف أصحابه فی نسك النبی وصفته	٦٢ - ٦٤
اضطراب كلام الشافعی فی حج النبی	٦٤ - ٦٦
اتفقت الاحادیث علی أنه كان قارنا وان عبر عنه بعض الرواة بالتمتع أو الافراد	٦٦ - ٧٥
الخلاف بین عثمان وعلى وغيرهما فی افضلية المتعة ، وهل یفسخ الحج الیهما فی حقنا	٦٧ ، ٦٨
لم یدخل النبی الکعبة الا عام الفتح	٦٨ ، ٦٩
کم اعتبر الرسول	٧٣ ، ٧٤
طواف الافاضة والسعی بعده یکفی القارئ	٧٧
« سئل هل حج النبی مفرداً أو قارنا أو متمتعا ؟ الخ »	٨٠ - ٩٧
الجمع بین ما روى فی صفة حجه	٨١ - ٨٥
متی يكون الافراد افضل	٨٥ ، ٨٦

الموضوع	الصفحة
صفة عمرة عائشة	٨٦
متى يكون التمتع أفضل من الافراد والقران	٨٦ - ٨٨
٩٢ الفرق بين هدى النسك وهدى الجبران	٨٧ ، ٨٨
اذا أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج أو أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة	٨٨
من سافر سفرة اعتمر فيها ثم أراد أن يسافر أخرى للحج فتمتعته أفضل من الافراد	٨٨ ، ٨٩
متى يكون القران أفضل والجواب عن قوله : « لو استقبلت الـحـ »	٨٩ ، ٩٠
أيما أفضل أن يسوق الهدى ويقرن أو أن يتمتع بلا سوق هدى	٩٠ - ٩٢
سوق الهدى من الميقات أفضل من سوقه من أدنى الحل	٩٢
لم يعتمر أحد على عهد الرسول من مكة الا عائشة ، صفة عمرتها	٩٢
قوله : « عمرة في رمضان تعدل حجة »	٩٢
الافضل للابس الخفين أن يمسح ولا يشرع أن يلبس ليمسح	٩٤
الخلاف في متعة الحج وفي الفسخ	٩٤ - ٩٦
« وقال وأما الركن اليماني فلا يقبل »	٩٧
لا يقبل جوانب البيت ولا الركنان الشاميان ولا مقام ابراهيم ولا يتمسح به	٩٧
لا يستحب تقبيل حجرة النبي ولا التمسح بها ولا بغيرها	٩٧

٩٨ - ١٥٩ « منسك المؤلف »

الدافع الى كتابته ، منسكه الاول	٩٨
فصل أول ما يفعله من أراد الدخول في النسك ، المواقيت	٩٩ ، ١٠٠
الاحرام بالحج قبل أشهره	١٠١
فصل أفضل الانسك	١٠١ - ١٠٣
لم يعتمر أحد من اصحاب النبي الا عائشة من التنعيم	١٠٢ ، ١٠٣
مساجد عائشة لم تكن على عهد النبي ، وقصدها للصلاة بعده	١٠٢

الصفحة	الموضوع
١٠٤	المنقول عن الصحابة في صفة نسك النبي متفق
١٠٤ - ١٠٦	ما يتلفظ به من أراد الدخول في نسك كالنية
١٠٥ ، ١٠٦	لو أحرم مطلقا ولم يعين واحدا من الانساك
١٠٦	ان اشترط خوفا من العارض جاز
١٠٧ ، ١٠٨	الطيب . (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)
١٠٨	لا بد لمن أراد الدخول في الاحرام من قول أو عمل يصير به محرما
١٠٨ ، ١٠٩	فصل يستحب أن يحرم عقب صلاة
١٠٩	الاغتسال والتنظف للاحرام
١٠٩ - ١١١	ما يستحب أن يلبسه المحرم وما ينهى عن الاحرام فيه
١١١ ، ١١٢	عقد الازار والرداء ونحوهما ، تغطية الرأس
١١٢ ، ١١٣	ما تلبسه المحرمة ، تغطية وجهها
١١٣ ، ١١٤	إذا احتاج المحرم الى لباس منهى عنه لبسه وفدى ، مقدار الفدية
١١٤	متى يجوز اخراج الفدية وذبح التسك ، لا يشترط التتابع في الصيام ، اذا كرر اللبس
١١٤ ، ١١٥	فصل في التلبية وما يقول بعدها
١١٦ - ١١٨	فصل فيما ينهى عنه المحرم من الطيب وقص الاظفار والشعر وقطع الشجر
١١٧ ، ١١٨	حرم المدينة ، ليس في الدنيا الا حرمان
١١٨	ما يجوز للمحرم أن يقتله من الدواب والصال ، يحرم عليه الوطى ومقدماته
١١٩ - ١٢٨	فصل فيما يفعله المحرم اذا أتى مكة الى يوم التروية من الدخول والطواف والسعى وغير ذلك
١١٩	دخول مكة والمسجد ، الابنية الموجودة في المشاعر محدثة
١٢٠ - ١٢٣	المبيت والاغتسال بلدى طوى ، يبتلى داخل المسجد بالطواف ، صفة الطواف
١٢١ ، ١٢٢	الشاذرون ليس من البيت ، يجوز الطواف من وراء زمزم
١٢٢	لا يقطع الطائف صلاة المصل ولو كان امرأة
١٢٣ ، ١٢٤	لا تشترط الطهارة للطواف والاعتكاف

الموضوع	الصفحة
الطواف فى الجورب عن ذرق الحمام ، وتفتية اليدين عن مس النساء : بدعة	١٢٤
١٢٤ . ١٢٥ الصلاة والطواف فى النعلين ، الطواف ماشيا أو راكبا أو عريانا	١٢٥ - ١٢٧
إذا لم يمكن المرأة طواف الفرض الا حائضا	١٢٦
« الطواف بالبيت صلاة »	١٢٧
فى الحج ثلاثة أطوفة ، السعى	١٢٨ - ١٢٩
فصل فيما يفعله الحاج يوم التروية ويوم عرفة	١٢٩
نمرة ، مسجد ابراهيم	١٣٠ - ١٣١
القصر والجمع فى الحج	١٣١ - ١٣٢
أيما أفضل الحج والوقوف ماشيا أو راكبا ، فى الحج ثلاثة اغسال	١٣٣
صعود جبل الرحمة ليس من السنة	١٣٣ - ١٣٦
فصل فى الدفع الى مزدلفة والمبيت بها والافاضة منها	١٣٦
ورمى الجمرة	١٣٤
السنة فى الاعياد والمناسك الذهاب من طريق والرجوع من آخر	١٣٤
عرفة ، بطن محسر ، منى ، مزدلفة	١٣٦
مواضع التلبية ، ومتى يقطعها ؟	١٣٦
فصل فيما يفعل يوم النحر ، الحصى	١٣٩
يجزى المتمتع سعى واحد وطواف واحد كما يجزى القارن والمفرد	١٤٠ - ١٤٥
المبيت بمنى ورمى الجمرات	١٤٣ - ١٤٤
الصلاة بمسجد الخيف والمبيت بالمحصب وطواف الوداع والدعاء بالملتزم	١٤٣
متى يصوم المتمتع والقارن اذا لم يجد الهدي	١٤٤
شرب ماء زمزم والاغتسال منه ، زيارة البقاع والمساجد التى بنيت على الآثار بدعة	١٤٤
دخول الكعبة ، الاكثار من الطواف بالبيت	١٤٨ - ١٤٥
فصل اذا دخل المدينة صلى فى مسجد الرسول ثم سلم عليه وعلى صاحبيه	

الموضوع	الصفحة
لا يدعو مستقبل الحجرة ، ولا يدعو لنفسه عند القبر	١٤٧
١٤٧ ، ١٤٨ سبب ادخال الحجرة في المسجد	
١٤٨ ، ١٤٩ زيارة القبور على وجهين ، ما روى من الاحاديث الضعيفة فـى	
زيارة قبر النبي	
١٥٠ ، ١٥١ الصلاة في مسجد قباء ، السفر الى المسجد الاقصى للصلاة فيه	
والذكر ، لا تستحب زيارة الصخرة	
١٥٠ ، ١٥٣ لا يسافر للوقوف بالمسجد الاقصى ولا الى القبور	
١٥١ - ١٥٣ الدين مبنى على اصلين : أن لا يعبد الا الله وأن لا يعبد الا بما	
شرع	
١٥٤ حمل ماء زمزم والتمر الصيحاني ، العيون الموجودة بالمدينة بعد	
الرسول	
١٥٥ ، ١٥٦ لا يرفع الصوت في مسجده ، الاكثار من الصلاة عليه في كل مكان	
١٥٦ اهتداء الثواب الى الرسول	
١٥٧ - ١٥٩ حقوق الله وحقوق الرسول	
١٦٠ - ١٧٥ « وقال فصل وأما الحج فأخذ فيه فقهاء الحديث بالسنن	
في صفته وأحكامه الخ »	
١٦٠ صفة احرامه من ذى الحليفة وتخيير أصحابه بين الانساك	
١٦١ ، ١٦٢ ما فعل هو وأصحابه يوم التروية ، ويوم عرفة ، وفي مزدلفة ،	
ومنى •	
١٦٣ افاضته من منى ونزوله بالمحصب وتوديع البيت	
١٦٤ - ١٦٧ أفضل الانساك ونسك النبي ، ومن غلط فيه ، وسبب غلطه ،	
والجمع بين ما ورد فيه	
١٦٧ ينحر الهدى يوم النحر لو عطب قبله	
١٦٨ ما فعله الرسول في يوم التروية ويوم عرفة	
١٦٨ - ١٧٠ الجمع والقصر في الحج	
١٧٠ - ١٧٢ لا تستحب صلاة العيد بمنى ولا ركعتان بعد السعى	
١٧٢ ما تركه الرسول من نجس العبادات ففعله بدعة	

الموضوع	الصفحة
١٧٣ ، ١٧٤ التلبية ، ومتى تنقطع	
١٧٤ ، ١٧٥ أكل المحرم من صيد الحلال	
١٧٦ - ٢١٨ « سئل عن طواف الحائض والجنب والمحدث »	
١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ قراءة الحائض والنفساء القرآن	
١٧٨ التفريق بين المرور في المسجد واللبث فيه	
١٧٩ ، ١٩١ الوضوء يخفف الجنابة ، قراءة الحائض القرآن	
١٨١ ، ١٨٢ لا ينظر للمفسدة المقتضية للحظر الا مع الحاجة الموجبة للاذن	
١٨٢ - ١٨٩ تعليل منع طواف الحائض والجواب عنه	
١٨٧ هل يعفى عن المكروه على الزنا	
١٩٠ ، ١٩١ الفرق بين الجنب والمحدث	
١٩٣ ، ١٩٤ الفرق بين مسمى الصلاة والطواف ، وحديث : « الطواف بالبيت صلاة الخ »	
١٩٤ ، ١٩٥ الفرق بين الطواف وسجود التلاوة وصلاة الجنابة	
١٩٦ ، ١٩٧ الطواف للآفاقي أفضل من الصلاة ، لا تجب العمرة	
١٩٩ لا تشترط ولا تجب طهارة الحدث في الطواف ، ولا تستحب	
١٩٩ ، ٢٠٠ ليس جنس الطواف أفضل من جنس القراءة	
٢٠١ الجمع بين قوله : « ان حيضتك ليست في يدك » وقوله « لا أحل المسجد لحائض »	
٢٠٢ الطواف عبادة متوسطة بين الصلاة وسائر المناسك	
٢٠٣ هل يجزئ طواف القدوم اذا تعذر طواف الافاضة	
٢٠٤ الدليل على أن طواف الوداع والبيت والرمي ليس بركن	
٢١٣ هل تجب ركعتا الطواف ، لو خطب محدث وتوضأ وصلى الجمعة	
٢١٥ اذا حاضت المعتكفة نصبت قبة في فناءه	
٢١٨ هل يجب على مكارى الحائض ان يحتبس معها	
٢١٩ - ٢٤٢ « سئل عن مسائل في الحيض يتلى بها شطر النسوة في الحج »	

الصفحة	الموضوع
٢١٩ - ٢٢٣	(١) امرأة تحيض أول الشهر ولا يمكنها أن تطوف الا حائضا ، وعند الوقوف بعرفة ترى شيئا من الصفرة والكدره .
٢٢٠	الصفرة والكدره ليست حيزا مطلقا
٢٢١ - ٢٢٣	النزاع فى اشتراط الطهارة ووجوبها للطواف
٢٢٣	هل يجب فى الصلاة ما لا تبطل بتركه مطلقا
٢٢٣ - ٢٢٧	(٢) من تحيض فى خامس الى تاسع ويبقى حيضها الى سابع عشر أو أكثر فوقف ورمت وطافت للافاضة وهى حائض ولم يمكنها عمرة .
٢٢٦	هل على المحصر القضاء اذا أحرم بحج تطوع أو عمرة
٢٢٧ - ٢٤١	(٣) وقفت ورمت الجمار وتريد طواف الافاضة فحاضت قبل الطواف فلم تطف وكتمت ورجعت وكانت تريد العمرة
٢٣١ - ٢٣٣	اذا طاف وسعى قبل التعريف ثم عرف ورجع ولم يطف للافاضة
٢٣٢	متى دار الامر بين الاخلال بوقت العبادة والاخلال ببعض شروطها وأركانها كان الاخلال بالاخيرين أولى
٢٣٣	لا يجزى الوقوف قبل وقته ولا بعده
٢٣٦ - ٢٣٨	التفريق بين المعضوب والحائض فى الطواف
٢٣٧ ، ٢٣٨	التفريق بين الجنب والحائض فى سقوط الصلاة
٢٣٨	هل تطوف المستحاضة اذا لم يمكنها أن تطوف الا مع الحدث وهل يجب عليها الوضوء
٢٣٨	لو عجز المحدث أو الجنب عن الماء والتراب
٢٤٠	هل يجب على من ترك الطهارة فى الطواف دم
٢٤٢ ، ٢٤٣	« سئل عن امرأة حاضت قبل طواف الافاضة ولم يمكنها المقام بعد الحاج هل تطوف أو يلزمها دم الخ ،
٢٤٤ ، ٢٤٥	« سئل عن المرأة إذا جاءها الحيض فى وقت الطواف ،
٢٤٥	ما ينبغى للحائض اذا طافت أو أرادت الاحرام

الموضوع	الصفحة
إذا ترك الرمي للعجز استناب ولا شيء عليه	٢٤٥
« سئل عن امرأة حجت قارئة ، فطافت وسعت ، ثم توجهت الى منى ، وبعد ما رمت اليوم الأول ودخلت للطواف حاضت ، وبعد سنتين اعترفت بذلك فلم يمكنها زوجها من الرجوع »	٢٤٦ ، ٢٤٧
« سئل أيما أفضل لمن كان بمكة الطواف بالبيت او الرجوع الى الحل ليعتمر منه الخ »	٢٤٨ — ٣٠٢
٢٤٩ ، ٢٦٦ العمرة من الليات أو من بلده ليست عمرة مكية ، لكن هل المقام بمكة أفضل منها	
٢٥٠ ، ٢٥١ (وطهر يبتى للطائفين والعاكفين والركع السجود)	
٢٥١ ، ٢٥٢ اعمال المناسك على ثلاث درجات	
٢٥٢ يستحب الطواف فى جميع الحول	
٢٥٣ — ٢٥٥ عمر الرسول أربع ، وكلها وهو داخل الى مكة	
٢٥٤ المنشئ للحج أو العمرة من مكان دون الليات يحرم منه	
٢٥٥ ، ٢٥٦ متى شرع الطواف بالبيت	
٢٥٦ — ٢٦٠ النزاع فى وجوب العمرة على الأفاقي ، تجب العمرة على من جعل بينه وبين مكة بطن واد من الحل ولا تجب على أهل مكة	
٢٦٠ ، ٢٦١ نسك عائشة ، سقوط طواف القدوم وطواف الوداع للعدو	
٢٦٢ ، ٢٦٣ (فمن حج البيت أو اعتمر) (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام) الآية	
٢٦٤ — ٢٦٦ فصل الاعتمار من مكة وترك الطواف ليس بمستحب بل بدعة	
٢٦٧ — ٢٦٩ هل يكره أن يعتمر فى السنة أكثر من مرة	
٢٦٩ — ٢٩٠ فصل الاكثار من الاعتمار والمولات بينها مكروه	
٢٧١ — ٢٧٧ ، ٢٨٨ التمتع ، والافراد ، والقران ، ونسك النبى ، وأى الانسك	

الموضوع	الصفحة
والعمر أفضل	
٢٧٦ - ٢٨٣ وجه الزلم عمر بالاعتمار فى غير أشهر الحج ونهى عثمان ٠٠٠ عن المتعة ومخالفة بعض الصحابة لهما	
٢٧٩ - ٢٨٢ الخلاف فى الفسخ وفى استحبابه وذكر صوره	
٢٨٣ - ٢٨٩ غلط بعض الفقهاء فى صفة حجة الوداع ، أفضل الانساك	
٢٩٠ فصل فى الموالاة بين العمر فى أشهر رمضان من مكة	
٢٩١ - ٣٠١ فصل فى فضل الاعتمار فى رمضان	
٢٩٣ - ٢٩٥ « عمرة فى رمضان تعدل حجة معى » ، تابعوا بين الحج والعمرة ، الحديث	
٢٩٥ - ٣٠١ أحاديث فى بيان صفة حجة الوداع والخلاف فى نسك عائشة وعمرتها .	

باب الهدي والأضحية والعقيقة

٣٠٤ « وقال فصل الأضحية والعقيقة والهدي أفضل من الصدقة بثمنها »	
٣٠٤ الاكل من الاضحية أفضل من الصدقة	
٣٠٤ اذا نذر أضحية فى ذمته فاشتراها وبيعت قبل الذبح أو اشتراها وتعيبت .	
٣٠٥ « وقال والأضحية من النفقة بالمعروف »	
٣٠٥ يضحى عن اليتيم من ماله ، تاخذ المرأة من مال زوجها ما تضحى به عن أهل البيت	
٣٠٥ هل يضحى المدين ؟	
٣٠٥ « سئل عمن لا يقدر على الأضحية هل يستدين »	
٣٠٦ « وقال فصل تجوز الأضحية عن الميت »	

الموضوع	الصفحة
٣٠٦ ، ٣٠٧ لا يضحي عند القبر ويكره الاكل مما ذبح عنده	٣٠٦
الصدقة ووضع الطعام عند القبر منكراً	٣٠٧
« وقال فصل والأضحية بالحامل جائزة وذكاة ولدها ... »	٣٠٧
« وقال فصل والتهنئة »	٣٠٨
العقراء أفضل من السوداء ، أضحية النبي	٣٠٨
« سئل عما يقال على الأضحية وما صفة ذبحها ، وكيف يقسمها »	٣٠٩ ، ٣٠٨
« وقال فصل في صفة ذبح الأضحية وغيرها »	٣٠٩
إذا ضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته	٣١٠
« سئل عن رجل اسمه أبو بكر صار جندياً وغير اسمه وسمى روحه اسم المالك »	٣١٠
« سئل عن الألقاب المتواطىء عليها بين الناس كعز الدين »	٣١١ ، ٣١٢
عادة السلف الاسماء والكنى	٣١١

